

# الإعلام

مما يخص النساء من أحكام

تأليف

د. / بديعة العتيبي  
أستاذ الحديث وعلومه الشرعية  
بجامعة الأزهر

[www.1aim.net](http://www.1aim.net)

قائمة المراجع



دار الكتب المصرية  
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون  
الفنية

الترقيم الدولي  
977-17-4095-4



الطبعة الثانية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع

٢٠٠٦/٢٣٥٢٢

الإدارة والمركز الرئيسي: ٧٦أ ش جسر السويس - ميدان الألف مسكن - القاهرة  
تليفون وفاكس: ٢٤٩٣١٠٧٤ (٠٠٢٠٢)  
رئيس مجلس الإدارة: ٠١٢/٧٧٥٥٩٥١ (٠٠٢)  
الإدارة والمبيعات: ٠١٢/٥٠٢٧٢١٢ (٠٠٢) ٠١٢/٧٠٤٢٥٧٠ (٠٠٢)  
فرع الأزهر: ٣ ش الدرديري من ش البيطار درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر  
البريد الإلكتروني: [muhaddethin@yahoo.com](mailto:muhaddethin@yahoo.com)



الشيخ  
الشيخ  
مستطع الله  
رجاء استع  
الطبعة  
٢٠١٠

## الإعلام

# بما يخص النساء من أحكام

تأليف

محمد حسن عبد القفار

ماجستير شريعة إسلامية

د. بدران محمد العياري

أستاذ مساعد بجامعة الأزهر

دار الحديث

## مُكَلِّمَاتُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلْلَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

فإن من حكمة الله البارعة ورحمته العامة أن جعل في الحياة رجلاً وامرأة، ذكراً وأنثى؛ ليعمر الكون وتنسجم الحياة، وقد حظيت المرأة بنصيب وافر واهتمام بالغ من الكتاب والمفكرين والعلماء والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية والنفسية إلى غير ذلك.

وبين الحين والآخر يخرج علينا واحد من طابور العلمانيين والمارقين ينادي بتحرير المرأة، ويرفع راية المساواة بين المرأة والرجل في كل شيء حتى في الزواج من أربع، نعم والله! من غير مراعاة لطبيعة المرأة وخصائصها وما فطره الله عليها، فأردنا أن نسلط الأضواء على هذه الخصائص؛ لنبين أن الله عَزَّ وَجَلَّ خلق المرأة وهو أعلم بما يصلحها من نفسها، وأنه -سبحانه- حين شرع بعض التشريعات الخاصة



بها ما أراد إلا إكرامها ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾  
[الملك: ١٤].

وأردنا حصر كل ما يتعلق بخصائص النساء مع إبراز الحكمة من هذا التخصيص، ودفع شبه المبطلين حول قضايا الميراث والديات وغيرها ونقول: هل ظلم الإسلام المرأة حين جعل لها نصف الميراث في مواقف معينة، ونصف الدية؟ وهل كرمها حين أمرها بالتستر الكامل في مناسك الحج، ولم يجعل إحرامها كإحرام الرجل، وكانت قبل في الجاهلية تطوف بالبيت عريانة؟ وهل انتقص الإسلام المرأة حين جعل مرورها من أمام المصلي مبطل لصلاته في قول جماعة من أهل العلم؟ أم هو إكرام لها؟ هذا ما سنحاول الجواب عنه في هذا الكتاب.

وأشير إلى أن مسائل هذا البحث إما أن تكون من المسائل التي انفردت بها النساء، وعمت بجهلها البلوى لدى المرأة، وتحتاج فيها إلى تعليم كالعدة، والحداد، ومسائل الطهارة المختصة بها كالحيض والنفاس والاستحاضة وغيرها، وهو المقصود الأصلي من هذا البحث.

وإما أن تكون مما يشترك فيه الرجال والنساء، وخصت النساء بمزيد عناية أو نقصان في الظاهر كالميراث وبطلان صلاة الرجل بمرور المرأة أمامه علي قول طائفة من أهل العلم أو نحو ذلك من الأمور، مما يكون في ظاهره شبهة، فأبين المسألة ثم أردفها بالجواب عما يتبادر إلى الأذهان من الشبهات، وذلك بعد مقالة تشير علي وجه الإجمال إلى تكريم الإسلام للمرأة.

ثم ختمت الكتاب بمقالة أنه فيها المرأة المسلمة علي قيمة القراءة والاطلاع في حياتها، وأنه ينبغي أن تكون لازمة من لوازم حياتها كالطعام والشراب، أو علي الأقل لتأخذ حيزاً من اهتمامها كما تأخذ تسريحات الشعر وألوان الزينة، وأسأل الله الهداية والعفاف والستر لسائر المسلمات إنه سميع مجيب.



الإعلام بما يخص النساء من أحكام

والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على نبينا محمد وآله أجمعين.

المؤلفان



## تكريم الإسلام للمرأة

لقد حظيت المرأة في ظل الإسلام بتكريم ما رأت مثله في عصر من العصور؛ فلقد جاء الإسلام وكل أمم الأرض تمتهن المرأة وتبخسها حقها، وغاية ما تصل إليه من تقدير الاعتراف بأصلها الإنساني، فكيف بتقرير كرامتها ومساواتها للرجل في الحقوق والواجبات؟!

لقد كانت المرأة في الجاهلية مصدرًا للذل والعار مما نجم عن ذلك وأدعا وهي حية في التراب، قال تعالى مبينًا هذا الوضع المتردي للمرأة: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (النحل: ٥٨) **يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴿النحل: ٥٨ - ٥٩﴾.

فالبنت في نظر الجاهلية قد يقعن في السبي عند الغارات فيجلبن العار، أو يعشن كلاً على أهلهن فيجلبن الفقر، وكانت عادة العرب أنه يحق لابن زوجها المتوفى أن يرثها كما يرث فرض أبيه ودابته! هذا إن نجاها الله من الوأد عند ميلادها.

وهي عند اليونان وسيلة للترفيه والمتعة، وقد عبر عن ذلك نص ديموستين، حين قال: «إننا نتخذ العاهرات للذة، ونتخذ الخليلات للعناية بصحة أجسامنا اليومية، ونتخذ الزوجات ليكون لنا أبناء شرعيون».

وهي عند الرومان يبيعها أبوها أو زوجها لمن يشاء، وهكذا بقية الأمم من فرس وهنود وغيرهم، ولم تقم المرأة بثورة أو احتجاج على هذا الوضع المزري، ودون أن يقوم أحد بذلك.

إلى أن جاء الإسلام ليعترف لها بكيانها، ويجعلها مع الرجل علي قدم المساواة،

ويقرر لها حقوقها كاملة لينقذها من ذلك الوضع المأساوي إلى أفق سامية<sup>(١)</sup>.

إن الإسلام سوّى بين الرجل والمرأة في جملة الحقوق والواجبات، وإذا كانت هناك فروق معدودة فاحتراماً لأصل الفطرة الإنسانية، وما ينبني عليها من تفاوت الوظائف، وإلا فالأساس قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي بِعَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضِ الْفَالِذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا لَا كُفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دُخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ...﴾ [النحل: ٩٧]<sup>(٢)</sup>، وقد برأ الإسلام المرأة من كونها هي المستولة الأصلية عن عصيان آدم عليه السلام لأمر الله تعالى كما ورد نصاً في «الكتاب المقدس» عند اليهود والنصارى معاً.

أما القرآن الكريم فقد رفع هذا الإصر كله عن «المرأة» حيث تصرح آياته بأن الشيطان (وليست الحية) هو الذي زين لهما العصيان، فأكلا من الشجرة معاً، كما قال تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّكِدُمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠].

كذلك فإن ما بني على ذلك في بعض عقائدها من وراثته بني آدم للخطيئة الأصلية يطله القرآن، ويرفع فيه الإصر عن الجنس البشري كله؛ لأنه أعقب

(1) المرأة قبل وبعد الإسلام (ص ١).

(2) قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة للغزالي (ص ١٥).



عصيان آدم عليه السلام أن تاب الله عليه واجتباها، كما قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]<sup>(١)</sup>.

والإنسان بجنسيه كريم على الله، والأنثى -من حيث إنسانيتها- صنو الرجل وشطر نفسه كما يقرر الإسلام، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

والأنثى هبة من الله كالذكر؛ قال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۖ﴾ ٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثًا وَجَعَلَ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩ - ٥٠].

فقد قدم -تبارك وتعالى- الإناث على الذكور في ابتداء تعداد النعم الموهوبة، إشارة إلى علو مكانة المرأة ورفيع شأنها، وتعريضاً بهؤلاء الجهلة من المشركين من تطيرهم بولادة البنات لهم، وهاكم المسألة الأولى من مسائل هذا البحث.

## المسألة الأولى

## تقديم الأم في البر على الوالد

من معالم إكرام الإسلام للمرأة أن الله - سبحانه وتعالى - قدم الأم على الأب في وجوب البر والإحسان، وكرر الأمر بالإحسان ثلاث مرات.

فقد أخرج البخاري ومسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله من أحقّ الناس بحسن صحابي؟ «قال: أمّك قال: ثمّ من؟ قال: أمّك قال: ثمّ من؟ قال: أمّك قال: ثمّ من؟ قال: أمّك قال: ثمّ من؟ قال: أبوك» وقال ابن شبرمة ويحيى بن أيوب حدّثنا أبو زرعة مثله<sup>(١)</sup>.

فيه دلالة على أن محبة الأم والشفقة عليها ينبغي أن تكون أمثال محبة الأب؛ لأنه كررها ثلاثاً وذكر الأب في الرابعة فقط، وهذا المعنى معلوم بأدى نظره؛ وذلك أن صعوبة الحمل والوضع والرضاع تنفرد بها الأم وتشقى بها دون الأب، فهذه ثلاث منازل يخلو منها الأب، وحديث أبي هريرة يدل على أن طاعة الأم مقدمة وهو حجة على من خالفه، وزعم المحاسبي أن تفضيل الأم على الأب في البر والطاعة هو إجماع العلماء<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام النووي: وأما عقوق الأمهات فحرام وهو من الكبائر بإجماع العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على عده من الكبائر، وكذلك عقوق الآباء من الكبائر، وإنما اقتصر هنا على الأمهات؛ لأن حرمتهم أكد من حرمة الآباء؛ ولهذا قال ﷺ حين قال له السائل: من أبر؟ قال: أمك ثم أمك ثلاثاً ثم قال

(1) رواه البخاري كتاب الأدب، باب: من أحقّ الناس بحسن الصحبة (١٠/٤١٥/٥٩٧١)، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب: بر الوالدين وأنهما أحق به (٢/١٠٨٥/٦٦٦٤).

(2) عمدة القاري (٢٢/٨٢)، وفتح الباري (١٠/٤١٧).



في الرابعة: ثم أباك؛ ولأن أكثر العقوق يقع للأمهات ويطمع الأولاد فيهن.<sup>(١)</sup>

واستدل بالحديث من قال: للأم ثلاثة أمثال ما للأب من البر وذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع، وهذه تنفرد بها الأم ثم تشارك الأب بالتربية، كذا ذكر السيوطي أخذ ذلك من تكرار حق الأم ثلاث مرات، والظاهر أنه يكون تأكيداً أو مبالغة لرعاية حق الأم؛ وذلك لتهاون أكثر الناس في حقها بالنسبة إلى الأب، والمذكور في كتب الفقه أن حق الوالد أعظم من حق الوالدة وبرها أوجب<sup>(٢)</sup>.

وأخرج النسائي عن طارق المحاربي قال: قدمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس، وهو يقول: «يد المعطي العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك»<sup>(٣)</sup>.

وعن معاوية بن جاهمة<sup>(٤)</sup>: أن جاهمة رآه أتى النبي ﷺ فقال: إني أردت أن أغزو فجننت أستشيرك قال: «ألك والدة؟» قال: نعم، قال: «اذهب فالزمها فإن الجنة عند رجليها»<sup>(٥)</sup>.

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (١١/١٢).

(2) شرح سنن ابن ماجه (١٩٤/١).

(3) رواه النسائي في كتاب الزكاة، باب: ايتهما اليد العليا؟ (٦١/٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٨٠٦٧/١٣٤١/٢)، وأفاد أن سنده جيد في الإرواء (٣١٩/٣).

(4) جاهمة بن العباس بن مرداس السلمي نسبه ابن ماجه في السنن. وقال بن السكن: يقال هو بن العباس بن مرداس. وذكره بن سعد في طبقة من شهد الخندق وقال: أسلم وصحب. الإصابة (٤٤٦/١).

(5) أخرجه أحمد (٤٢٩/٣)، والنسائي في كتاب الجهاد، باب: الرخصة في التخلف لمن له والدة (١١/٦)، وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب: الرجل يغزو وله أبوان (٩٢٩/٢)، (٢٧٨١/٩٣٠)، والحاكم في المستدرک في موضعين: الأول: (٢٥٤٩/٧٨١/٢)، والثاني: (٧٤٠٦/٢١٠٥/٥)، وقال في موضعين: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في موضعين بقوله: صحيح.

وعن أنس قال: أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: إني أشتهي الجهاد ولا أقدر عليه قال: «هل بقي من والدك أحد؟» قال: أمي، قال: «فأبل الله في برها، فإذا فعلت ذلك فأنت حاج ومعتمر ومجاهد، فإذا رضيت عنك أمك فاتق الله وبرها»<sup>(١)</sup>.

وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت يا رسول الله من أبر؟ قال «أمك ثم أمك ثم أبك ثم الأقرب فالأقرب»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس: أنه أتاه رجل فقال: إني خطبت امرأة فأبت أن تنكحني، وخطبتها غيري فأحبت أن تنكحه فغرت عليها فقتلتها فهل لي من توبة؟ قال: أمك حية؟ قال: لا، قال: تب إلى الله ﷻ وتقرب إليه ما استطعت، فذهبت فسألت ابن عباس لم سألته عن حياة أمه؟ فقال: إني لا أعلم عملاً أقرب إلى الله ﷻ من بر الوالدة<sup>(٣)</sup>.

فهذه هي توجيهات الإسلام في معاملة الوالدين، وبالأخص الأم، وهذه هي المثل العليا التي وجهنا إليها ديننا وشريعتنا، فانظري هداك الله إلى واقع المجتمع

(1) رواه أبو يعلى (٥/١٤٩/٥) والطبراني في الصغير (١/١٠٣/٢١٠)، والطبراني في الأوسط (٣/٢٧٧/٢٩٣٦)، (٤/٣٢ - ٣٣/٤٤٦٦)، وقال الهيثمي في الجمع (٨/٢٥٥): ورجاهما رجال الصحيح غير ميمون بن نجيح ووثقه ابن حبان، وأفاد محقق أبي يعلى أن البوصيري جوز إسناده.

(2) أخرجه أحمد (٣/٥، ٥)، أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب: في بر الوالدين (٢/٣٣٨/٥١٣٩)، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين (٢/٤٩٨/٢٠١٨)، وحسنه الترمذي، والحاكم في المستدرک (٥/٢١٠١/٧٤٠٠)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه على شرطهما، وأقره الذهبي، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١/٢٩٦/١٣٩٩)، وصححه في الإرواء (٣/٣٢١/٨٣٧).

(3) رواه البخاري في الأدب المفرد (١/١٥)، وصححه (١/٣٤/٤)، كما في صحيح المفرد للألباني.

الغربي وما فيه من عقوق؛ إذ بعد بلوغ الولد أو البنت سن الثامنة عشرة ينفصل عن أبويه وتصير له حياته المستقلة ويكبر الوالد أو الوالدة حتى يطعنا في السن ويودعان بيوت إيواء المسنين، ولا يجدون من أولادهم أدنى بر بهم، بل قد لا يسأل الولد عن والديه إلا في أعياد الميلاد وأعياد رأس السنة، وإذا زاره فإنما هو يوم أو بعض ساعات ثم لا يرى والديه ولا يسأل عنهما، هذا في الأعم الأغلب، وقد سيطرت الأنانية والحياة المادية على عقول هؤلاء الأولاد بخلاف ما من الله به علينا من التوجيهات الربانية، إذ جعل الله تعالى بر الوالدين من أعظم الأعمال بعد الإيمان به، وعلى قدر ما نُبرُّ أبائنا ونربيهم التربية الإسلامية الصحيحة ونعينهم على إقامة الصلاة في أوقاتها وحفظ الجوارح والعورات وغض البصر ينشأ الأولاد نشأة صالحة فيجعلون بر آبائهم نُصبَ أعينهم، فلتتعب اليوم ابتغاء مرضات الله لنستريح غداً.

﴿١٣﴾



## المسألة الثانية

الغسل من بول الصبية والنضح من بول الذكر

ما لم يطعما

هذه المسألة وإن قل احتياج الناس إليها في أزمنة الترف وطول النعمة، إلا أنها تبقى من المسائل التي ميز النبي ﷺ فيها الذكر عن الأنثى، وقد يحتاج بكثرة إليها في بعض البيئات، فلننظر إلى النصوص الواردة، مع بيان الحكمة فيها:

١- عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في بول الغلام الرضيع: «ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية»، قال قتادة: وهذا ما لم يطعما، فإذا طعما غسلا جميعاً<sup>(١)</sup>.

قال الترمذي: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل أحمد وإسحق قالوا: ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية، وهذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا جميعاً.

٢- عن لبابة بنت الحارث<sup>(٢)</sup> قالت: كان الحسين بن علي رضي الله عنه في حجر رسول الله

(١) رواه أحمد (١/٧٦، ٩٧، ١٣٧)، وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١/١٧٥/٥٢٥)، والحاكم في المستدرک (١/٢٧١/٦٠١)، وقال: حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، وقال الذهبي: على شرطهما، وابن حبان الإحسان (٤/٢١٢/١٣٧٥)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢/١٣٥٨/٨١٧٢).

(٢) هي الصحابية الجليلة أم الفضل لبابة بنت الحارث بن حزن...، الهلالية، زوجة العباس بن عبد المطلب، وأخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وخالة خالد بن الوليد، وأخت أسماء بنت عميس لأُمها، قديمة الإسلام، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة وكان النبي ﷺ يزورها ويقلع عندها وكانت من المنجيات ولدت للعباس ستة رجال لم تلد امرأة مثلهم وهم الفضل وبه كانت تكنى، وعبد الله الفقيه وعبيد الله وقتب ومعبود وعبد الرحمن وأم حبيبة سابعة. وفي أم الفضل هذه يقول عبد الله بن يزيد الهلالي،

ﷺ فبال عليه فقلت: البس ثوبًا وأعطني إزارك حتى أغسله قال: «إنما يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر»<sup>(١)</sup>.

والحديث نص صريح في الفرق بين بوله وبولها<sup>(٢)</sup>.

٣- عن أبي السمع قال: كنت أخدم النبي ﷺ فكان إذا أراد أن يغتسل قال: «ولني قفاك» فأوليه قفاي فأستره به فأتي بحسن أو حسين -رضي الله عنهما- فبال على صدره فجئت أغسله فقال: «يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام»<sup>(٣)</sup>.

ما ولدت نجية من فحل      بجبل نعلمه أو سهل  
كسنة من بطن أم الفضل      أكرم بها من كهلة وكهل  
عم النبي المصطفى ذي الفضل      وخاتم الرسل وخير الرسل

وفي الصحيح أن الناس شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة فأرسلت إليه أم الفضل بقدر لبن فشرب وهو بالموقف فعرفوا أنه لم يكن صائما وقال بن حبان ماتت في خلافة عثمان قبل زوجها العباس. وروى عنها (أنس بن مالك، تمام بن العباس، عبد الله بن الحارث بن نوفل، عبد الله بن عباس (ابنها)، عمير أبو عبد الله (مولاه)، قابوس بن أبي المخارق، كريب مولى ابن عباس وأخرج لها أصحاب الكتب الستة. أنظر تهذيب الكمال: (٧٩٢٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (١١٦٩٥)

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (٣٧٥/١٠٠/١)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (٥٢٢/١٧٤/١)، وابن خزيمة (٢٨٢/١٤٣/١)، والحاكم (١٦٦/١) وصححه، وأقره الذهبي، وصححه إسناده الألباني كما في صحيح أبي داود (٤٠١/٢٢١/٢).

(2) عون المعبود (٢٧/٢).

(3) رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: في بول الصبي يصيب الثوب (١٠٠/١) - (٣٧٦/١٠١)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب: بول الجارية (١٥٨/١)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (٥٢٦/١٧٥/١)،

وعن علي عليه السلام قال: «يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ما لم يطعم»<sup>(١)</sup>.

٤ - عن الحسن عن أمه: أنها أبصرت أم سلمة تصب الماء على بول الغلام ما لم يطعم، فإذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية<sup>(٢)</sup>.

**قال الشوكاني:** وقد استدلل بأحاديث الباب على أن بول الصبي يخالف بول الصبية في كيفية استعمال الماء، وأن مجرد النضح يكفي في تطهير بول الغلام<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ «يرش من بول الغلام ويغسل من بول الجارية» والماءان جميعاً واحداً؟ قال: لأن بول الغلام من الماء والطين، وبول الجارية من اللحم والدم، ثم قال لي: فهمت؟ أو قال: لقلت؟ قال: قلت لا، قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين وصار بول الجارية من اللحم والدم، قال: قال لي: فهمت؟ قلت: نعم قال لي: نفعلك الله به<sup>(٤)</sup>.

قال ابن القيم: وأما غسل الثوب من بول الصبية ونضحه من بول الصبي إذا لم

---

وفي باب: ما جاء في الاستئثار عند الغسل (١/٢٠١/٦١٣)، وصحح إسناده الألباني في صحيح أبي داود (٢/٢٢٤/٤٠٢).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (١/١٠١/٣٧٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١/٢٢٥/٤٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (١/١٠١/٣٧٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١/٢٧٧/٢٢٨/٤٠٥).

(٣) نيل الأوطار (١/٥٦).

(٤) سنن ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١/١٧٥/٥٢٥).



يطعما فهذا للفقهاء فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنهما يغسلان جميعاً. والثاني: ينضحان.

والثالث: التفرقة وهو الذي جاءت به السنة، وهذا من محاسن الشريعة وتتمام حكمتها ومصلحتها.

والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة أوجه:

أحدها: كثرة حمل الرجال والنساء للذكر، فتعم البلوى ببوله فيشق عليهما غسله.

والثاني: أن بوله لا يتزل في مكان واحد بل يتزل متفرقاً هاهنا وهاهنا فيشق غسل ما أصابه كله بخلاف بول الأنثى.

الثالث: أن بول الأنثى أخبث وأنتن من بول الذكر، وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى، فالحرارة تخفف من نتن البول وتذيب منها ما لا يحصل مع الرطوبة، وهذه معان مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق<sup>(١)</sup> - والله أعلم.



(1) إعلام الموقعين (٢/٧١، ٧٢).

## المسألة الثالثة

## حكم رطوبة فرج المرأة

هذه المسألة لا علاقة لها بالخصائص؛ لأنها لا تشترك مع الرجل في شيء منها، وإنما هي مما عمت البلوى بجهله لدى المرأة، وكثر السؤال عنها فاحتاجت إلى تنبيه وتعليم.

ورطوبة الفرج: ماء أبيض متردد بين المذي والعرق<sup>(١)</sup>.

وفي طهارة هذه الرطوبة قولان للعلماء:

القول الأول: وهو للجمهور: أن رطوبة فرج المرأة نجسة وتنقض الوضوء؛ لأنها بلل من الفرج لا يخلق منه الولد فأشبهه المذي وأدلتهم على ذلك:

١- ما رواه البخاري ومسلم عن زيد بن خالد رضي الله عنه: أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: «أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره، قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب -رضي الله عنهم- فأمرؤه بذلك»<sup>(٢)</sup>.

٢- في الصحيحين عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال: «يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم يتزل؟ قال: يغسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ»<sup>(٣)</sup> ويصلي، قال

(١) مغني المحتاج (١/٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الغسل، باب: ما يصيب من فرج المرأة (١/٣٩٦/٢٩٢)، ومسلم في كتاب الحيض، باب: إنما الماء من الماء (١/١٥٢/٨٠٧).

(٣) مع ضرورة التنبيه على أن هذا الحكم - وهو أن جماع المرأة بدون إنزال يجزئ فيه الوضوء، ولا يوجب الغسل - كان في أول الإسلام ثم نسخ بقول النبي ﷺ: «إذا التقى اختانان فقد وجب الغسل» يعني: وإن لم يتزل.

أبو عبد الله: الغسل أحوط وذاك الآخر وإنما بيّنا لاختلافهم»<sup>(١)</sup>.

قالوا: في الأمر بغسل الذكر في الحديثين دليل علي النجاسة.

وللقاعدة التي قعدها العلماء: «وكل ما خرج من السيلين فهو نجس».

**والقول الثاني:** وهو مذهب الحنفية، وقول للشافعية والرواية الثانية في مذهب أحمد، وإليه ذهب ابن حزم وابن عبد البر: وهو أن رطوبة فرج المرأة طاهرة، وأدلتهم علي ذلك:

١- البراءة الأصلية: فإن الأصل عدم النجاسة إلا أن يدل دليل صحيح صريح علي النجاسة.

٢- الحديث الصحيح عن عائشة -رضي الله عنها- في حثّ المنيّ من ثوب رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

**ووجه الدلالة منه:** أنه من جماع؛ لأنه ما احتلم نبي قط، وهو يلاقي رطوبة الفرج، ولا تغسله وهذا ظاهر الحديث، ففيه دلالة علي عدم نجاسته.

**والراجع من القولين:** هو الثاني، وأما الأمر الذي في حديث عثمان فهو أمر استحباب، وليس أمر إيجاب؛ لأن النبي ﷺ أمر عائشة -رضي الله عنها- أن تفرك الثوب ولا تغسله.

ولأننا لو حكمنا بنجاسة فرج المرأة لحكمنا بنجاسة منيها؛ لأنه يخرج من

(1) صحيح البخاري كتاب الغسل، باب: غسل ما يصيب من فرج المرأة (٢٩٣/٣٩٨/١) ومسلم كتاب الحيض، باب: إنما الماء من الماء (٨٠٥/١٥١/١).

(2) أخرجه البخاري بمعناه كتاب الوضوء، باب: غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة (٢٢٩/٣٣٢/١، ٢٣٠)، و مسلم كتاب الطهارة، باب: حكم المني (١٣٤-١٣٥)، (٦٩٦).

فرجها فيتنجس برطوبته.

**قال في زاد المستقنع:** وبول ما يؤكل لحمه ومنيه وروثه طاهر، ومني آدمي طاهر، ورطوبة فرج المرأة وسؤر الهر وما دونها في الخلقة طاهر<sup>(١)</sup>.

- إذا قلنا بطهارة رطوبة فرج المرأة فهل ينقض الوضوء أو لا؟

**القول الأول:** وهو لجماهير أهل العلم، أنها تنقض الوضوء؛ لأنها خرجت من السيلين.

وقال الشافعي: كل ما خرج من السيلين الذكر والدبر من دود أو حصاة أو دم أو غير ذلك ففيه الوضوء؛ لإجماعهم على أن المذي والودي فيهما الوضوء، وليس من المعتادات التي يقصد الغائط لهما.

وقد أجمعوا على أن الريح الخارجة من الدبر حدث يوجب الوضوء، فدل ذلك على مراعاة المخرجين فقط، وبقول الشافعي في ذلك كله يقول ابن عبد الحكم<sup>(٢)</sup>. وهو مذهب الحنفية **قال في المراقي:** وعليها الوضوء للرطوبة<sup>(٣)</sup>، وعلة الحكم عند الفريقين مراعاة الخارج أو المحل.

**فالحنفية ينظرون للخارج:** إن كان نجسًا كان ناقضًا للوضوء وهم يرون بأن الرطوبة نجسة فهي تنقض الوضوء.

والشافعية ينظرون للمخرج فكل ما خرج من السيلين فهو نجس ينقض الوضوء، ولو كان في الأصل طاهرًا.

(1) زاد المستقنع (٤٩/١).

(2) مراقي الفلاح (٤٥/١). استذكار (١٥٧/١).

(3) مراقي الفلاح.

**القول الثاني:** وهو قول ابن حزم: إنه لا ينقض الوضوء، والدلالة على ذلك أن الأصل عدم النقص حتى يأتي دليل ناقل.

**والصحيح:** أن رطوبة فرج المرأة تنقض الوضوء فهو كالريح يحذو حذوه، والشرعية جاءت بعدم التفريق بين المتماثلين، والله أعلم.

﴿﴾



## المسألة الرابعة

## ترك الحائض الصلاة والصيام، وتقضي الصوم

عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا إنما ذلك عرق وليس بجيض فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: قوله فدعي الصلاة يتضمن فهم الحائض عن الصلاة وهو للتحريم، ويقتضى فساد الصلاة بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى فمر على النساء فقال: «يا معشر النساء تصدقن؛ فإني أريتكن أكثر أهل النار»، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم

(1) رواه البخاري كتاب الوضوء، باب: غسل الدم (٣٣١/١ - ٢٢٨/٣٣٢)، ومسلم في كتاب الحيض، باب: المستحاضة وغسلها (١٤٧/١ - ٧٧٩).

(2) الفتح (٣٣٢/١).

(3) رواه البخاري في كتاب الحيض، باب: ترك الحائض الصوم (٣٠٤/٤٠٥/١) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: نقصان الإيمان بنقص الطاعات... إلخ (٤٩/١ - ٢٥٠/٥٠) عن ابن عمر.

الشرع قبل ذلك المجلس<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: والحديث يدل على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع<sup>(٢)</sup>.

وقد حكى كثير من أهل العلم الإجماع على ذلك، فقد قال النووي: أجمعت الأمة على أنه يحرم عليها الصلاة فرضها ونفلها، وأجمعوا على أنه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضى إذا طهرت، قال أبو جعفر بن جرير في كتابه «اختلاف الفقهاء: «أجمعوا علي أن عليها اجتناب كل الصلوات فرضها ونفلها، واجتناب جميع الصيام فرضه ونفله، واجتناب الطواف فرضه ونفله، وأنها إن صلت أو صامت أو طافت لم يجزها ذلك عن فرض كان عليها»<sup>(٣)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: يحرم على الحائض الصلاة والصيام بالنص والإجماع<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حزم: ولا تقضى الحائض إذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها، وتقضى صوم الأيام التي مرت لها في أيام حيضها، وهذا نص مجمع<sup>(٥)</sup>.  
وقد حكى الإجماع على عدم القضاء أيضاً النووي كما سبق.



(1) الفتح (٤٠٦/١).

(2) نيل الأوطار (٢٨٠/١).

(3) المجموع (٣٥١/٢).

(4) مجموع الفتاوى (١٧٦/٢٦)، والفتاوى الكبرى (٤٤٣/١).

(5) المحلى (١٧٥/٢).

## المسألة الخامسة

حرمة مجامعة الزوجة وهي حائض

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، أي: في زمن الحيض إن حملت المحيض على المصدر، أو في محل الحيض إن حملته على الاسم، ومقصود هذا النهي ترك المجامعة.

وقد اختلف العلماء في مباشرة الحائض وما يستباح منها:

فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وجماعة عظيمة من العلماء: له منها ما فوق الإزار؛ لقوله -عليه السلام- للسائل حين سأله: ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال: «لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام لعائشة حين حاضت: «شدي على نفسك إزارك ثم عودي إلى مضجعك»<sup>(٢)</sup>.

وقال الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يحتنب موضع الدم؛

(1) رواه مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن (ص ٤٩) والبيهقي في الكبرى (١٩١/٧) عن زيد بن أسلم أن رجلاً سأل النبي ﷺ، قال البيهقي: «هذا مرسل».

(2) رواه أحمد في المسند (٦/٦٥، ١٨٥) بسند حسن لغيره، والبيهقي في الكبرى (١٩١/٧)، (٣١١/١)، وعزاه إلى مالك مرسلًا.



لقوله -عليه السلام-: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»<sup>(١)</sup>، وهو قول داود، وهو الصحيح من قول الشافعي، وروى أبو معشر عن إبراهيم عن مسروق قال: سألت عائشة ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقالت: كل شيء إلا الفرج<sup>(٢)</sup>.

**قال العلماء:** مباشرة الحائض وهي متزرة على الاحتياط والقطع للذريعة، ولأنه لو أباح فحذيتها كان ذلك منه ذريعة إلى موضع الدم المحرم بإجماع، فأمر بذلك احتياطاً، والمحرم نفسه موضع الدم فتتفق بذلك معاني الآثار ولا تضاد<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد»<sup>(٤)</sup>.

قال الترمذي: وإنما معنى هذا عند أهل العلم على التغليظ، وقد روى عن النبي ﷺ قال: «من أتى حائضاً فليصدق بدينار»، فلو كان إتيان الحائض كفراً لم يؤمر فيه بالكفارة.

### قال النووي: مباشرة الحائض أقسام:

(1) رواه مسلم في كتاب الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها (١/١٣٨/٧٢٠)، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في مؤاكلة الحائض (١/٢١١/٦٤٤).

(2) رواه الطبري في التفسير (٢/١١٨٧/٤٢٣٣)، وهو عن أبي معشر عن عائشة بسند صحيح، وأخرجه عن مسروق عن عائشة (١/١١٨٦/١١٨٧/٤٢٣٠).

(3) تفسير القرطبي (٣/٧٨).

(4) رواه أبو داود في كتاب الأدب، باب: في الكاهن (٤/١٤/٣٩٠٤)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض (١/١٣٥/٤١)، قال أبو عيسى: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي قميصة الهجيمي، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب: النهي عن إتيان الحائض، (١/٢٠٩/٦٣٩)، وأحمد (٢، ٤٢٩) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢/١٠٣١/٥٩٤٢).

**أحدها:** أن يباشرها بالجماع في الفرج فهذا حرام بإجماع المسلمين بنص القرآن العزيز والسنة الصحيحة، قال أصحابنا: ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها صار كافراً مرتدّاً، ولو فعله إنسان غير معتقد حله فإن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الحيض، أو جاهلاً بتحريمه، أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن وطأها عامداً علماً بالحيض والتحريم مختاراً فقد ارتكب معصية كبيرة نص الشافعي على أنها كبيرة، وتجب عليه التوبة وفي وجوب الكفارة قولان للشافعي أصحابهما وهو الجديد وقول مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين وجمهور السلف أنه لا كفارة عليه، ومن ذهب إليه من السلف عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعه وحماد بن أبي سليمان وأيوب السخيتاني وسفيان الثوري والليث بن سعد - رحمهم الله تعالى أجمعين -<sup>(١)</sup>.

**القسم الثاني:** المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة، وهو حلال باتفاق العلماء، وقد نقل الشيخ أبو حامد الأسفرايني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا<sup>(٢)</sup>.



(١) شرح صحيح مسلم (٣/٢٠٤).

(٢) شرح صحيح مسلم (٣/٢٠٥).

## المسألة السادسة

## ستر العورة

من شروط صحة الصلاة: ستر العورة وهذا يشترك فيه الرجال والنساء؛ لعموم قوله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

وعن أم هانئ بنت أبي طالب<sup>(١)</sup> قالت: ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره قالت: فسلمت عليه فقال: «من هذه؟» فقلت: أنا أم هانئ بنت أبي طالب، فقال: «مرحباً بأم هانئ» فلما فرغ من غسله قام فصلّى ثماني ركعات ملتحفاً في ثوب واحد فلما انصرف قلت: يا رسول الله زعم ابن أمي أنه قاتل رجلاً قد أجرته فلان ابن هبيرة، فقال رسول الله ﷺ: «قد أجرنا من أجرنا يا أم هانئ» قالت أم هانئ: وذاك ضحى<sup>(٢)</sup>.

وعن عمر بن أبي سلمة قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد

(1) أم هانئ: هي الصحابية الجليلة أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ابنة عم النبي ﷺ وأخت أمير المؤمنين علي وجعفر -رضي الله عنهما-، قيل اسمها فاختة وقيل اسمها فاطمة وقيل هند والأول أشهر، أسلمت يوم الفتح، وكانت زوج هبيرة بن عمرو المخزومي، ولم يسلم فبانت منه بإسلامها، فخطبها النبي ﷺ فقالت والله إني كنت لأحبك في الجاهلية فكيف في الإسلام ولكني امرأة مصيبة فأكره أن يؤذوك، فتركها .

وابتها عن النبي ﷺ في الكتب الستة وغيرها روى عنها ابنها جعدة وابن عباس وابنه يحيى ومولياها أبو مرة وأبو صالح وغيرهم، بلغ مسندها: ستة وأربعين حديثاً وعاشت إلى بعد سنة خمسين. انظر الإصابة ترجمة رقم (١٢٢٨٥) وتهذيب الكمال (٢٩٩٤) وسير أعلام النبلاء (٣١١/٢)

(2) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد ملتحفاً به (٣٥٧/٤٦٩/١)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان (١٧٠٢/٢٨٥/١).

مشتتملاً به في بيت أم سلمة واضعاً طرفيه على عاتقيه<sup>(١)</sup>.

وعن سعيد بن الحارث قال: دخلنا على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب واحد ملتحفاً به وردأوه قريباً لو تناوله بلغه فلما سلم سألناه عن ذلك، فقال: إنما أفعل هذا ليراني الحمقى أمثالكم فيفشوا على جابر رخصة رخصها رسول الله ﷺ، ثم قال جابر: خرجت مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فجئته ليلة وهو يصلي في ثوب واحد، وعليّ ثوب واحد، فاشتملت به، ثم قمت إلى جنبه قال: يا جابر ما هذا الاشتمال؟ إذا صليت وعليك ثوب واحد فإن كان واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فأنزر به<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم: الاتفاق على أن المراد بذلك هو ستر العورة لكن الرجل له أن يصلي في ثوب واحد، كما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد فقال رسول الله ﷺ: أولكلكم ثوبان»<sup>(٣)</sup> إقراراً منه أن الرجل يصلي في ثوب واحد.

أما المرأة: فلأنها كلها عورة فلا بد من ضوابط معينة في ثيابها التي تصلي فيها لستر عورتها.

فعن أسامة بن زيد قال كساني رسول الله ﷺ قبطيةً كثيفةً مما أهداها له دحية

(1) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد ملتحفاً به (١/٤٦٩/٣٥٦)، ومسلم كتاب الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه (١/٢٠٨ - ٢٠٩/١١٨٠).

(2) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب: عقد الإزار على القفا في الصلاة (١/٤٦٧/٣٥٢).

(3) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد ملتحفاً به (١/٤٧٠/٣٥٨)، ومسلم كتاب الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد ملتحفاً به (١/٢٠٨/١١٧٦).

الكلبي فكسوتها امرأتى فقال: ما لك لم تلبس القبطية؟ قلت: كسوتها امرأتى، فقال: مرها فلتجعل تحتها غلالةً فيأتى أخاف أن تصف حجم عظامها<sup>(١)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «تصلي المرأة في ثلاثة أثواب»<sup>(٢)</sup>.

وعن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت: دخلت حفصة بنت عبد

(1) أخرجه أحمد في المسند (٢٠٧٨٧)، قال في مجمع الزوائد (١٣٩/٥ - ١٤٠) رواه أحمد والطبراني، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه ضعف وبقيته رجاله ثقات. وقوله ﷺ: «أخاف أن تصف حجم عظامها» من تعبيرات النبي ﷺ المتكررة، والتي لم يسبقه إليها أحد، وهو دليل قاطع على بلاغته وتفوقه على سائر البشر في تعبيراته وجوامع كلمه التي لا تتجاوز مقدار القصد والصواب دون حشو أو إطالة مما يجعلها في أبلغ حال وأبهى مقام.

وقد كشف عن ذلك الأستاذ الأديب مصطفى صادق الرافعي حيث قال: «ولكن في عبارة الحديث سرًا هو من معجزات البلاغة النبوية، وهو حقيقة الفن في هذه الكلمة بخاصتها، ولا نظن أن بليغًا من بلغاء العالم يتأتى لمثله، فإنه -عليه الصلاة والسلام- لم يقل: أخاف أن تصف حجم أعضائها، بل قال: «حجم عظامها»، مع أن المراد لحم الأعضاء في حجمه وتكوينه، وذلك منتهى السمو بالأدب؛ إذ ذكر «أعضاء» المرأة في هذا السياق، وبهذا المعرض هو في الأدب الكامل أشبه بالرفث، ولفظة الأعضاء تحت الثوب الرقيق الأبيض تنبه إلى صور ذهنية كثيرة وهي تومئ إلى صور أخرى من ورائها، فتنزّه النبي ﷺ عن كل ذلك، وضرب الحجاب اللغوي على هذه المعاني السافرة... وجاء بكلمة «العظام»؛ لأنها اللفظة الطبيعية المبرأة من كل نزعة، لا تقبل أن تلتوي، ولا تثير معنى، ولا تحمل غرضًا؛ إذ تكون في الحي والميت، بل هي بهذا أحص، وفي الجميل والقيح بل هي هنا أليق؛ وفي الشباب والهرم، بل هي في هذا أوضح، والأعضاء لا تقوم إلا بالعظام، فالجهاز على ما ترى والحقيقة هي ما علمت».

انظر: مباحث البيان في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، د/أحمد شكيم، رسالة دكتوراة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين القاهرة.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة (١١٦/٣/٦٢٢٠) والبيهقي في سننه (٢٣٥/٢). قال الألباني: إسناده صحيح، وهو قول ابن سيرين أيضًا وانظر: تمام المنة ص ١٦٢.

الرحمن<sup>(١)</sup> على عائشة زوج النبي ﷺ وعلى حفصة خمار رقيق فشقته عائشة وكستها خماراً كثيفاً<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بخمار»<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «إذا صلت المرأة فلتصل في ثيابها كلها الدروع والخمار، والملحفة»<sup>(٤)</sup>.

قالت عائشة -رضي الله عنها-: لا بد للمرأة من ثلاثة أثواب تصلي فيهن: درع وجلباب وخمار<sup>(٥)</sup>، وهذا فيه مبالغة في الستر، ولو صلت المرأة في ثوب واحد بشرط أن يكون سابغاً يغطي ظهر القدمين -كما جاء مرفوعاً عن أم سلمة -

(1) هي التابعة الفاضلة حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وأمها قرينة الصغرى بنت أبي أمية بن المغيرة، زوجها عائشة -رضي الله عنها- للمنذر بن الزبير بن العوام وكان أبوها عبد الرحمن بن أبي بكر غائباً فلما قدم لم يجر ذلك، ورده، فلما صير الأمر إليه زوجها إياه فولدت له عبد الرحمن وإبراهيم وقرينة ثم خلف عليها بعد المنذر الحسين بن علي بن أبي طالب وقد روت حفصة عن أبيها وعن عمتها عائشة وعن خالتها أم سلمة زوج النبي ﷺ سماعاً. انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٦٨/٨) وتهذيب الكمال (٧٨١٦) وتاريخ دمشق (٢٩١/٦٠-٢٩٣).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (١٤٢٠) والبيهقي في سننه (٢٣٥/٢).

(3) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة، باب: المرأة تصلي بغير خمار (١٧٠/١)، وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها، باب: إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار (٢١٥/١) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢١٤/١) وكذا في الإرواء (١٩٦/٢١٤).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧/٣ - ٦٢٢٨/١١٨)، وصححه الألباني في تمام المنة (ص ١٦٢).

(5) أخرجه البيهقي بنحوه عن عائشة (٢٣٥/٢).

رضي الله عنها-: «يرخين شبراً»<sup>(١)</sup> - لكان جائزاً، وقد سئل عكرمة عن الثوب الذي تصلي فيه المرأة، فقال: «لو دارت جسدها في ثوب أجزأها».

قال ابن المنذر: «على المرأة أن تخمر في الصلاة جميع بدنّها سوى وجهها وكفيها، ويجزيها فيما صلت في ثوب أو ثوبين أو أكثر من ذلك».

فهذا ما يجب عليها أن تستره من بدنّها في الصلاة، وأما الأمر بالأثواب الثلاثة فهو من باب الاحتياط والمبالغة في التستر.

www.KitaboSunnat.com



(1) أخرجه أحمد (٣١٥/٦)، والترمذي في كتاب اللباس، باب: ما جاء في جر ذيول الناس (١٨٣٥/٤٦٢/١)، وقال: حسن صحيح، والبيهقي في الكبرى (٢٣٣/٢)، والنسائي في كتاب الراتبة، باب: ذيول النساء (٢٠٩/٨)، ونقل ابن صخر عن عياض في الفتح (٢٧٠/١٠) الإجماع على جواز الإسبال للنساء، وأن المنع خاص بالرجال، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة برقم (١٨٦٤/٤٧٨/٤).

## المسألة السابعة

## الخروج إلى المساجد

صلاة الرجال في المساجد مستحبة بالإجماع، والخلاف في وجوبها قائم بين العلماء.

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سمياً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء»<sup>(٢)</sup>.

(1) أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب: فضل صلاة الجماعة (٢/١٥٤/٦٤٥)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف (١/٢٥٧/١٥١٠/١٥١١).

(2) أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة، (٢/١٤٨/٦٤٤)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف (١/٢٥٨/١٥١٣، ١٥١٤) والمرامة: ظلف الشاة.

والحديث الأول حجة لمن قال باستحباب الجماعة، ووجه الدلالة منه أنه أثبت للجماعة فضلاً، ولم ينف هذا الفضل عن صلاة الفرد، والحديث الثاني حجة لمن قال بأن الجماعة فرض عين؛ لكونه ﷺ همّ بتحريق بيوت المخلفين، ولا بهم بفعل ذلك إلا لترك واجب، واعترض عليه بأنه ﷺ همّ ولم يفعل، وأجيب بأنه ترك التحريق من أجل النساء والذرية، ولهم في ذلك مناقشات ومنازعات يطول الكلام بها، ولا يوجد دليل سالم من اعتراض، ومن أقوي ما يرجح الوجوب أحاديث صلاة الخوف؛ فإن الله لم يرخص في تركها في هذا الموقف، وفي كیفيتها ترك لواجبات كمتابعة الإمام، والعمل الكثير المبطل للصلاة، ولا تترك الواجبات إلا لما هو أوجب، والله أعلم.



أما النساء فيستحب لهن بالإجماع عدم الخروج إلى المساجد؛ لما صح عن عبد الله ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن<sup>(١)</sup>.

وفي مسند أحمد بسند صحيح عن أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، قال: «قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدي قال: فأمرت فبني لها مسجداً في أقصى شيء من بيتها وأظلمه فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله ﷻ»<sup>(٢)</sup>.

وعلة هذا الحكم، والحكم التي تجتلب من ورائه كثيرة منها:

١- اشتغال المرأة عادة بصغارها، وتعلقهم بها في أيسر الأشياء مما يشق علي المرأة أن تخرج وتركهم في كل صلاة، وأيضاً يشق عليها اصطحابهم للمسجد لاعتبارات كثيرة.

٢- أن عمل البيت لا يكاد ينتهي، فلو خرجت المرأة لكل صلاة لتعطلت مصالح بيتها خاصة ما يحتاج إلي متابعة كإعداد طعام واستقبال قادم من سفر أو

(1) أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب: خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل (٢/٤٠٤/٨٦٥)، ومسلم كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المسجد إذا لما يترتب عليه فتنة (١/١٨٥/١٠١٦).

(2) أخرجه أحمد (٦/٣٧١)، وابن حبان في صحيحه (٥/٥٩٦/٢٢١٧)، وابن خزيمة (٣/٩٥/١٦٨٩)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب (ص٢٠٧، ٣٣٥)، وهو في الجمع (٢/٣٦-٣٧)، وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن سويد الأنصاري، وثقه ابن حبان.

عمل، أو قيام بحق ضيف أو مريض ونحو ذلك.

٣- أن المرأة تحتاج مع كل فريضة إلى تغيير ملابسها لتخرج بزيها الكامل ثم ترجع فتضعه، وهكذا في كل وقت مما يوقعها في قدر من الحرج والعنت.

٤- أن المرأة قد يحتاجها زوجها نهاراً وإن لم يعاشرها، لكنها تزيت وتجملت وتعطرت؛ ولازمه أن تغتسل إذا خرجت لتزيل عن نفسها الإثم والوزر إذا خرجت متعطرة، وفيه من المشقة ما فيه.

هذا ما تيسر تقييده الآن من بيان حكمة العليم الخبير - سبحانه - في عدم وجوب أو استحباب خروج النساء للصلاة وإن كانت الحكم لا تكاد تنحصر؛ رحمة بها وشفقة عليها ليس انتقاصاً ولا امتهاناً، وما فيه من عمل البيت ورعاية الصغار وحسن تربيتهم علي الدين هو نوع جهاد في سبيل الله إن أحسنت المرأة فعل ذلك.

أما من تغلبت علي هذا كله كالكبيرة التي عندها من يقوم بالخدمة نيابة عنها وقد ينست، أو صغيرة لم تتزوج فقد شملها إذن الشرع بالخروج، وإن كان الترك أفضل.

وهذا يؤكد قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

- أما جواز خروج المرأة لشهود الجماعة في المسجد، فأدلتها كثيرة، منها:

حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كُنَّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحدٌ من الغلس»<sup>(١)</sup>.

(1) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت الفجر (٥٧٨/٦٥/٢)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها (١٤٩٠، ١٤٨٩/٢٥٤/١).

وفي مسلم عن زينب الثقفية عن النبي ﷺ: «إذا شهدت إحداكنّ العشاء فلا تطيب تلك الليلة»<sup>(١)</sup>.

وأكثر صراحة من ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها»<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة»<sup>(٣)</sup>.

وأفضل الأوقات التي تحل للمرأة أن تخرج فيها إلى المسجد الليل، سواء عند صلاة المغرب أم العشاء أم الفجر.

ففي الصحيح عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن»<sup>(٤)</sup>.

وحكمة ذلك:

أن خروج المرأة في الظلام ستر لها حتى لا تفتن ولا تفتن.

وفي البخاري عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهنّ كما منعت نساء بني إسرائيل قلت لعمرة: أو منعن؟ قالت:

- (1) أخرجه مسلم كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد (١/١٨٦/١٠٢٥).
- (2) أخرجه البخاري كتاب الجمعة، باب: هل على من لا يشهد الجمعة غسل؟ (٢/٤٤٤/٩٠٠)، ومسلم كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد (١/١٨٥/١٠١٧).
- (3) أخرجه مسلم كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد (١/١٨٦/١٠٢٦).
- (4) سبق تحريجه قريباً في (ص ٣٣).

نعم»<sup>(١)</sup>.

وهو احتجاج بشرع من قبلنا الذي يوافق شرعنا؛ لأن الشرع جاء بحسم مادة الفساد، وسد كل الذرائع إليه.

وفي المصنف لعبد الرزاق عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً، فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليهما، فتواعد خليلها، فألقى عليهن الحيض»<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيح: «أن عمر رضي الله عنه كان يكره أن تخرج امرأته إلى المساجد فتقول: تمنعني؟ فيقول: لا ولكني أكره ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وكان لإبراهيم النخعي ثلاث نسوة لم يكن يدعهن يخرجن إلى جمعة ولا جماعة<sup>(٤)</sup>.



- (1) أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب: انتظار الناس قيام الإمام العالم (٨٦٩/٤٠٦/٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد (١٠٢٧/١٨٦/١).
- (2) رواه عبد الرزاق (٥١١٥/١٤٩/٣)، وصححه موقوفاً ابن حجر في الفتح (٤٠٧/٢) والطبراني في المعجم الكبير (٩٤٨٤/٣٤٢/٩)، مجمع (٣٥/٢)، وقال بعد عزوه للطبراني في الكبير: رجاله رجال الصحيح، قال الألباني: إسناده صحيح موقوف.
- (3) شرح عمدة الأحكام حديث (٦٥).
- (4) مصنف ابن أبي شيبة: (١٥٧/٢ - ٧٦٢١).

## المسألة الثامنة

هل تقطع المرأة صلاة الرجل إذا مرت من أمامه؟

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول:** وهو قول أنس وعكرمة والحسن وأبي الأحوص وغيرهم ممن قالوا بظاهر الحديث، وقالوا: يبطلان الصلاة إذا مرت المرأة من أمام المصلي، وأدلتهم:

١- عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود»، قلت: يا أبا ذرٍّ ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال: «الكلب الأسود شيطان»<sup>(١)</sup>.

٢- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل»<sup>(٢)</sup>.

٣- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب»<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** وهو للجمهور أنه لا يقطع الصلاة شيء.

(١) أخرجه أحمد (١٥١/٥)، ومسلم كتاب الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي (٢٠٦/١) - (١١٦٥/٢٠٧).

(٢) مسلم كتاب الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي (١١٦٧/٢٠٧/١).

(٣) أخرجه أحمد عن أبي ذر، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة (٧٠٢/١٨٤/١) عن ابن عباس، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة (٩٤٩/٣٠٥/١).

ونقل عن أحمد أنه قال: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفي النفس من المرأة والحمار شيء.

سئل أبو عبد الله ما يقطع الصلاة؟ قال: لا يقطعها عندي شيء إلا الكلب الأسود البهيم، وهذا قول عائشة وحكي عن طاوس، وروي عن معاذ ومجاهد أنهما قالاً: الكلب الأسود البهيم شيطان، وهو يقطع الصلاة، ومعنى البهيم: الذي ليس في لونه شيء سوى السواد.

وعن أحمد رواية أخرى أنه يقطعها الكلب الأسود، والمرأة إذا مرت، والحمار.

أدلة الجمهور:

١- عن عائشة أن النبي ﷺ «كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة»<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ أنها قالت: ما تقولون يقطع الصلاة؟ قال: يقولون: يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار قالت: لقد رأيته معترضة بين يدي رسول الله ﷺ كاعتراض الجنابة.

٢- عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي، فإذا قام بسطتهما قالت: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح<sup>(٢)</sup>.

وعن مسروق عن عائشة ذكر عندها ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي (١/٢٠٧/١١٦٩)، (١١٧٠).  
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: التطوع خلف المرأة (١/٥٨٨/٥١٣)، والنسائي في الكبرى، كتاب الطهارة، باب: ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة (١/١٠٢).

فقلت شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمْرِ وَالْكَلَابِ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ مُضْطَجِعَةً فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَةَ فَأَكْرَهَ أَنْ أَجْلِسَ فَأَوْذِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَنْسَلَّ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

– رد الجمهور: وقد رد جمهور العلماء الرأي الأول بجملة من المسالك:

**أحدها:** وهو مسلك الطحاوي ومن تبعه أنه منسوخ؛ لأن ابن عمر من رواه وقد حكم بعدم قطع شيء.

**وثانيها:** وهو مسلك الشافعي والجمهور على أن أحاديث القطع مؤولة بشغل القلب وقطع الخشوع لا إفساد أصل الصلاة.

**وثالثها:** مسلك أبي داود وغيره أنه إذا تنازع الخبران يعمل بما عمل به الصحابة، وقد ذهب أكثرهم هاهنا إلى عدم القطع فليكن هو الراجح، وتأول الجمهور ما ورد في ذلك بالنسخ أو بقطع الخشوع.

**مناقشة أدلة الجمهور:**

**قالوا:** حديث عائشة ليس بحجة؛ لأن المار غير اللابث، وهو في التطوع وهو أسهل والفرض أكد.

فالوقوف والنوم مخالف لحكم المرور بدليل: أن عائشة كانت تنام بين يدي رسول الله ﷺ فلا يكرهه ولا ينكره، وقد قال في المار: لأن يقف أربعين خير له من

(1) الجامع الصحيح للبخاري، كتاب الصلاة، باب: من قال: لا يقطع الصلاة شيء (٥١٤/٥٨٨/١)، ومسلم كتاب الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي (١١٧١/٢٠٧/١).

أن يمر بين يديه<sup>(١)</sup>، وكان يصلي إلى البعير ولو مر بين يديه لم يدعه؛ ولهذا منع البهيمة من المرور، وكان ابن عمر يقول لنافع: ولني ظهرك ليستتر به ممن يمر بين يديه، وقعد عمر بين يدي المصلي يستره من المرور، فدل على أن الوقوف ليس في حكم المرور فلا يقاس عليه، وقول النبي ﷺ يقطع الصلاة لا بد فيه من إضمار المرور أو غيره فيتعين حمله عليه.

❦



(1) أخرجه أحمد (١١٧/٤)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب: المرور بين يدي المصلي (٩٤٤/٣٠٤/١).



## مسائل مكملة:

**اختلف العلماء:** هل يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلي إذا صلى لغير سترة أو مر بينه وبين السترة؟ فذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء وأنه ليس عليه الإعادة، وذهبت طائفة إلى أنه يقطع الصلاة: المرأة والحمار والكلب الأسود.

**وسبب هذا الخلاف:** معارضة القول للفعل؛ وذلك لحديث أبي ذر أنه -عليه الصلاة والسلام- قال: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود».

وخرج مسلم والبخاري عن عائشة أنها قالت: لقد رأيته بين يدي رسول الله ﷺ معترضة كاعتراض الجنابة وهو يصلي، وروي مثل قول الجمهور عن علي وعن أبيّ ولا خلاف بينهم في كراهية المرور بين يدي المنفرد، والإمام إذا صلى لغير سترة أو مر بينه وبين السترة، ولم يروا بأساً أن يمر خلف السترة، وكذلك لم يروا بأساً أن يمر بين يدي المأموم؛ لثبوت حديث ابن عباس وغيره قال: لقد أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس، فمررت بين يدي بعض الصفوف، فزلت وأرسلت الأتان ترتع، ودخلت في الصف فلم ينكر عليّ ذلك أحد.

وإنما اتفق الجمهور على كراهية المرور بين يدي المصلي؛ لما جاء فيه من الوعيد في ذلك، ولقوله -عليه الصلاة والسلام- فيه: «فليقاتله فإنما هو شيطان».<sup>(١)</sup>

فإذا صلى المرء لغير سترة في محل يظن به المرور ومر أحد بين يديه أثم المصلي، وسبب إثمه -رغم أن المرور ليس بفعله، وأنه لم يترك واجباً وإنما ترك مندوباً- هو وجوب سد طريق الإثم.

(1) الموطأ - رواية محمد بن الحسن: (٣٤/٢)

أما الصلاة فلا تنقطع بهذا المرور؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع الصلاة شيء، وادركوا ما استطعتم فإنما هو شيطان»، فهذا الحديث نسخ ما قبله، وهو ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل<sup>(١)</sup>.



(١) فقه العبادات - مالكي: (١٦٨/١). المغني: (٨١/٢)، وسبق تخريج الحديث في (ص ٣٧).

## المسألة التاسعة

## حكم إمامة المرأة للصلاة

والمقصود بهذه المسألة إمامة المرأة للنساء، هذا ما يتصوره العقلاء، أما إمامة المرأة للرجال فلم يكن يخطر ببال الشيطان حتى جاء من شياطين الإنس<sup>(١)</sup> في عصور الانحطاط وفي غياب سلطان الشرع من يثير هذه المسألة تحت مسمى «المساواة بين الرجال والنساء»، وبطلان هذا وكونه من الغثيان أمر بدهي لا يحتاج إلى دليل، لكن لما أثير الكلام وقد تتعلق به بعض النفوس المريضة آثرنا أن نقول فيه كلمة من باب تنبيه الغافل، وتثبيت المتشكك، ودفع تلبيس المبطلين، فمن ذلك:

١ - أن إمامة النساء للرجال أمر لم يحصل في زمن التشريع، ولا الملح إليه النبي ﷺ في كلامه، ولا أثير علي مدار أربعة عشر قرنًا هي عمر هذه الأمة، فصار إجماعًا علي مدار التاريخ، غاية ما حصل هو الإذن للنساء بحضور الصلوات في المسجد.

٢ - أن المرأة ضعيفة ويعتريها الحمل والرضاعة والولادة والحيض والنفاس، ولا

---

(1) هذا كلام الماخذين المنحلين من كل دين وخلق، وكنت مهتمًا بجمع الكتب التي تتعلق بعلاقة المسلمين بغيرهم من أهل الملل الأخرى فوقع لي كتاب «الديارات» للشابشتي أبي الحسن علي بن محمد - (ت: ٣٨٨) وهو يحكي عن الأديرة التي كانت للنصارى في قلب الدولة الإسلامية: لم يتعرض لها أحد بأذى فلا هدمت، ولا هجر أهلها، ولا حملوا علي ترك ديانتهم كما حصل عند استيلاء النصارى علي الأندلس قديمًا، وفي البوسنة والهرسك حديثًا، رغم تميز مواقع هذه الأديرة جدًا كما يحكي الكتاب، وقد حققه كوركيس عواد علي نسخة خطية من إهداء المستشرق الألماني فيشر لأبيه: أنستاس ماري الكرمللي، وأنستاس هو الذي أوصي عواد بنشر الكتاب فانظر إلي هذا الاهتمام البالغ، والتواصي بنشر مثل هذا السخف البالغ منتهاه، وبالكتاب من المجون ما يرشح لمثل قضيتنا، ولا يحل النظر فيه.

تقف الواجبات الشرعية العامة، ومن أهمها الصلاة علي من هذا حاله، ومن أجل ذا وضع الله عن المرأة الجهاد، وأسقط عنها الصلاة والصيام حال الحيض والنفاس - مع قضاء الصوم كما سيأتي- ولم يوجب عليها صلاة الجماعة، ولم يوجب عليها النفقة علي أولادها ولو كانت غنية، ففرض النفقة علي الرجل دونها إلي غير ذلك من التشريعات.

٣- انسحاب جميع ما تقدم من حكمة تشريع عدم وجوب الجماعة عليها علي هذه المسألة.

٤- أن المرأة عورة، والنبي ﷺ جعل شر صفوف الرجال آخرها، وشر صفوف النساء أولها لقرب الرجال من النساء، وقال: «لو جعلنا هذا الباب للنساء»<sup>(١)</sup> منعاً للاختلاط فكيف إذا وقفت هي «إمامة» للرجال تركع، وتسجد أمامهم مع احتمال تكشفها لأمر طارئ؟! فكيف تكون هذه الصلاة، والناس لا تسكت عنها الوسواس في الصلاة في غيابهن فكيف في حضورها أمامهم؟!

٥- أخرج البخاري في صحيحه عن أبي بكرة<sup>(٢)</sup> قال: «لقد نفعتني الله بكلمة

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: في اعتزال النساء في المساجد عن الرجال (٤٦٢/١٢٣/١) من حديث نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو تركنا هذا الباب للنساء» قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٨٣/٣٦٠/٢).

(2) أبو بكرة الثقفي الطائفي: هو الصحابي الجليل نفع بن الحارث، وقيل: نفع بن مسروح. مولى النبي ﷺ وسمي أبو بكرة لأنه تدلى في حصار الطائف ببكرة، وفر إلى النبي ﷺ، وأسلم على يده، وأعلمه أنه عبد، فأعتقه وقد روي أن ثقيفا سألوا رسول الله ﷺ أن يرد إليهم أبا بكرة عبداً، فقال: «لا، هو طليق الله وطليق رسوله. روى جملة أحاديث. سكن البصرة. وكان من فقهاء الصحابة، ووفد على معاوية، وأمه سمية، فهو أخو زياد بن أبيه لأمه، ومن روى عنه: ولداه رواد، وكيسة.

سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: «لا يرفع الله شأن قوم ولّوا أمرهم امرأة».

والصلاة من أعظم أعمال الإيمان كيف تقوم بها النساء؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

- فلنرجع إلي حكم إمامة المرأة بالنساء فنقول:

إذا أقمن جماعة للمرأة أن تصلي بمن إمامة، وتقف وسطهن على قول الأئمة الثلاثة سوى المالكية الذين يرون عدم صحة إمامتها للنساء أصلاً.

وقد أخرج الشافعي عن حجية عن أم سلمة -رضي الله عنهما-: أنها أمّتهن فقامت وسطاً.

وفي رواية عن حجية بنت حصين قالت: أمّتنا أم سلمة في صلاة العصر فقامت

وكان أبو بكر ينكر أنه ولد الحارث، ويقول: أنا أبو بكر مولى رسول الله ﷺ، فإن أبي الناس إلا أن ينسبوني، فأنا نفع بن مسروح. وقصة عمر مشهورة في جلده أبا بكر ونافعاً، وشبل بن معبد، لشهادتهم على المغيرة بالزنى، ثم استأهم، فأبى أبو بكر أن يتوب، وتاب الآخرين.

قال ابن سعد: مات أبو بكر في خلافة معاوية بن أبي سفيان بالبصرة.

وقيل: مات سنة إحدى وخمسين. وقيل: مات سنة اثنتين وخمسين. وصلى عليه أبو برزة الاسلمي الصحابي. انظر سير أعلام النبلاء (٥/٣) وتهذيب الكمال (٦٤٦٥) (١٢٢٩٤).

(1) البخاري في كتاب الفتن، باب: ١٨ (٧٠٩٩/٥٨/١٣)، والترمذي في الفتن، باب: ٧٥ (٢٢٦٢/٥٨٣/٢).

بيننا<sup>(١)</sup>.

وأخرج عبد الرزاق عن ابن عباس قال: تؤم المرأة النساء تقوم في وسطهن<sup>(٢)</sup>.

### شبهة والجواب عنها:

أخرج الإمام أبو داود في السنن باب إمامة النساء: حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع بن الجراح ثنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال: حدثني جدي وعبد الرحمن بن خلاد الأنصاري عن أم ورقة بنت نوفل أن النبي ﷺ لما غزا بدرًا قالت: قلت له: يا رسول الله، ائذن لي في الغزو معك أمرض مرضاكم لعل الله أن يرزقني شهادة قال: «قري في بيتك فإن الله ﷻ يرزقك الشهادة»، قال: فكانت تسمى الشهيدة قال: وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذنًا فأذن لها، قال: وكانت قد دبرت غلامًا لها وجارية فقاما إليها بالليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا، فأصبح عمر فقام في الناس فقال: من كان عنده من هذين علم أو من رآهما فليجئ بهما، فأمر بهما فصلبا، فكانا أول مصلوب بالمدينة<sup>(٣)</sup>.

### والرواية الثانية:

حدثنا الحسن بن حماد الحضرمي، ثنا محمد بن فضيل عن الوليد بن جميع عن عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث<sup>(٤)</sup> بهذا الحديث، والأول

(1) أخرجه الشافعي في المسند (٣٠٣/٣٠٧/١)، وعبد الرزاق (٥٠٨٢/١٤٠/٣)، والدارقطني (٤٠٥/١) والبيهقي في سننه (١٣١/٣)، قال النووي: سنده صحيح.

(2) أخرجه عبد الرزاق: (١٤٠/٣)، والبيهقي (١٣١/٣)، وفي إسناده داود بن الحصين قال البخاري وأبو حاتم: ليس حديثه بالقائم وزاد أبو حاتم ضعيف

(3) أخرجه أحمد (٤٠٥/٦)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: إمامة النساء (٥٩١/١٥٨/١)، وابن خزيمة (٦٧٦/٨٩/٣).

(4) هي الصحابية الجليلة أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث...، الأنصارية ويقال لها أم ورقة

أتم قال: وكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها، قال عبد الرحمن فأنا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً.

فذكر الشيخ الغزالي -رحمه الله- في بعض كتاباته أن النبي ﷺ رخص لبعض الصحابييات أن تؤم مؤذنها وخادمها، ونقل الكلام عن الصنعاني في سبل السلام إذ قال:

بنت نوفل فنسبت إلى جدّها الأعلى أخرج حديثها أبو داود من طريق وكيع عن الوليد بن عبد الله بن جميع حدثني جدي وعبد الله بن خلاد الأنصاري عن أم ورقة بنت نوفل أن رسول الله ﷺ لما غزا بدرا قالت له ائذن لي فأخرج معك فأمرض مرضاكم ثم لعل الله أن يرزقني الشهادة قال قري في بيتك فإن الله يرزقك الشهادة فكانت تسمى الشهيدة وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي ﷺ في أن تتخذ في دارها مؤذناً فأذن لها وكانت قد دبرت غلاماً لها وجارية فقاما إليها بالليل فغميها بقطيفة لها حتى ماتت وذها وأصبح عمر فقام في الناس فقال من عنده من هذين علم أو من رآهما فليجيء بهما فأمر بهما فصلبا فكانا أول مصلوب بالمدينة ومن طريق محمد بن فضيل عن الوليد عن الرحمن بن خلاد عن أم ورقة بنت عبيد الله بن الحارث بهذا والأول أتم وأخرجه بن السكن عن طريق محمد بن فضيل ولفظه أنها قالت يا رسول الله لو أذنت لي فغزوت معكم فمرضت مريضكم وداويت جريحكم ففعل الله أن يرزقني الشهادة قال يا أم ورقة اقعدي في بيتك فإن الله سيهدي إليك شهادة في بيتك وكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً يؤذن لها قال وكان لها غلام وجارية فدبرتهما - أي يكون كل منهما حراً إذا ماتت - فقاما إليها فغميها فقتلاها فلما أصبح عمر قال والله ما سمعت قراءة خالتي أم ورقة البارحة فدخل الدار فلم ير شيئا فدخل البيت فإذا هي ملفوفة في قطيفة في جانب البيت فقال صدق الله ورسوله ثم صعد المنبر فذكر الخبر فقال علي بهما فأتى بهما فسألهما فأقرا أنهما قتلاها فأمر بهما فصلبا، وجدة الوليد يقال إن اسمها ليلى وإن بينها وبين أم ورقة واسطة أخرج ابن السكن من طريق عبد الله بن داود عن الوليد عن ليلى بنت مالك عن أمها عن أم ورقة وهو عند ابن منده بعلو عن عبد الله بن داود وكذا قيل بين عبد الرحمن بن خلاد وأم ورقة واسطة وأخرجه أبو نعيم من رواية أبي نعيم عن الوليد حدثني جدي عن أمها أم ورقة وساق الحديث كرواية وكيع انظر تهذيب الكمال (٢٩٩٧) وأسد الغابة (١/٦٣٩).

والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل، فإنه كان لها مؤذن وكان شيخاً كما في الرواية، والظاهر أنها كانت تؤمه وغلالمها وجارياتها، وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري، وخالف في ذلك الجماهير<sup>(١)</sup>.

والحديث وإن حسنه بعض أهل العلم لكنه حديث ضعيف لا تقوم به الحجة، ويتضح ذلك من الدراسة التالية:

١- النظر في رجال الإسناد: أما ابن أبي شيبة ووكيع فحالمهما معروف كالشمس، وهما ثقتان ثبتان علي تفاوت بينهما، والوليد بن عبد الله بن جميع وإن كان غير مشهور إلا أنه موثق في الجملة، وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أبو حاتم: صالح، وخرج له مسلم، وبه أعل المنذري الحديث، وهي علة خفيفة غير مؤثرة.

## ٢- نأتي على علل الحديث المؤثرة وهي:

أ- عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري: راوٍ مجهول لم يخرج له غير أبي داود، ولم يرو عنه إلا الوليد فهو مجهول<sup>(٢)</sup>، وسكت عنه الذهبي في الكاشف وسكوته عن الراوي في الكاشف يثير الشك، وجهله ابن القطان<sup>(٣)</sup>.

ب- جدة الوليد بن عبد الله بن جميع: التي روي عنها مقرونة بعبد الرحمن بن خلاد -وهي ليلى بنت مالك- وهي أيضاً مجهولة لم يرو عنها غير حفيدها<sup>(٤)</sup>، وتحسين الشيخ الألباني -رحمه الله- للحديث جاء اعتماداً على تقوية عبد الرحمن بن خلاد لـليلى بنت مالك، وهذا صحيح لو كان أحدهما معروفاً، فكيف وكلاهما مجهول جهالة عين؟ ومعلوم من قواعد هذا العلم أن الجهالة لا تزول عن الراوي

(١) سبل السلام (١/٦٤).

(٢) انظر تقريب التهذيب (٩٢٦).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٧/٨٢).

(٤) انظر تهذيب الكمال (٣٥/٣٩١).



بمتابعة مجهول مثله.

### ج- الاختلاف الذي في الإسناد:

فعند ابن خزيمة (٣ / ٨٩ ) عن الوليد بن جميع عن ليلى بنت مالك عن أبيها، وعن عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة.

وعند الدارقطني (١ / ٤٠٣) والطبراني (٢٥ / ١٣٤) الوليد بن عبد الله بن جميع عن جدته عن أم ورقة.

وفي تهذيب الكمال (٣٥ / ٣٩١) قيل الوليد عن جده عن أم ورقة.

وقيل: عبد الرحمن بن خلاد عن أم ورقة.

وقيل: عبد الرحمن بن خلاد عن أبيه عن أم ورقة، هذا ما يتعلق بالإسناد.

أما ما يتعلق بالمتن: فليس فيه من قريب ولا من بعيد إذن النبي ﷺ لها أن تصلي بخادمها ومؤذنها، بل الذي فيه: فاستأذنت النبي ﷺ أن تتخذ في دارها مؤذناً فأذن لها، فإذا فهم من الحديث أنها كانت تصلي بالخادم والمؤذن فيمكن أن يقال أيضاً إنه هو الذي كان يصلي بها، والأحكام لا تثبت بالاحتمالات العقلية، والحديث ضعيف كما رأيت.

وضعه شعيب في تعليقه علي المسند ( ٢٧٣٢٤ ) لجهالة جدة الوليد.

والحمد لله رب العالمين

## ضوابط صلاة المرأة مع الرجال

– أن تخرج تافلة غير متطيبة:

أخرج أحمد في المسند بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تافات»<sup>(١)</sup>.

والتافلة: ليست متطيبة.

وفي مسلم عنه مرفوعاً قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة»<sup>(٢)</sup>، فإذا صلين فليكن موضعهن في أواخر الصفوف خلف الرجال، عن أنس رضي الله عنه قال: «صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم فقامت وبتيم خلفه وأم سليم خلفنا»<sup>(٣)</sup>.

وفي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها»<sup>(٤)</sup>.

وصح موقوفاً: عن عبد الرحمن بن يزيد: أن عبد الله بن مسعود كان إذا رأى النساء قال: «أخروهن حيث جعلهن الله وقال: إنهن مع بني إسرائيل يصففن مع

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في خروج النساء إلى المسجد (٥٦٥/١٥٢/١)، وأحمد (٤٣٨/٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٧٤٥٧/١٢٤٢/٢).

(2) سبق تحريجه في (ص ٣٥).

(3) أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب: صلاة النساء خلف الرجال حديث رقم (٨٧١/٤٠٨/٢).

(4) أخرجه مسلم كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول (١٠١٣/١٨٤/١).

الرجال، كانت المرأة تلبس القالب فتطال لخليلها فسلطت عليهن الحيضة وحرمت عليهن المساجد، وكان عبد الله إذا رآهن قال: أخروهن حيث جعلهن الله»<sup>(١)</sup>.



(1) رواه ابن خزيمة موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه (١٧٠٠/٩٩/٣)، ولا يحتج به النقاد من أهل العلم، وقال الألباني: إسناده صحيح موقوف ولا يصح مرفوعاً.

## المسألة العاشرة إذا انتابها شيء في الصلاة فلها التصفيق والتسبيح للرجال

عن سهل بن سعد الساعدي: أن رسول الله ﷺ قال: «من رابه شيء في صلاته فليسبح فإنه إذا سبّح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء»<sup>(١)</sup>.

وأخرج البخاري ومسلم: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ التسبيح للرجال والتصفيق للنساء زاد حرملة في روايته قال ابن شهاب وقد رأيت رجلاً من أهل العلم يسبحون ويشيرون<sup>(٢)</sup>.



- 
- (1) رواه البخاري في كتاب الصلاة، فتح في كتاب الصلاة، باب: التصفيق للنساء (١٢٠٤/٩٣/١)، باب: التصفيق في الصلاة (٢٤٥/١ - ٢٤٦/٢٤٠)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام (٩٧٦/١٧٩/١).
- (2) رواه البخاري كتاب العمل في الصلاة، باب: التصفيق للنساء (١٢٠٣/٩٣/٣)، ومسلم كتاب الصلاة باب تسبيح الرجل وتصفيق المرأة (٩٨٢/١٨٠/١).

## المسألة الحادية عشرة

## موقف الإمام من المرأة في صلاة الجنازة

عن نافع يزعم أنَّ ابن عمر صلَّى على تسع جنازٍ جميعاً فجعل الرجال يلون الإمام والنساء يلين القبلة فصفهنَّ صفّاً واحداً ووضعت جنازة أمّ كلثوم بنت عليٍّ امرأة عمر بن الخطّاب وابنٍ لها يقال له زيدٌ وضعا جميعاً، والإمام يومئذٍ سعيد بن العاص، وفي النَّاس ابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيدٍ وأبو قتادة فوضع الغلام ممّا يلي الإمام، فقال رجلٌ: فأنكرت ذلك فنظرت إلى ابن عبّاسٍ وأبي هريرة وأبي سعيدٍ وأبي قتادة فقلت: ما هذا؟ قالوا: هي السنّة<sup>(١)</sup>.

وأخرج الشيخان: عن سمرة بن جندبٍ رضي الله عنه قال: «صليت وراء النَّبيِّ صلى الله عليه وآله على امرأةٍ ماتت في نفاسها فقام عليها وسطها»<sup>(٢)</sup>.

عن نافع أبي غالبٍ قال كنت في سكةٍ المريد فمرّت جنازةٌ معها ناسٌ كثيرٌ، قالوا: جنازة عبد الله بن عميرٍ فتبعتهما، فإذا أنا برجلٍ عليه كساءٌ رقيقٌ على بريذنته وعلى رأسه خرقةٌ تقيه من الشَّمس، فقلت: من هذا الدهقان؟ قالوا: هذا أنس بن مالك، فلمّا وضعت الجنازة قام أنسٌ فصلّى عليها وأنا خلفه لا يحول بيني وبينه شيءٌ، فقام عند رأسه فكبّر أربع تكبيراتٍ لم يطل ولم يسرع ثمّ ذهب يقعد، فقالوا: يا أبا حمزة المرأة الأنصاريّة فقرّبوها وعليها نعشٌ أخضر، فقام عند عجيزتها فصلّى عليها نحو صلاته على الرَّجل ثمّ جلس، فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة

(1) رواه النسائي في كتاب الجنائز، باب: اجتماع جنازتي الرجال والنساء (٧١/٤ - ٧٢)، وعبد الرزاق في المصنف (٦٥/٤٦٣ - ٦٣٣٧)، والبيهقي في الكبرى (٣٣/٤).  
(2) رواه البخاري كتاب الجنائز، باب: الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها (٣/٢٣٩ - ٣٣١)، ومسلم كتاب الجنائز، باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه؟ (١/٣٧٩ - ٢٨٨١).

هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ يصلي على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟ قال: نعم، قال أبو غالب: فسألت عن صنع أنس في قيامه على المرأة عند عجيزتها فحدثوني أنه إنما كان لأنه لم تكن النعوش فكان الإمام يقوم حيال عجيزتها يسترها من القوم<sup>(١)</sup>.

فالمرأة تخالف الرجل في الموقف فجاز أن تخالفه هاهنا، ولأن قيامه عند وسط المرأة ستر لها من الناس فكان أولى<sup>(٢)</sup>.

﴿١﴾



(1) رواه أبو داود كتاب الجنائز، باب: أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه؟ (٣/٢٠٥/٣١٩٤)، والترمذي كتاب الجنائز، باب: أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة؟ (١/٢٧٨-٢٧٩/١٠٥١)، وابن ماجه كتاب ما جاء في الجنائز، باب: ما جاء في الإمام أين يقوم من الجنازة؟ مختصراً (١/٤٧٩/١٤٩٤)، وصححه الألباني في صحيحه (٤/٣٠١/١٧٢٣).

(2) المغني (٢/٣٩٠).

## المسألة الثانية عشرة

### إحرام المرأة في وجهها

أجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها، وأن لها أن تغطي رأسها وتستتر شعرها، وأن لها أن تسدل ثوبها على وجهها من فوق رأسها سداً خفيفاً تستتر به عن نظر الرجال إليها<sup>(١)</sup>.

فإحرام المرأة كالرجل إلا في اللباس، وتحتب البرقع والقفازين وتغطية وجهها ويباح لها التحلي<sup>(٢)</sup>.

فعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: قام رجلٌ فقال: يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال النبي ﷺ: «لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمائم ولا البرانس إلا أن يكون أحدٌ ليست له نعلان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً مسّه زعفرانٌ ولا الورس، ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين، تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق في الثّقاب والقفازين، وقال عبيد الله ولا ورسٌ وكان يقول: لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين، وقال مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر: لا تنتقب المحرمة، وتابعه ليث بن أبي سليم»<sup>(٣)</sup>. ويحرم عليها لبس القفازين؛ لأن إحرام المرأة في وجهها وكفيها؛ لما روى ابن

(١) بداية المجتهد (٤٥٧/١).

(٢) زاد المستقنع (٢٥٦/١).

(٣) رواه البخاري كتاب جزاء الصيد، باب: ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة (١٨٣٨/٦٣/٤).

عمر<sup>(١)</sup>.

وأخرج أبو داود في سننه: عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ «نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والتقاب وما مسّ الورس والزعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك ما أحبّت من ألوان الثياب معصراً أو خزاً أو حلياً أو سراويل أو قميصاً أو خفّاً» قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن إسحق عن نافع عبدة بن سليمان ومحمد بن سلمة إلى قوله: وما مسّ الورس والزعفران من الثياب، ولم يذكر ما بعده<sup>(٢)</sup>.

فإن احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها فإنها تسدل الثوب فوق رأسها على وجهها، روي ذلك عن عثمان وعائشة -رضي الله عنهما- وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن ولا نعلم فيه خلافاً<sup>(٣)</sup>؛ لما روي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت كان الركبان يمرّون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرماتٌ فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه<sup>(٤)</sup>، وعن عائشة قالت: الحرمة تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ولا تتبرقع ولا تلثم، وتسدل الثوب على وجهها إن شاءت<sup>(٥)</sup>.

(1) فقه العبادات (٤٤٦/١).

(2) رواه أبو داود كتاب المناسك، باب: ما يلبس المحرم (١٨٢٧/١٧١/٢)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٦٠٣/٩٠/٦).

(3) الشرح الكبير (٣٢٦/٣).

(4) رواه أبو داود كتاب المناسك، باب: في الحرمة تغطي وجهها (١٨٣٣/١٧٣/٢)، وضعفه الألباني كما في ضعيف أبي داود (٣١٧/١٥٧/١٠)، وابن ماجة كتاب المناسك، باب: الحرمة تسدل الثوب على وجهها (٢٩٣٥/٩٧٩/٢).

(5) رواه البيهقي في الكبرى (٤٧/٥).



وأخرج البخاري ومسلم: عن ابن عباسٍ -رضي الله عنهما- قال: بينما رجلٌ واقفٌ بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته أو قال فأوقصته قال النبي ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وسدرٍ وكفّنوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمّروا رأسه فإنّه يبعث يوم القيامة ملبّيّاً»<sup>(١)</sup>.



(1) رواه البخاري كتاب الجنائز، باب: الكفن في ثوبين (٣/١٦٢/١٢٦٥)، ومسلم كتاب الحج، باب: ما يفعل المحرم إذا مات (١/٤٨٧/٢٩٤٨/٢٩٤٩).

## المسألة الثالثة عشرة لا تطوف بالبيت حائض

عن عائشة قالت: خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف طمشت، فدخل عليّ النبي ﷺ وأنا أبكي فقال: «ما يبكيك؟»، قلت: لوددت والله أني لم أحج العام، قال: «لعلك نفست»، قلت: نعم، قال: «فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: «الحائض لا تطوف بالبيت، وإن الطواف لا يجوز على غير طهارة، وذلك حجة على أبي حنيفة وأصحابه الذين يجيزون لغير الطاهر الطواف، ويرون على من طاف غير طاهر من جنب أو حائض دمًا ويجزيه طوافه، وعند مالك والشافعي لا يجزيه ولا بد من إعادته، وحجتهم أن رسول الله ﷺ قال لعائشة حين حاضت: «اصنعي كل ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت»<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: «الحائض لا تطوف بالبيت» وهو أمر مجتمع عليه لا أعلم خلافاً فيه، إلا أن طائفة منهم أبو حنيفة قالوا: لا ينبغي لأحد أن يطوف إلا طاهراً، فإن طاف غير طاهر من جنب أو حائض فيجزيه وعليه دم، وقال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم لا يجزيه وعليه أن يعود إليه طاهراً ولو من بلده إن كان طوافاً واجباً»<sup>(٣)</sup>.

(1) رواه البخاري في كتاب الحج، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت (٣/٥٨٨/١٦٥٠) (٣٠٥)، ومسلم في كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (٢٩٧٧، ٢٩٧٦/٤٩٢/١).

(2) التمهيد (٢١٥/٨).

(3) التمهيد (٢٦٦/١٧).

وليس عليها قضاء الطواف؛ فعن عائشة -رضي الله عنها- قالت: حضت فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت.  
قال الترمذي: العمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن الحائض تقضي المناسك كلها ما خلا الطواف بالبيت<sup>(١)</sup>.



(1) رواه أحمد (١٣٧/٦)، والترمذي في كتاب الحج، باب: ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك (١/٢٥٦/٩٥٩/٩٦٠) مرفوعاً بلفظ: «الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»، وصححه الألباني.

## المسألة الرابعة عشرة

## التقصير دون الحلق في مناسك الحج

ومن إكرام الله للمرأة أن الله ﷻ لم يوجب عليها حلق رأسها في الحج أو يجعله مندوباً مثل الرجال رفعاً للحرج، وإلا فمن أين نأتي بمن يحلق لمن وأزمة الحلق في الحج معلومة؟ وأيضا فلو حلقت المرأة رأسها كله لكان ذلك تضييعاً لزيئتها وتشويهاً لهيئتها، وتكديراً لصفاء قلبها، وسبباً في نفور الزوج منها، فكان سبباً في صدور الكثيرات عن أداء النسك فرضه ونفله خاصة الشابات من النساء.

لذا اتفق جمهور العلماء على أن حلق الرأس أو تقصيره واجب من واجبات الحج للرجال دون النساء.

عن صفية بنت شيبة قالت: أخبرني أم عثمان بنت أبي سفيان أن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على النساء الحلق إنما على النساء التقصير»<sup>(١)</sup>.

وقد حكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على أن النساء لا يحلقن وإنما يقصرن.

منهم: ابن عبد البر حيث قال: وقد أجمع العلماء على أن النساء لا يحلقن وأن سنتهن التقصير<sup>(٢)</sup>.

وابن رشد حيث قال: وأجمع العلماء على أن النساء لا يحلقن وأن سنتهن

(1) رواه أبو داود في كتاب المناسك، باب: الحلق والتقصير (٢/٢١٠/١٩٨٤، ١٩٨٥)، والدارمي (١٩٠٥) والطبراني في الكبير (١٢/٢٥٠/١٣٠١٨)، والبيهقي في الكبرى (٥/١٠٤) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٦/٢٢٥/١٧٣٢).

(2) الاستذكار (٤/٣١٣).

التقصير<sup>(١)</sup>.

– لكن ما هو القدر الذي تأخذه المحرمة من شعرها؟

عن ابن عمر قال: تجمع المحرمة شعرها ثم تأخذ قدر أنملة<sup>(٢)</sup>.

وعن المسور بن مخرمة قال: تجمع المحرمة شعرها ثلاثاً وتأخذ ثلثه.

وعن الحجاج قال: سألت عطاء عن تقصير المرأة فقال تأخذ من جوانبها شيئاً إنما هو تحليل.

وعن حفصة ابنة سيرين<sup>(٣)</sup> في تقصير المرأة من شعرها قالت: إنه يعجبني ألا تكثر المرأة الشابة، وأما التي قد دلت فإن شاءت أخذت أكثر فإن فعلت فلا تزيد على الربع.

عن الحسن في المحرمة كيف تقصر؟ قال تأخذ من ناصيتها.

(1) بداية الاجتهاد (٢٩٤/١).

(2) هذا الأثر والآثار بعده رواها جميعاً ابن أبي شيبة في المصنف (١٥٦ - ١٥٥/٥) (١٣٠٥١/١٥، ١٣٠٥٢، ١٣٠٥٣، ١٣٠٥٤، ١٣٠٥٥، ١٣٠٦٠).

(3) هي حفصة بنت سيرين، أم الهذيل الأنصارية، البصرية، الفقيهة، (أخت محمد بن سيرين) كان ابنها اسمه هذيل واسم زوجها عبد الرحمن

وعن إياس بن معاوية، قال: ما أدركت أحداً أفضله عليها. فذكروا له الحسن وابن سيرين فقال: أما أنا فما أفضل عليها أحداً

وقال: قرأت القرآن وهي بنت ثنثي عشرة سنة، وعاشت سبعين سنة.

وقال مهدي بن ميمون: مكثت حفصة بنت سيرين ثلاثين سنة لا تخرج من مصلاها إلا لقائلة أو قضاء حاجة.. ماتت سنة إحدى و مئة. روت عن أم عطية، ومولاها أنس بن مالك، ويحيى بن سيرين (أخيها)، وخيرة أم الحسن البصري، وغيرهم

روى عنها أخوها محمد، وقتادة وأيوب السختياني، وخالد الحذاء، وغيرهم. وأخرج لها أصحاب الكتب الستة. انظر تهذيب الكمال: (٧٨١٥)، سير أعلام النبلاء: (٥٠٧/٤)

رقم (١٩٨)

وعن إبراهيم قال: تقصر المرأة من شعرها قدر أنملة.  
وهذا كله من لطف الخبير العليم - سبحانه - والله أعلم.

❦



## المسألة الخامسة عشرة

## جواز لبس الحرير والذهب

لبس الحرير والذهب على الرجال حرام، حرمه الله ورسوله ﷺ على رجال هذه الأمة، وفي المقابل أباح للنساء لبسه على تفصيل في بعض المسائل عند أهل العلم، نتعرض لها - بإذن الله - بشيء من التفصيل:

## الأدلة على ذلك من السنة:

١- في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه هُي عن خاتم الذهب وقال عمرو أخبرنا شعبة عن قتادة سمع النضر سمع بشيراً مثله»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فزرعه فطرحة وقال: «يعمد أحدكم إلى جهرة من نار فيجعلها في يده» فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله ﷺ: خذ خاتمك اتفع به، قال: لا والله لا آخذه أبداً وقد طرحه رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وفي مسلم عن علي رضي الله عنه قال: «فهماني -يعني النبي ﷺ- أن أجعل خاتمي (يعني الفضة) في هذه أو التي تليها، وفهماني عن لبس القسي، وعن جلوس على المياثر»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري كتاب اللباس، باب: خواتيم الذهب (٥٨٦٤/٣٢٨/١٠)، ومسلم كتاب اللباس والزينة، باب: في طرح خاتم الذهب (٥٥٩١/٩١٤/٢).

(٢) رواه مسلم كتاب اللباس والزينة، باب: في طرح خاتم الذهب (٥٥٩٣/٩١٤/٢).

(٣) رواه مسلم كتاب اللباس والزينة، باب: النهي عن التختيم في الوسطى والتي تليها (٥٦١١/٩١٦/٢).

ومن متعلقات هذه المسألة بحثان:

الأول: الذهب المخلق هل يجوز لبسه للنساء أم لا؟

الثاني: افتراض الحرير للنساء هل يجوز أم لا يجوز؟

البحث الأول: حكم لبس الذهب المخلق للنساء:

ففيه قولان:

القول الأول: وهو ما انفرد به الشيخ الألباني -رحمه الله رحمة واسعة- علي مدار التاريخ: أن الذهب حلال لنساء الأمة بشرط ألا يكون مخلّقًا، والذهب المخلق حرام على النساء كالحلق والخاتم والسوار والعقد.

واستدل علي ذلك بما يلي:

أولاً: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحبّ أن يخلّق حبيبه حلقة من نار فليحلّقه حلقة من ذهب، ومن أحبّ أن يطوّق حبيبه طوقاً من نار فليطوّقه طوقاً من ذهب، ومن أحبّ أن يسوّر حبيبه سواراً من نار فليسوّره سواراً من ذهب، ولكن عليكم بالفضّة فالعنبر بها»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة من الحديث: عموم اللفظ «حبيبه» فليل. بمعنى مفعول، وهو يعم الرجل والمرأة.

الحديث الثاني: عن ثوبان<sup>(٢)</sup> مولى رسول الله ﷺ حدّثه أن ابنة

(1) رواه أحمد (٣٣٤/٢)، وأبو داود كتاب الخاتم، باب: ما جاء في الذهب للنساء (٤٢٣٦/٩٠/٤).

(2) ثوبان بن جدد ويقال بن جحدر القرشي الهاشمي أبو عبد الله ويقال أبو عبد الرحمن مولى رسول الله ﷺ أصابه سباء فاشتره رسول الله ﷺ فأعتقه ولم يزل معه في الحضر والسفر حتى توفي فخرج إلى الشام فزل الرملة ثم انتقل إلى حمص فابتنى بها دار وتوفي بها سنة =



هيرة<sup>(١)</sup> دخلت على رسول الله ﷺ وفي يدها خواتيم من ذهبٍ يقال لها الفتخ، فجعل رسول الله ﷺ يقرع يدها بعصيةٍ معه، يقول لها: «يسرك أن يجعل الله في يدك خواتيم من نارٍ» فأنت فاطمة فشكت إليها ما صنع بها رسول الله ﷺ، قال: وانطلقت أنا مع رسول الله ﷺ فقام خلف الباب وكان إذا استأذن قام خلف الباب، قال: فقالت لها فاطمة: انظري إلى هذه السلسلة التي أهداها إليّ أبو حسن، قال: وفي يدها سلسلةٌ من ذهبٍ فدخل النبي ﷺ فقال: «يا فاطمة بالعدل أن يقول الناس فاطمة بنت محمد وفي يدك سلسلةٌ من نارٍ» ثم عذمها عذماً شديداً ثم خرج ولم يقعد فأمرت بالسلسلة فبيعت فاشترت بثمنها عبداً فأعتقته، فلما سمع بذلك النبي ﷺ كبر وقال: «الحمد لله الذي نجي فاطمة من النار»<sup>(٢)</sup>.

ورأى النبي ﷺ في يد عائشة قلبين ملوئين من ذهب، فقال: «ألقيهما عنك

---

أربع وخمسين وقال ابن يونس: شهد فتح مصر، واحتط بها. وقد مرض ثوبان بحمص، وعليها عبد الله بن قرط فلم يعده، فدخل على ثوبان رجل يعوده، فقال له ثوبان: أكتب ؟ قال: نعم. قال: اكتب، فكتب للأمير عبد الله بن قرط: ن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، أما بعد: فإنه لو كان لموسى وعيسى مولى بحضرتك لعدته. فأتي بالكتاب، فقرأه، وقام فزعاً. قال الناس: ما شأنه أحضر أمر ؟ فأتاه، فعاده، وجلس عنده ساعة، ثم قام، فأخذ ثوبان بردائه، وقال: اجلس حتى أحدثك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليدخلن الجنة من أمي سبعون ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفاً».

أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢٤٧١)

تقديب الكمال (٤/١٣)، الإصابة (١/٤١٣) سير أعلام النبلاء (٣/١٥)

(1) هند بنت هيرة. هي صحابية جليلة لم أقف لها علي ترجمة وافية وإنما يترجم لها علماء الرجال بذكر الحديث الذي استشهدنا به انظر الإصابة (١٨٦٥) وأسد الغابة (١٤٢٥/١).

(2) رواه أحمد (٥/٢٧٨)، والنسائي كتاب الزينة، باب: الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب (٨/١٥٨)، وصححه الألباني في الصحيحة.

واجعلي قلبي من فضة، وصفريهما بزعفران»<sup>(١)</sup>.

عن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: «جعلت شعائر من ذهبٍ في رقبتها فدخل النبي ﷺ فأعرض عنها، فقلت: ألا تنظر إلى زينتها، فقال: عن زينتك أعرض، قال: زعموا أنه قال: ما ضرَّ إحدائكم لو جعلت خرصاً من ورقٍ ثم جعلته بزعفران»<sup>(٢)</sup>.

الحديث الخامس: عن البراء بن عازبٍ رضي الله عنه قال أمرنا النبي ﷺ بسبعٍ ونهانا عن سبعٍ: أمرنا باتباع الجنائز وعبادة المريض وإجابة الداعي ونصر المظلوم وإبرار القسم وردّ السلام وتشميت العاطس، ونهانا عن آنية الفضة وخاتم الذهب والحرير والديباج والقسّي والإستبرق<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: سويد بن مقرّن قال سمعت البراء بن عازبٍ رضي الله عنه يقول: نهانا النبي ﷺ عن سبعٍ: نهانا عن خاتم الذهب -أو قال حلقة الذهب- وعن الحرير والإستبرق والديباج والميثرة الحمراء والقسّي وآنية الفضة، وأمرنا بسبعٍ: بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وردّ السلام وإجابة الداعي وإبرار المقسم ونصر المظلوم<sup>(٤)</sup>.

(1) رواه النسائي في كتاب اللباس، باب: الكراهية للنساء في إظهار الحلي والذهب (١٥٩/٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٤٦٠/١٠) وصحح إسناده الألباني -رحمه الله تعالى- في آداب الزفاف (١٥٩/١).

(2) رواه أحمد: (٣١٥/٦) وقال الألباني في آداب الزفاف: إسناده صحيح على شرط الشيخين وله شاهد حسن.

(3) رواه البخاري كتاب الجنائز، باب: الأمر باتباع الجنائز (١٢٣٩/١٣٥/٣)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال (٥٥١٠/٩٠٣/٢).

(4) رواه البخاري كتاب اللباس، باب: خواتيم الذهب (٣٢٧/١٠ - ٣٢٨ - ٥٨٦٣).

**الحديث السادس:** عن أبو شيخ الهنائي قال سمعت معاوية وحوله ناساً من المهاجرين والأنصار، فقال لهم: أتعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الحرير؟ فقالوا: اللهم نعم، قال: ونهى عن لبس الذهب إلّا مقطّعا، قالوا: نعم، خالفه علي بن غراب رواه عن يهس عن أبي شيخ عن ابن عمر<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** وهو قول جماهير العلماء من السلف والخلف، أن الذهب بجميع صورته وأشكاله قليلاً كان أو كثيراً حلال لنساء هذه الأمة، واستدلوا بعموم قوله ﷺ: «أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها»<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو الراجح الصحيح، ويعضده حديث مسلم عن جابر بن عبد الله ﷺ: «إنّ النّبى ﷺ قام يوم الفطر فصلّى فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثمّ خطب الناس، فلمّا فرغ نبى الله ﷺ نزل وأتى النساء فذكرهنّ وهو يتوكأ على يد بلال، وبلال باسط ثوبه يلقين النساء صدقةً، قلت لعطاء زكاة يوم الفطر؟ قال: لا، ولكن صدقةً يتصدّقن بها حينئذٍ تلقي المرأة فتخها ويلقين ويلقين، قلت لعطاء: أحقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء حين يفرغ فيذكرهنّ، قال: إي لعمرى، إنّ ذلك لحقّ عليهم وما لهم لا يفعلون ذلك»<sup>(٣)</sup>.

(1) رواه أبو داود كتاب الخاتم، باب: ما جاء في الذهب للنساء (٤/٩١/٤٢٣٩)، والنسائي كتاب الزينة، باب: تحريم الذهب على الرجال (٨/١٦١)، وصححه الألباني.

(2) رواه أحمد (٤/٩٣، ٩٥)، والنسائي كتاب الزينة، باب: تحريم الذهب على الرجال (٨/١٦١)، أحمد (٤/٣٩٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/٢٠٢/٢٥٩)، وفي الصحيحة (٤/٤٨٥/١٨٦٥).

(3) رواه مسلم كتاب صلاة العيدين (١/٣٤٥/٢٠٨٤).

## ☆ الرد على أدلة المخالف:

**الجواب عن الحديث الأول:** باب ألفاظ الحديث خطاب للرجال... قيل يدخل النساء في اللفظ العام... ولفظ «حبيبه» فنقول: هذا صحيح بشرط نقله أئمة اللغة وهو أن يسبق بالموصوف، كقولنا: امرأة...، أو جريح أو قتيل.

وأيضاً قوله: «عليكم بالفضة» فعليكم هذا خطاب للرجال كما هو ظاهر وليس للنساء، والأمر الأهم أن الحديث لا يتعرض في سياقه عن الكلام على الذهب الخلق أو وصف التحليق، بل أصل السياق على حرمة لبس الذهب للرجال.

**الجواب عن الحديث الثاني:** وهو حديث بنت هبيرة وحديث فاطمة، بإطلاق الحديثين يقيده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة من أهل اليمن أتت رسول الله ﷺ وبنتاً لها، في يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال: «أتؤدّين زكاة هذا؟» قالت: لا، قال: «أيسرك أن يسورك الله ﷻ بهما يوم القيامة سوارين من نار؟» قال: فخلعتهما فألقتهما إلى رسول الله ﷺ، فقالت: هما لله ولرسوله ﷺ<sup>(١)</sup>.

وفي مسند أحمد بسند حسن عن أسماء بنت يزيد، قالت: دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ وعليها أسورة من ذهب، فقال لنا: «أتعطين زكاته؟» قالت: فقلنا: لا، قال: «أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار، أدّيا زكاته»<sup>(٢)</sup>، فهذا واضح جداً أن السوار تكون من نار عند عدم إخراج زكاته لا لأنه مخلوق.

**الجواب على الحديث الثالث:** حديث عائشة -رضي الله عنها- فالأمر واضح أنه أمرها بطرح الفلين الملوين؛ لأنهما من ذهب لأجل التفاخر وكسر قلب الفقراء

(1) سبق تخريجه قريباً في (ص ٦٥).

(2) رواه أحمد (٤٦١/٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (٧٠/٣)، وقال: رواه أحمد، وإسناده حسن، وقال الألباني: صحيح لغيره.

ولذلك فقد أمرها بأن تبدلها بقلبين من فضة، ولم يسن النبي ﷺ ولم يصرح أن السبب هو التحليق، والله -تعالى- أعلى وأعلم.



## البحث الثاني

## افتراش الحرير للنساء

الصحيح أن لبس الحرير للنساء حلال كما صرح بذلك النبي ﷺ «حلال لإناث أمتي...»<sup>(١)</sup>.

أما الجلوس على الحرير وافتراشه للنساء ففيه قولان:

**القول الأول:** الجمهور على حرمة ذلك؛ لعموم قوله ﷺ في حديث حذيفة رضي الله عنه قال: «فإنما النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه»<sup>(٢)</sup>.

وفيه حديث علي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن الجلوس على جلود التمار»<sup>(٣)</sup>، وعن معاوية رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ عن الشرب في آنية الذهب والفضة، ونهى عن لبس الذهب والحرير، ونهى عن جلود النمر أن يركب عليها»<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** رخص الأحناف ذلك مطلقاً للرجال والنساء، وبعض الشافعية والمالكية يرون حل افتراش الحرير للنساء، وأما الأحناف فقالوا: إن النهي في الأحاديث عن اللبس، والجلوس عليه ليس بلبس.

## ❖ الرد على قول الأحناف:

قد ورد بالتصريح الصحيح عن النبي ﷺ أنه نقل عنه حذيفة أنه نهى عن لبس الحرير

(1) سبق تخريجه قريباً في (ص ٦٧).

(2) رواه البخاري في كتاب اللباس، باب: افتراش الحرير (١٠/٣٠٤/٥٨٣٧).

(3) روه عبد الرزاق في المصنف (١١/٦٧/١٩٩٢٧)، والطبراني في الكبير (١٩/٣٥٢).

(4) أخرجه أحمد (٤/٩٢، ٩٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٤٦)، وفي مشكل

الآثار (٢/١٧٤)، والطبراني في الكبير (١٩/٣٥٣).

والجلوس عليه...

ومن وجه آخر فإن الجلوس يسمى لبساً، بدليل حديث أنس رضي الله عنه في الصحيح قال: « فقمتم إلى حصير لنا قد اسودّ من طول ما لبس فنضحت بماء، فقام رسول الله ﷺ وصففت واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلّى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف »<sup>(١)</sup>.

وأما بعض الشافعية يرون حل الحرير وافتراشه للنساء. من وجه آخر، وهو أنه قد أحله النبي ﷺ بعد أن حرمه على الرجال وأن الأصل الجواز ما لم يدل الدليل له على التحريم، فيكون النهي الذي ورد في البخاري خاص بالرجال؛ لأنه قد أحل اللبس للنساء، ويدخل الافتراش.

### ❖ الرد على قول الشافعية:

وهذا قول وجه لولا أن اللفظ الذي ورد في النهي أن نجلس عليه عام للرجال والنساء والأصل الاشتراك لحديث: «إنما النساء شقائق الرجال»<sup>(٢)</sup>.

**والوجه الثاني:** أن إباحة افتراش الحرير للنساء وسيلة لأن يفتersh الرجال فإن لم يحرم قصداً، حرم من باب الوسائل؛ لأنه وسيلة ليستعمله ويفترشه الرجال وهو محرم عليهم، والوسائل لها أحكام المقاصد. والحاضر يقدم على المبيح.



(1) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب: الصلاة على الحصير (١/٤٨٨/٣٨٠)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة (١/٢٦١/١٥٣١).  
(2) رواه أحمد (٦/٢٥٦)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: في الرجل يجد البلة في منامه (١/٥٩ - ٢٣٦/٦٠)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء فيمن يستيقظ فيرى بلاءً (١/١١٣/٣٤)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٨٦٣).

## المسألة السادسة عشرة

## الإسبال تحت الكعبين

إن الشرع منع الإسبال بالنسبة للرجال، فقد قال النبي ﷺ: «من جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

وحديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار»<sup>(٢)</sup>.

أما النساء فهن يخالفن الرجال في ذلك: كما في حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من جرّ ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة» فقالت أم سلمة فكيف يصنعن النساء بذيولهن؟ قال: «يرخين شبراً» فقالت: إذا تنكشف أقدامهن؟ قال: «فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه»<sup>(٣)</sup>.

❖ ويشترط في هذا الثوب شروطاً منها:

- أن يكون سابغاً لكل الجسد إلا ما ظهر منها، قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَتَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى جُيُوهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ

(1) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (٣٦٦٥/٢٣/٧).

(2) رواه البخاري في كتاب اللباس، باب: ما أسفل الكعبين فهو في النار (٥٧٨٧/٢٦٨/١٠).

(3) سبق تحريجه في (ص ٣١).



الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيْنَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾ [الأحزاب: ٥٩].

وقوله: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، قد فسرهُ ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، ومن التابعين: عطاء بن أبي رباح وعكرمة ومكحول الدمشقي والحسن بن محمد بن الحنفية -رحمهم الله- (بالوجه والكفين).

- ألا يكون زينة في نفسه ولا يلفت الناس إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْرَجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، والتبرج يدخل في الثياب أيضاً.

- ألا يصف ولا يحجم ولا يشف، وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «صنفان من أهل النار لم أرهما: قومٌ معهم سياطٌ كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ، مائلاتٌ ميلاتٌ، رءوسهنَّ كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها. وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»<sup>(١)</sup>.

وفسرهما كثير من أهل العلم: «كاسياتٌ عارياتٌ» هن اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف ما تحته، ولا يستر، فهن كاسيات اسمًا، عاريات حقيقة.

وعن أسامة بن زيد الكلبي رضي الله عنه قال: كساني رسول الله ﷺ قبطية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي، فكسوتها امرأتي، فقال -أي رسول الله ﷺ-: «مالك لم تلبس القبطية؟» قلت: كسوتها امرأتي. فقال: «مرها فلتجعل تحتها غلالة، فإني أخاف

(1) أخرجه مسلم في كتاب اللباس، باب: النساء الكاسيات العاريات (٢/٩٢٩/٤٠٧٠٤).

أن تصف حجم عظامها»<sup>(١)</sup>.

– ألا يشبه زيهـا زي الرجال، ولا غير المسلمـات؛ لقول عائشة: «لعن رسول الله ﷺ الرجلـة من النساء»<sup>(٢)</sup>.

عن عبد الله بن أبي مليكة قال: قيل لعائشة: إن امرأة تلبس النعل فقالت: المقصود بالنعل الذي يخرج الصوت.

وفي مسند أحمد عن أبي هريرة ؓ: أن النبي ﷺ قال: «لعن الله الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل»<sup>(٣)</sup>، وفي الصحيحين عن ابن عمر ؓ أن النبي ﷺ قال: «خالفوا المشركين»<sup>(٤)</sup>.

وعـموم قوله ﷺ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «جزّوا الشّوارب وأرخوا اللّحي خالفوا المجوس»<sup>(٥)</sup>.

وهذا النهي من باب سد الذرائع؛ لأن الموافقة في الظاهر ذريعة إلى الموافقة في الباطن.

– ألا يكون معطرًا؛ لقول النبي ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن ليـخرجن وهنّ تفلات»<sup>(٦)</sup>.

(1) سبق تخريجه في (ص ٢٩).

(2) رواه أبو داود في كتاب اللباس، باب: لباس النساء (٤٠٩٩/٥٩)، (٤٠٩٩)، وقال الألباني: صحيح، كما في صحيح الجامع (٥٠٩٦/٩٠٧/٢).

(3) إسناده صحيح على شرط مسلم، وأخرجه أحمد (٣٢٥/٢)، ورواه ابن حبان (٥٧٧١/٦٣/١٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٥٠٩٥/٩٠٧/٢).

(4) البخاري في كتاب الأدب، باب: تقليم الأظفار (٥٨٩٢/٣٦١/١٠).

(5) مسلم في كتاب الطهارة، باب: خصال الفطرة (٦٢٦/١٢٥/١).

(6) رواه أبو داود (565) وقال الألباني: حسن صحيح.

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إذا استعطرت المرأة فمرت على القوم ليجدوا ريحها فهي كذا وكذا»<sup>(١)</sup> قال قولاً شديداً.

- ألا يكون ثياب شهرة: عن ابن عمر قال في حديث شريكٍ يرفعه قال: من لبس ثوب شهرةً ألبسه الله يوم القيامة ثوباً مثله - زاد عن أبي عوانة - ثم تلهَّب فيه النار حدَّثنا مسددٌ حدَّثنا أبو عوانة قال ثوب مذلةً<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «من تشبَّه بقومٍ فهو منهم»<sup>(٣)</sup>.

﴿﴾



(1) أخرجه أحمد (٤/٤٠٠)، وأبو داود في كتاب الرجل، باب: ما جاء في المرأة تتطيب (٤/٧٧/٤١٧٣).

(2) رواه أبو داود في كتاب اللباس، باب: في لبس الشهرة (٤/٤٣/٤٠٢٩)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/١١١٣/٦٥٢٦).

(3) رواه أبو داود كتاب اللباس، باب: في لبس الشهرة (٤/٤٣/٤٠٣١)، وقال الألباني: صحيح في صحيح الجامع (٢/١٠٥٩/٦١٤٩).

## المسألة السابعة عشرة

## أحكام العقيقة

العقيقة سنة كما هو الراجح عند الجمهور، وتختلف الطفلة عن الطفل في سنة العقيقة، فإن العقيقة عن الطفل شاتان وعن الطفلة شاة واحدة، واختلف أهل العلم في الحلق: بالاتفاق أن يخلق شعر الطفل ويتصدق بوزنه فضة على المساكين، واختلفوا في الطفلة.

روي عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «عن الغلام شاتان مكافأتان، وعن الجارية شاة»<sup>(١)</sup>.

وفي المسند عن أبي رافع قال: «لما ولدت فاطمة حسناً قالت: ألا أعقّ عن ابني بدم؟ قال: لا، ولكن احلقي رأسه وتصدّقي بوزن شعره من فضة على المساكين والأوفاض، وكان الأوفاض ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ محتاجين في المسجد أو في الصّفة، وقال: أبو النضر من الورق على الأوفاض يعني: أهل الصّفة أو على المساكين، ففعلت ذلك، قالت: فلما ولدت حسيناً فعلت مثل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وهنا رجع للأصل وهو الاشتراك لعدم المفرق، والله أعلم.

وأخرج أبو داود عن أبو السّمح قال: كنت أخدم النّبي ﷺ فكان إذا أراد أن يغتسل قال «ولّني قفاك» فأولّيه قفاي فأستره به فأتي بحسنٍ أو حسينٍ -رضي الله عنهما- فبال على صدره فجئت أغسله فقال يغسل من بول الجارية ويرش من بول

(1) رواه الترمذي في كتاب الأضاحي، باب: العقيقة بشاة (١/٤١١/١٦٠٢)، وقال: حسن غريب وإسناده ليس بمتصل، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب.

(2) المسند (٦/٣٩٠، ٣٩١)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٤/٤٠٢، ٤٠٣/١١٧٥).

الغلام، قال هارون بن تميم عن الحسن، قال: الأبول كلّها سواء.

كما ورد عن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل» قال قتادة وهذا ما لم يطعما الطّعام، فإذا طعما الطّعام غسلا جميعاً ورد مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصح، وصحح بعض العلماء المرفوع.

وعن أمّ كرز أن رسول الله ﷺ قال: «بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل».

### المسألة الثامنة عشرة

#### تولي المرأة القضاء أو الخلافة أو غير ذلك من الرياسات

اختلف الفقهاء في اشتراط الذكورة في القاضي، ومن ثم اختلفوا في تولي المرأة القضاء ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

**الأول:** المنع مطلقاً؛ فولايته باطلة وحكمها غير نافذ، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية.

**الثاني:** الجواز مطلقاً وهو مذهب ابن حزم الظاهري، وقد حكى هذا القول أيضاً عن الطبري.

ويرى بعض العلماء -منهم الإمام ابن العربي- عدم صحة نسبة هذا القول إليه.

**الثالث:** الجواز فيما تجوز فيه شهادتها، وبهذا قال: بعض المالكية والأحناف ما عدا زفر، كما فهم بعض العلماء من نصوص كتب الحنفية.

لكن بعض العلماء المعاصرين ينكر هذا الفهم، ويرى أن مذهب الأحناف يوافق الجمهور وهو المنع المطلق، ويرى أن الخلاف بين الأحناف والجمهور فيما إذا وليت المرأة القضاء فقضت بحكم موافق للكتاب والسنة هل ينفذ حكمها أم لا؟

فالأحناف يرون: نفاذ حكمها مع إثم المولّي لها، ونقل من يرى هذا الفهم نصوصاً عن الأحناف تصرّح بذلك، وحملوا المطلق من النصوص على المقيد، والراجح عدم جواز تولي المرأة القضاء<sup>(١)</sup>.

(١) ط/ دار بلنسية، فقد عرض المذاهب وذكر الأدلة وناقشها، وانظر أيضاً ما كتبه د/ يسري عبد الخالق تعليقاً على أحاديث الشيخ محمد الغزالي في ندوة: لواء الإسلام، مقالة تولي المرأة القضاء (٥٦/٢) ط/ دار المحدثين.

راجع ولاية المرأة في الفقه الإسلامي للباحث/ حافظ محمد أنور. ص ٢٥١.

### ✽ أما الخلافة والإمارة أو القضاء:

هذا الأمر لا يشترك فيه مع الرجال النساء، وهذا الحق الذي لا مزية فيه، لأن المرأة ركبها الله تركيبة خاصة بها لا تستطيع أن تحتل مشاق هذه الأمور، وليس لها من الرجحان من الفعل ما يؤهلها أن تقود الأمة أو مجموعة من الناس.

فقد قال النبي ﷺ: «ما رأيت من ناقصات عقلٍ ودينٍ أذهب لبَّ الرَّجلِ الحازم من إحداكن» قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرَّجل؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصلِّ ولم تصم؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها»<sup>(١)</sup>.

وإليك مسألة اختلف فيها العلماء اختلافاً قوياً وهي مسألة تولي المرأة القضاء وما يتفرع عليها من المسائل:

**القول الأول:** الجمهور على أنه لا يجوز للمرأة أن تتولى القضاء؛ لأنه خاص بالذكور الرجال ولا يتعدى الأمر إلى غيرهم.

**القول الثاني:** خالف الأحناف وقالوا: بالجواز في غير الحدود والقصاص كالحقوق المالية وغيرها.

**القول الثالث:** لابن جرير الطبري وقد شذ عن العلماء وقال: يجوز أن تولي القضاء في جميع الأحكام<sup>(٢)</sup>.

(1) سبق تخريجه في (ص ٢١).

(2) انظر الشرح الصغير (٨/٤)، مغني المحتاج (٣٧٥/٤)، المغني لابن قدامة (٤١/٩)، فتح القدير (٢٧٩/٧).

❖ أدلة الجمهور:

❖ من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وجه الدلالة: أن الرجال لهم القوامة على المرأة؛ لما منحهم الله من عقل راجح وفهم دقيق وتحمل المصاعب خلافاً للمرأة؛ ولذلك جعل شهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين، فلا يصح بعد ذلك أن تتولى المرأة القضاء دون الرجال، وهنا لفظة أيضاً أن الله -تعالى- جعل شهادتهما في الأموال لا تنفرد بها بل لابد أن تنضم معها امرأة لتعينها وتذكرها ما نسيت، هذا في الشهادة، فما بالناس في ما هو أعظم رتبة وأخطر قدراً من الشهادة وهي الولاية؟!

❖ ومن السنة:

عن أبي سعيد الخدري قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحية أو فطرٍ إلى المصلّى فمرّ على النساء، فقال: «يا معشر النساء تصدّقن فإني أريكنّ أكثر أهل النار» فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللّعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقلٍ ودينٍ أذهب للبّ الرجل الحازم من إحداكنّ» قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصلّ ولم تصم؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها»<sup>(١)</sup>.

(١) سبق تخريجه في (ص ٢٢).



فالمرأة بطبيعتها لا تستطيع أن تتذكر، ولا تستطيع أن تعمل عقلها لتحمل المسائل الشائكة وغيرها حتى تفصل في أمر تسير أمة بأسرها، أو تقضي في أحكام تتوقف عليها مصالح أشخاص أو جماعات.

وأخرج البخاري في الجامع الصحيح عن أبي بكره قال: لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم، قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: «لا يرفع الله شأن قوم ولّوا أمرهم امرأة».

دل الحديث على أن المرأة لا يجب أن تكون قاضية فضلاً عن عدم كونها مؤهلة لأن تكون ولية أمر، وأيضاً لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن التابعين ولا عن الخلافات الإسلامية أنهم ولّوا امرأة قضاء أو ولاية بلدة من البلدان.

❖ ومن العقل:

أن الله تعالى أمر النساء أمراً فيه حياتهن وحياؤهن وحفظهن: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وبين النبي ﷺ أن الخروج للصلاة ليس بفاضل:

فعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله<sup>(٢)</sup>.

وعنه قال: كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح والعشاء في الجماعة في

(1) سبق تخريجه في (ص ٤٣).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: ١٣، فتح (٢/٤٤٤/٩٠٠)، ومسلم في كتاب

الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد (١/١٨٥/١٠١٨).

المسجد، ف قيل لها: لم تخرجين وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعه أن ينهاني؟ قال: يمنعه قول رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»<sup>(١)</sup>.

وتولي القضاء أو الولاية يعرضهن للخلطة مع الرجال ووقوع الفتن بين الرجال والنساء؛ لأنهن محل فتنة، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

❖ أدلة الأحناف:

كل ما استدل به الأحناف على جواز تولي المرأة القضاء والأموال وشبهه من المعقول وليس ثمة دليل من المأثور.

القياس على الشهادة، إذا أباح الشرع لها الشهادة في الأموال دون القصاص والحدود، والشهادة فيها نوع ولاية يجوز لها أن تتولى القضاء فيما أبيع لها الشهادة فيه.

لم يسلب الشرع لها أهليتها لكن كل ما قيل فيها: إنها ناقصة عقل ودين، ومع ذلك تصير ناظرة وقف ووصية على الأيتام فيجوز أن تكون قاضية.

والراجح هو قول الجمهور، وأما ما استدل به الأحناف فله وجهة لكنه ضعيف، فأما القياس الأول فاسد الاعتبار؛ لأنه صادم نصاً، وأيضاً هو قياس مع الفارق؛ لأن الشهادة أقل من الولاية والقضاء، وكذلك في حالة الشهادة لم يسلم لها الأمر وحدها بل لابد من انضمام أخرى لها، وهناك أمور أخرى ترجح ذلك؛

(1) سبق تخريجه في (ص ٣٥).

لأن المرأة ضعيفة وعاطفتها تغلب على الحكمة فتتأثر كثيراً في قراراتها، لاسيما إن كانت وحيدة ولا تستطيع الفصل.

### ❖ شبهة الرد عليها:

بعض المعاصرين يلبسون على الناس بشبهة: ألا وهي أن الملكة بلقيس قد حكمت والله أقر حكمها، ففيه دلالة على أنها تستطيع تولي ذلك.

### ❖ وهذه شبهة واهية لأمر:

- أن هذا لم يكن في شرعنا.
- أن الهدد قال لسليمان عليه السلام منكراً أن امرأة هي التي تملكهم.
- أنها لما جاءت لسليمان عليه السلام ونكروا لها عرشها لم يملكها وتركت ولم يؤلّها شيئاً.

- أن تملكها عليهم أطاح بهم، مصداقاً لما قاله النبي ﷺ، وإنها قادتهم لعبادة الشمس من دون الله -تعالى-، وخلفوا وراءهم الأدلة والبراهين التي تدلهم على خالقهم ورازقهم كما قال الهدد: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي تَخْرُجُ الْخَبَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥].

ولو تنزلنا معكم وقلنا بما تقولون، فقد جاء النبي ﷺ ليهدم كل هذا بصريح قوله غير محتمل: «ما أفلح قوماً ولوا أمرهم امرأة»<sup>(١)</sup>.

وهناك كلام لابن العربي من أمتن ما يكون قال: والظن في ابن جرير أنه لا يشذ عن العلماء بل قوله يوافق قول الأحناف في توليها القضاء كما تصح الشهادة

(1) سبق تخريجه قريباً في (ص ٤٥).

فيه... على ضعف هذا القول، وقد شغب بعض الناس بأن عمر قدم امرأة على حسبة السوق، وهذا باطل زرعه ووضعه أهل البدع والأهواء... نسأل الله السلامة من كل زيغ.



## المسألة التاسعة عشرة

## الطلاق بيد الرجل، لماذا؟

إن المرأة ضعيفة لا تستطيع التحمل، وعاطفتها هي التي تحركها، وليس لها التروي لما يعنّ لها من مشاكل.

ولذلك فإن الله ﷻ لم يجعل الطلاق في يد المرأة وجعل الطلاق بيد الرجل، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله، إن سيدي زوجني أمته وهو يريد أن يفرّق بيني وبينها، قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر، فقال: «يا أيها الناس، ما بال أحدكم يزوّج عبده أمته ثمّ يريد أن يفرّق بينهما! إنّما الطّلاق لمن أخذ بالسّاق»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء<sup>(٢)</sup>.

عن عبد الله قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء هكذا وجدته في أصل كتابه وليس بمحفوظ.

أما إذا جعل الرجل أمرها بيدها، فهذا له تفصيل ينظر في كتاب الطلاق.



(1) رواه ابن ماجة في كتاب الطلاق، باب: طلاق العبد (١/٦٧٢/٢٠١٨)، وحسنه الألباني بطرقه في الإرواء (٧/١٠٨/٢٠٤١).

(2) رواه البيهقي (١٤٩٥٢) والطبراني في الكبير (٩/٣٩٤/٩٦٧٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٤: ٣٤٠)، وعزه للطبراني، ورجال أحد الإسنادين رجال الصحيح.

## المسألة العشرون

## انفراد المرأة بأحكام العدة عن الرجل

العدة حكم خاص بالنساء، وأما الرجل فلا عدة عليه إلا في حالتين:

الأولى: إذا تزوج أربعاً ثم طلق واحدة، فلا يصح له أن يتزوج الخامسة قبل أن تنقضي عدة المطلقة الرابعة؛ لأنها ما زالت في العدة وفي عصمته إن كان الطلاق رجعيًا.

الثانية: إذا طلق امرأة طلاقاً رجعيًا، وأراد التزوج بأختها؛ لكونها في العصمة، والله أعلم.

العدة لغة: مأخوذة من العد والحساب، والعد في اللغة: الإحصاء، وسميت بذلك؛ لاشتمالها على العدد من الأقراء أو الأشهر غالبًا، فعدة المرأة المطلقة والمتوفى عنها زوجها هي ما تعده من أيام أقرائها أو أيام حملها، أو أربعة أشهر وعشر ليال<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: هي اسم لمدة تربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها، أو للتعبد، أو لعظم حق الزوج عليها.

✽ مشروعية العدة والدليل عليها:

العدة واجبة على المرأة بالكتاب، والسنة، والإجماع.

✽ أما الأدلة من الكتاب:

فقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وغيره من الآيات.

(١) الموسوعة الفقهية (٢٩/٣٠٤).

✽ وأما الأدلة من السنة:

فعن أم عطية -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ قال: «لا تحدد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب<sup>(١)</sup>، ولا تكتحل ولا تمسّ طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسطٍ أو أظفار<sup>(٢)</sup>».

وعن زينب بنت أبي سلمة أخبرته، قالت: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً» ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمسّت به، ثم قالت: ما لي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»<sup>(٣)</sup> والأحاديث في هذا كثيرة.

✽ وأما الإجماع:

وأما الإجماع فحكاه ابن قدامة في المغني<sup>(٤)</sup> قال: «وأجمعت الأمة على وجوب

(1) قال في اللسان (٦٠٢/١): هي بروء يمنية يعصب غزلها أي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فيأتي موشياً لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صبغ، فيكون النهي للمعتدة عما صبغ بعد التسج.

(2) أخرجه أحمد (٨٥/٥)، ومسلم في كتاب الطلاق في باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام (٣٨١٣/٦٢٩/١)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب: ما تجتنبه المعتدة في عدتها (٢٣٠٢/٣٠١/٢).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: إحداد المرأة على غير زوجها، فتح (٣٠٤/١٧٤/١، ١٢٨٢)، ومسلم في كتاب الطلاق، باب: وجوب الإحداد في عدة الوفاة (٣٧٩٨/٦٢٧/١، ٣٧٩٩).

(4) المغني (٧٧/٩) طبعة دار الفكر.

العدة في الجملة».

## أنواع العدة

العدة علي أنواع:

(أ) عدة الطلاق.

(ب) عدة الوفاة.

(ج) عدة الخلع.

❖ أولاً: عدة الطلاق، ولها أحوال:

١- أن تكون المطلقة ممن تحيض، وكان طلاقها رجعيًا، أي: طلقت مرة أو مرتين، ولم يمر علي هذا الطلاق أكثر من ثلاثة قروء، وهي مدخول بها.

- وقد ذهب الفقهاء إلى أن أنواع العدة في الشرع في هذه الحالة ثلاثة:

(أ) العدة بالقروء. (ب) العدة بالأشهر. (ج) العدة بوضع الحمل.

(أ) العدة بالقروء:

القرء لغة: يطلق على الطهر، وعلي الحيض.

واختلف الفقهاء في معناه اصطلاحًا علي مذهبين:

المذهب الأول: وهو لعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعائشة -رضي الله عنهم-، والفقهاء السبعة، وأبان بن عثمان، والزهري، وعامة فقهاء المدينة، ومالك والشافعي، وفي رواية عن أحمد، فذهبوا إلى أن المراد بالقرء: الطهر.

وأدلتهم:

أولاً: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ



فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴿ [الطلاق: ١]؛ أي: في عدتهن، ووجه الدلالة أن الله ﷻ أمر بالطلاق في الطهر لا في الحيض لحرمته بالإجماع... إلى زمن الطهر<sup>(١)</sup>.

❖ ثانياً: من السنة:

١- عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال له رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله ﷻ أن يطلق لها النساء»<sup>(٢)</sup>.

ووجه الدلالة: أن الطهر هو العدة التي أمر الله -تعالى- أن تطلق لها النساء، فصح أن القرء هو الطهر.

٢- عن عائشة -رضي الله عنها-: «إنما الأقراء الأطهار»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية كانت تقول القرء: الطهر ليس بالحيضة.

ومن النظر: أن القرء مشتق من الجمع، فيقال: قرأت كذا من كذا أي جمعته فيه، وإذا كان الأمر كذلك كان الطهر أحق من الحيض؛ لأن الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه، وما وافق الاشتقاق كان اعتباره أولى من مخالفته والجمع على أقراء، وقرء.

وتؤيده قرينة زيادة التاء في قوله: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لدلالاتها

(1) الموسوعة الفقهية (٣٠٨/٢٩).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها (٣٧٣٣/٦١١/١).

(3) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الطلاق، باب: انقضاء الحيض (ص ١٨٩-١٩٠)/(٦٠٣).

على تذكير المعلوم وهو الأطهار؛ لأنها مذكورة والحیضات مؤنثة<sup>(١)</sup>.

### المذهب الثاني:

وهو مذهب الخلفاء الراشدين الأربعة، وابن مسعود، وأبي موسى، وعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وابن عباس، ومعاذ بن جبل وجماعة من التابعين وهو قول الأحناف، والرواية الصحيحة عن أحمد: قالوا: إن القروء الحيضات.

### وأدلتهم:

أولاً: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وجه الدلالة: أنه جعل العدة ثلاثة قروء، ولا تكون كذلك إلا في الحيض؛ لأنه لو كان المقصود العدة الأطهار لكان الاعتداد بطهرين وبعض الثالث.

ثانياً: من السنة: فعن عروة بن الزبير: أن فاطمة ابنة أبي حبيش حدثته أنها أتت رسول الله ﷺ فشكت إليه الدم، فقال لها رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلي، فإذا مرّ قرؤك فلتطهري» قال: «ثم صلي ما بين القرء إلى القرء»<sup>(٢)</sup>.

فهذا دليل واضح على أن القرء يطلق على الحيض.

٣- وعن عائشة أن أم حبيبة بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن

(١) أضواء البيان (١/ ١٢٩).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: في المرأة تستحاض ومن قال... (٢٨٠/٧٠/١)، والنسائي كتاب الحيض والاستحاضة، باب: ذكر الأقراء (١٨٣/١-١٨٤)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة التي... (٦٢٠/٢٠٣/١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٤٦٦/٢٣٦٣).

عوفٍ وأنها استحيضت لا تطهر فذكر شأنها لرسول الله ﷺ فقال: «إنها ليست بالحیضة ولكنها ركضة من الرحم، فلتنظر قدر قرئها التي كانت تحيض لها فلتترك الصلاة، ثم تنظر ما بعد ذلك فلتغتسل عند كل صلاة»<sup>(١)</sup>.

وأخرج الترمذي وأبو داود عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ: «أنه قال في المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرئها التي كانت تحيض فيها، ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلّي»<sup>(٢)</sup>.

ومن النظر: أن العدة ما وجبت إلا لمعرفة براءة الرحم، وهي لا تعرف إلا بالحیض لا بالطهر، والراجح في ذلك: هو قول الأحناف والحنابلة؛ للتصريح من النبي ﷺ بأن القرء هو الحيض، ولم يأت في لسان الشرع قط أن القرء هو الطهر وإن احتملته اللغة.

### (ب) العدة بالأشهر: وهي تجب في حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون المرأة المطلقة أو ما في معناها لم تحض، لبلوغها سن اليأس أو الصغر؛ لقول تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ تَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤].

### الحالة الثانية: عدة الوفاة:

(1) أخرجه أحمد (٤٣٤/٦)، والنسائي في كتاب الحيض، باب: الاستحاضة وإقبال الدم (١٨١/١ - ١٨٢).

(2) أخرجه بلفظه الترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة (١٢٦/٣٨/١)، وأبو داود بلفظ قريب في كتاب الطهارة، باب: من قال: تغسل من طهر إلى طهر (٢٩٧/٧٨/١، ٢٩٨، ٢٩٩)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٠٧/٢٢٥/١).

وسبب وجوبها الوفاة بعد زواج صحيح، سواء أكانت الوفاة قبل الدخول أم بعد الدخول، وسواء أكانت تحيض أم لا.

وعدة الوفاة إما أن تكون أربعة أشهر وعشرًا، وإما أن تكون بوضع الحمل إذا كانت المرأة حاملاً، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وفي الحديث: عن زينب بنت أبي سلمة أنها قالت: دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مسّت بعارضيتها، ثم قالت: واللّه ما لي بالطيب من حاجة، غير أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلّا على زوجٍ أربعة أشهرٍ وعشرًا»<sup>(١)</sup>.

وحساب أشهر العدة من الطلاق أو الفسخ أو الوفاة يكون بالشهور القمرية لا بالشهور الشمسية.

والاعتبار بالأهلة لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

حتى لو نقص عدد الأيام؛ لأن الله أمرنا بالعدة بالأشهر، فقال: عدتكن ثلاثة أشهر، وأربعة أشهر وعشرًا، وهذا سواء أكان الشهر ثلاثين يومًا أم أقل؛ لما روي ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: «الشهر هكذا وهكذا وخمس الإبهام في الثالثة»<sup>(٢)</sup>.

(1) سبق تخريجه قريبًا في (ص ٨٧).

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال» (١٩٠٨/١٤٣/٤)، ومسلم في كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال

الشهر هكذا وهكذا وهكذا: يعني عشراً وعشراً وتسعاً.

وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ»<sup>(١)</sup>.

### (ج) العدة بوضع الحمل:

اتفقت كلمة أكثر الفقهاء على أن الحامل تنقضي عدتها بوضع الحمل، سواء أكانت العدة عن طلاق أم فسخ أم وطء شبهة<sup>(٢)</sup>، حرة كانت أم أمة، مسلمة أم كافرة، فعدتها بوضع الحمل ولو بعد ساعة، وهو مذهب عمر وابنه، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وهو مذهب جمهور العلماء<sup>(٣)</sup>: أن المتوفى عنها زوجها إذا ولدت وزوجها على سريرته جاز لها أن تتزوج.

قال الترمذي: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت فقد حل التزويج لها وإن لم تكن انقضت عدتها أصح»<sup>(٣)</sup>.

والأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وهذه الآية مخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ

(١/٢٩٤/٢٥٥٨).

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول النبي ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ» (٤/١٥١/١٩١٣)، ومسلم في كتاب الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (١/٤٣٠/٢٥٦٣).

(2) [وهو أن تتزوج المرأة من غير ولي فتحمل، فالعقد مفسوخ لكن لا بد أن تعتد].

(3) أخرجه الترمذي في كتاب الطلاق واللعان، باب: ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها (١/٣٢٣/١٢٣٢، ١٢٢٣).

وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿٢٣٤﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وعن المسور بن مخرمة أنَّ سبيعة الأسلمية<sup>(١)</sup> نفست بعد وفاة زوجها بليالٍ فجاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت<sup>(٢)</sup>.

وعن الزبير بن العوام أنَّه كانت عنده أمّ كلثوم بنت عقبة، فقالت له وهي حاملٌ: طيّب نفسي بتطليقةٍ فطلقها تطليقةً، ثمَّ خرج إلى الصّلاة فرجع وقد وضعت، فقال: ما لها خدعتني خدعها الله، ثمَّ أتى النبي ﷺ فقال: «سبق الكتاب أجله اخطبها إلى نفسها»<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** وهو مذهب علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما أن الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين أيهما كان أخيراً تنقضي به العدة، وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ

(1) هي الصحابية الجليلة سبيعة بنت الحارث الأسلمية ثبت ذكرها في الصحيحين أنّها ولدت بعد وفاة زوجها فانقضت عدتها قال ابن عبد البر: في الموطأ من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل عبد الله بن عباس وأبو هريرة عن المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها فقال بن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن على أم سلمة زوج النبي ﷺ فسألها عن ذلك فقالت أم سلمة ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الشيخ لم تحلي بعد وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثّر بها فجاءت إلى النبي ﷺ فقال قد حلت فانكحي من شئت.

انظر الاستيعاب (٦٠٠/١) و الإصابة (١١٢٧٢) وتهذيب الكمال (٧٨٥٦) وطبقات خليفة ابن خياط (٣٤٢/١)

(2) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن (٣٧٩/٩ - ٣٨٠/٣٢٠).

(3) رواه ابن ماجة في كتاب الطلاق، باب: المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بانت (٢٠٢٦/٦٥٣/١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٦٠٥/٦٧٤/١).

بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>ط</sup> ﴿ [البقرة: ٢٣٤].  
 وأما قوله تعالى: ﴿ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾  
 [الطلاق: ٤].

فعامة من وجه وخاصة من وجه، وفيها عموم تشمل المتوفى عنها زوجها وغيرها، وهي خاصة في وضع الحمل. والجمع بين الآيتين أولى من الترجيح عملاً بقاعدة «إعمال الكلام أولى من إهماله»، فإذا اعتدت بأقصى الأجلين فقد عملت بمقتضى الآيتين، وإن اعتدت بوضع الحمل فقد تركت العمل بأية عدة الوفاة، وإعمال النصين معاً خير من إهمال أحدهما<sup>(١)</sup>.

والراجع: هو قول الجمهور لا سيما أن الأثر معهم، وقد فصل النبي ﷺ في النزاع في حديث سبيعة الأسلمية وأحل لها النكاح بعد الوضع، والله الحمد والمنة.

## ٢- عدة المطلقة غير المدخول بها:

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾  
 [الأحزاب: ٤٩].

وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح.

ويروى في ذلك عن عليٍّ وسعيد بن المسيّب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعليّ بن حسين وشريح

(1) تفسير الوجيز (٣/١٧٥)، نيل الأوطار (٧/٨٥)، سبل السلام (٣/١٩٦)، بدائع الصنائع (٣/١٩٦-١٩٧).

وسعيد بن جبير والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبير ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن حزم والشَّعْبِيَّ<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وقال: ﴿وَأَلَّتِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ فنسخ من ذلك قال تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عدة الوفاة: وقد سبق الكلام عليها في العدة بالأشهر.

ثالثاً: عدة الخلع:

تعدد المختلعة بحيضة واحدة ليعلم منها براءة الرحم

فعن الربيع بنت معوذ بن عفراء<sup>(٣)</sup> أنها اختلعت على عهد النبي ﷺ فأمرها النبي ﷺ أو أمرت أن تعتد بحيضة.

- (1) راجع البخاري: كتاب الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح (٣٨٤/٩).
- (2) أخرجه النسائي في كتاب الطلاق، باب: ما استثنى من عدة المطلقات (١٨٧/٦)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب: في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات (٢٢٨٢/٢٩٤/٢).
- (3) هي الصحابية الجليلة: الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية النجارية تزوجها إياس بن البكير الليثي فولدت له محمداً، وكانت من المبايعات بيعة الشجرة وقال أبو عمر كانت ربما غزت مع رسول الله ﷺ، روت عن النبي ﷺ وروى عنها ابنتها عائشة بنت أنس بن مالك وسليمان بن يسار وغيرهم، وأخرج البخاري عنها قالت كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ونسقي القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة، روي لها الجماعة انظر الإصابة (١١١٦٦) وتهذيب الكمال (٧٨٣٨).



قال أبو عيسى حديث الرِّبِّع بنت معوذٍ الصَّحِيح أنَّها أُمِّرت أن تعتدَّ بِحِيضَةٍ<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عَبَّاسٍ أنَّ امرأةً ثابت بن قيسٍ اختلعت من زوجها على عهد النَّبِيِّ ﷺ فأمرها النَّبِيُّ ﷺ أن تعتدَّ بِحِيضَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف أهل العلم في عدة المختلعة:

قال بعض أهل العلم: منهم ابن عباس وعكرمة وأحمد بن حنبل وطاوس وإسحاق وأبو ثور وأحد قولي الشافعي وابن المنذر، وغيرهم إن عدة المختلعة حيضة.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إن عدة المختلعة عدة المطلقة ثلاث حيضات وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وبه يقول أحمد وإسحق.

قال إسحاق: وإن ذهب ذاهب إلى الاعتداد بِحِيضَةٍ فهذا مذهب قوي.



(1) رواه الترمذي في كتاب الطلاق واللعان، باب: ما جاء في الخلع (١/٣٢١/١٢٢٢)، والنسائي في كتاب الطلاق، باب: عدة المختلعة (١/١٨٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسنٌ غريبٌ، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(2) رواه أبو داود في كتاب الطلاق، باب: في الخلع، والترمذي في كتاب الطلاق، باب: ما جاء في الخلع (١/٣٢١/١٢٢٣)، وصححه الألباني.

## المسألة الحادية والعشرون

## دية المرأة على النصف من دية الرجل

أجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، إلا أن العلماء في جراح النساء يختلفون إلى ثلاثة مذاهب:

**الأول:** عن مالك والليث وجمهور أهل المدينة يقولون: يستوي الرجل والمرأة في عقل الجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم تكون دية المرأة على النصف، وهو قول زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب وعروة والزهري والفقهاء السبعة وربيعة وابن أبي سلمة ويحيى بن سعيد وأبي الزناد.

**الثاني:** قالت طائفة من أهل العلم: تعاقل المرأة الرجل إلى دية الموضحة ثم تعود إلى النصف من ديته.

**الثالث:** عن الثوري وأبي حنيفة والشافعي: دية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر، وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وجماعة من التابعين، وإنما صارت ديتها -والله أعلم- على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل وشهادة امرأتين بشهادة رجل، وهذا إنما هو في دية الخطأ، وأما العمد ففيه القصاص بين النساء والرجال؛ لقول الله ﷻ بالنفس والحر بالحر ولتكافؤ دماء المؤمنين الأحرار<sup>(١)</sup>.

فدية الحرة المسلمة نصف دية الرجل، لما روي عن النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم أنه قال: «دية المرأة على النصف من دية الرجل»<sup>(٢)</sup>، ولأنه إجماع الصحابة

(١) التمهيد: (٣٥٨/١٧).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (٩٥/٨) عن معاذ بن جبل، وروى ذلك من وجه آخر عن عبادة ابن نسي، وفيه ضعف، وقال في (٦/٨): وروي عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ

روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن عمر وابن عباس -رضي الله عنهم- ولا مخالف لهم، وتساوي جراحها جراح الرجل إلى ثلث الدية فإذا زادت صارت على النصف<sup>(١)</sup> لما روى في هذا الباب.

فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: قال رسول الله ﷺ: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتّى يبلغ الثلث من ديتها»<sup>(٢)</sup>.

وعن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «دية المرأة على النصف من دية الرجل»<sup>(٣)</sup>.

وعن ربيعة قال: قلت لسعيد بن المسيب: كم في أصبع المرأة؟ قال: عشر قلت: ففي أصبعين؟ قال: عشرون قلت: في ثلاث أصابع؟ قال: ثلاثون قلت: ففي أربع أصابع؟ قال: عشرون قلت: لما عظمت مصيبتها قل عقلها؟ ! قال: هكذا السنة يا

---

يأسناد لا يثبت مثله، وقد ثبت معنى الحديث عن جماعة من الصحابة موقوفاً، منهم: عمر بن الخطاب، قال ضمن أثر له: «فدية المرأة على النصف من دية الرجل» رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٧٩٤٥/١٤٩٦٩)، وصحح الألباني سنده في الإرواء (٣٠٧/٦).  
وورد عن علي وابن مسعود، أخرجه البيهقي (٩٥/٨ - ٩٦) بإسناد صحيح عنهما، وابن أبي شيبة (١٤٨/٩، ١٤٩)، وهو مروي أيضاً عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز عند ابن أبي شيبة (١٥١/١٤٩/٩).

(1) الكافي في فقه ابن حنبل (١٢/٤).

(2) سنن النسائي في الكبرى، كتاب القسامة، باب: عقل المرأة (٧٠٠٨/٢٣٥/٤)، سنن الدارقطني في سننه (٩١/٣)، مصنف عبد الرزاق (١٧٧٥٦/٣٩٦/٩)، وقال: قال أبو عبد الرحمن إسماعيل بن عياش ضعيف كثير الخطأ، وضعفه الألباني -رحمه الله- في ضعيف الجامع (٣٧٢١/٣٣/٢).

(3) البيهقي في سننه الكبرى: (٩٥/٨). وروى ذلك من وجه آخر عن عبادة بن نسي وفيه ضعف، قال البيهقي إسناده لا يثبت مثله.



ابن أخي<sup>(١)</sup>.

وعن بن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا: أدركنا الناس على أن دية المسلم الحر على عهد النبي ﷺ مائة من الإبل، فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم، ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم، فإذا كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل، ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق<sup>(٢)</sup>.

وعن الشعبي أن علياً رضي الله عنه كان يقول: جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر<sup>(٣)</sup>.

وعن إبراهيم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها، وعن محمد بن الحسن قال: أنبأ محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- أنهما قالوا: عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها<sup>(٤)</sup>.

وعن شريح أن هشام بن هبيرة كتب إليه يسأله، فكتب إليه: أن دية المرأة على النصف من دية الرجل فيما دق وجل، وكان ابن مسعود يقول: دية المرأة في الخطأ على النصف من دية الرجل إلا السن والموضحة فهما فيه سواء، وكان زيد بن

(1) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٩٤/٩ - ١٧٧٤٩/٣٩٥)، و البيهقي في سننه الكبرى:

(٩٥/٨)، وقال البيهقي: وروى ذلك من وجه آخر عن عبادة بن نسي وفيه ضعف.

(2) مسند الشافعي: (٣٤٧/١)، سنن البيهقي الكبرى: (٩٥/٨). قال الألباني في الإرواء

(٣٠٦/٧): رجاله ثقات غير مسلم، وهو ابن خالد الزنجي، وفيه ضعف.

(3) سنن البيهقي الكبرى: (٩٥/٨).

(4) سنن البيهقي الكبرى: (٩٦/٨). وقال: حديث إبراهيم منقطع إلا أنه يؤكد رواية الشعبي.



ثابت يقول: دية المرأة في الخطأ مثل دية الرجل حتى تبلغ ثلث الدية فما زاد فهو على النصف<sup>(١)</sup>.



---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٩/٩).

## المسألة الثانية والعشرون

## ميراث المرأة

أن ميراثها علي النصف من ميراث الرجل في حالات معينة:

**قال المستر:** جاك سترو: إن النبي محمداً أعطي النساء حق الإرث في كل الممتلكات قبل أن تفعل ذلك الحكومة البريطانية بثلاثة عشر قرناً<sup>(١)</sup>.

إن الذي يتدبر القرآن يحس المساواة العامة في الإنسانية بين الذكور والإناث، وإنه إذا أعطي الرجل حقاً أكثر فلأجل واجب أثقل، لا لتفضيل طائش، قال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

جاء في كتاب «شبهات المشككين» الصادر عن وزارة الأوقاف (١/ ١٢٥) ما نصه:

صحيح وحق أن آيات الميراث في القرآن الكريم قد جاء فيها قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]؛ لكن كثيرين من الذين يثيرون الشبهات حول أهلية المرأة في الإسلام متخذين من التمايز في الميراث سبيلاً إلى ذلك لا يفقهون أن توريث المرأة على النصف من الرجل ليس موقفاً عاماً، ولا قاعدة مطّردة في توريث الإسلام لكل الذكور وكل الإناث، فالقرآن الكريم لم يقل: يوصيكم الله في الموارث والوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين.. إنما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ

(١) محمد الغزالي قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوفاة (ص ٧).

لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿١١﴾ [النساء: ١١]؛ أي: أن هذا التمييز ليس قاعدةً مَطَّردة في كل حالات الميراث، وإنما هو في حالات خاصة، بل ومحدودة من بين حالات الميراث.

بل إن الفقه الحقيقي لفلسفة الإسلام في الميراث تكشف عن أن التمايز في أنصبة الوارثين والوارثات لا يرجع إلى معيار الذكورة والأنوثة.. وإنما لهذه الفلسفة الإسلامية في التوريث حكم إلهية ومقاصد ربانية قد خفيت عن الذين جعلوا التفاوت بين الذكور والإناث في بعض مسائل الميراث وحالاته شبهة على كمال أهلية المرأة في الإسلام، وذلك أن التفاوت بين أنصبة الوارثين والوارثات في فلسفة الميراث الإسلامي إنما تحكمه ثلاثة معايير:

**أولها:** درجة القرابة بين الوارث ذكرًا كان أو أنثى وبين المورث المتوفى فكلما اقتربت الصلة.. زاد النصيب في الميراث.. وكلما ابتعدت الصلة قل النصيب في الميراث دونما اعتبار لجنس الوارثين..

**وثانيها:** موقع الجيل الوارث من التابع الزمني للأجيال.. فالأجيال التي تستقبل الحياة، وتستعد لتحمل أعبائها، عادة يكون نصيبها في الميراث أكبر من نصيب الأجيال التي تستدير الحياة. وتتخفف من أعبائها، بل وتصبح أعباؤها -عادة- مفروضة على غيرها، وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات، فبنت المتوفى ترث أكثر من أمه وكلتاها أنثى - وترث البنت أكثر من الأب! حتى لو كانت رضيعة لم تدرك شكل أبيها.. وحتى لو كان الأب هو مصدر الثروة التي للابن، والتي تنفرد البنت بنصفها! وكذلك يرث الابن أكثر من الأب وكلاهما من الذكور.

وفي هذا المعيار من معايير فلسفة الميراث في الإسلام حكم إلهية بالغة ومقاصد ربانية سامية تخفى على الكثيرين!

وهي معايير لا علاقة لها بالذكورة والأنوثة على الإطلاق..

**وثالثها:** العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمله والقيام به حيال الآخرين.. وهذا هو المعيار الوحيد الذي يثمر تفاوتاً بين الذكر والأنثى.. لكنه تفاوت لا يفضى إلى أي ظلم للأنثى أو انتقاص من إنصافها.. بل ربما كان العكس هو الصحيح!

ففي حالة ما إذا اتفق وتساوى الوارثون في درجة القرابة.. واتفقوا وتساووا في موقع الجيل الوارث من تتابع الأجيال - مثل أولاد المتوفى، ذكوراً وإنثاءً - يكون تفاوت العبء المالي هو السبب في التفاوت في أنصبة الميراث.. ولذلك، لم يعمم القرآن الكريم هذا التفاوت بين الذكر والأنثى في عموم الوارثين، وإنما حصره في هذه الحالة بالذات، فقالت الآية القرآنية: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ولم تقل: يوصيكم الله في عموم الوارثين.. والحكمة في هذا التفاوت -في هذه الحالة بالذات- هي أن الذكر هنا مكلف بإعالة أنثى -هي الزوجة- مع أولادهما.. بينما الأنثى الوارثة -أخت الذكر- إعالتها مع أولادها فريضة على الذكر المقترن بها.. فهي مع هذا النقص في ميراثها بالنسبة لأخيها، الذي ورث ضعف ميراثها، أكثر حظاً وامتيازاً منه في الميراث.. فميراثها - مع إعفائها من الإنفاق الواجب - هو ذمة مالية خالصة ومدخرة، لجبر الاستضعاف الأنثوي، ولتأمين حياتها ضد المخاطر والتقلبات.. وتلك حكمة إلهية قد تخفى على الكثيرين..

وإذا كانت هذه الفلسفة الإسلامية في تفاوت أنصبة الوارثين والوارثات وهي التي يغفل عنها طرفا الغلو، الديني واللا ديني، الذين يحسبون هذا التفاوت الجزئي شبهة تلحق بأهلية المرأة في الإسلام، فإن استقرار حالات ومسائل الميراث - كما جاءت في علم الفرائض (الموارث) - يكشف عن حقيقة قد تذهل الكثيرين عن



أفكارهم المسبقة والمغلوطه في هذا الموضوع. اهـ.

ميراث المرأة مع الرجل له أحوال تختلف باختلاف درجة القرابة من الميت، فالبنت مثلاً تأخذ من ميراث الميت أكثر مما يأخذ الأب إن كان له أم حيث تأخذ البنت النصف، وتأخذ الأم السدس، ويأخذ الأب الباقي وهو الثلث، والثلث أقل من النصف.

**ميراث الرجل مع المرأة يكون له حالات ثلاث:**

**الحالة الأولى:** أن تأخذ المرأة أكثر من نصيب الرجل.

**مثال ١:** توفي عن بنتين وأخ وأم وزوجة، البنتان لهما الثلثان، والأم لها السدس، والزوجة لها الثمن. والباقي للأخ.

فكل امرأة في هذه المسألة قد أخذت نصيباً أكثر من الرجل.

**مثال ٢:** توفيت عن بنت وزوج وأب.

فالبنت (المرأة) تأخذ النصف. والزوج (الرجل): الربع. والأب (الرجل: الربع) فرضاً وتعصيماً فالمرأة قد أخذت في هذه المسألة ضعف نصيب الرجل. والكلام في هذا يطول جداً، ومحله درس المواريث لمن أراد الزيادة.

### المسألة الثالثة والعشرون

#### الرخصة للنساء في الغناء وضرب الدف دون الرجال في الأفراح والأعياد

وقد وردت الشريعة بالرخصة للنساء في أمور حُرمت على الرجال من التحلي والتزين بالحرير والذهب، ومن ذلك:

١ - الغناء إذ رخص فيه للنساء في أيام السرور كالأفراح والأعياد.

٢ - الضرب بالدف عند النكاح وفي الأعياد.

#### ومن الأدلة على ذلك:

١ - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم بعث، قالت: وليستا بمغنيات، فقال أبو بكر: أمزامير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ؟ وذلك في يوم عيد، فقال رسول الله ﷺ: «يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا»<sup>(١)</sup>.

٢ - عن عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار فقال نبي الله ﷺ: «يا عائشة ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو»<sup>(٢)</sup>.

٣ - عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: جاء رسول الله ﷺ فدخل عليّ صبيحة بني بى، فجلس على فراشي كمجلسك مني فجعلت جواريات يضربن بدف لهن ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر، إلى أن قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم

(1) البخاري في كتاب العيدين، باب: سنة العيدين لأهل الإسلام (٥٢٦/٢، ٩٥٢/٥١٧)، ومسلم في كتاب صلاة العيدين، باب: الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه (٣٤٧/١-٢٠٩٨/٣٤٨).

(2) البخاري في كتاب النكاح، باب: النسوة اللاتي يهدين المرأة زوجها (٥١٦٢/١٣٣/٩).

ما في غد، فقال: «دعي هذا وقولي الذي كنت تقولين»<sup>(١)</sup>.

٤- عن عامر بن سعد قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري في عرس وإذا جوار يغنين، فقلت: أنتما صاحبا رسول الله ﷺ ومن أهل بدر يفعل هذا عندكم، فقال: اجلس إن شئت فاسمع معنا، وإن شئت اذهب قد رخص لنا في اللهو عند العرس<sup>(٢)</sup>.

٥- عن محمد بن حاطب قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح»<sup>(٣)</sup>.

**قال البيهقي:** «وأما قوله الصوت فبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا خطأ، وإنما معناه عندنا إعلان النكاح واضطراب الصوت به والذكر في الناس وكذلك قال عمر».

٦- عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: أن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ وقد رجع من بعض مغازيه فقالت: إني كنت نذرت: إن ردك الله صالحاً أن أضرب عندك بالدف! قال: «إن كنت فعلت فافعلي، وإن كنت لم تفعلي فلا تفعلي» فضربت، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ودخل غيره وهي تضرب، ثم دخل عمر قال: فجعلت

(1) البخاري في كتاب المغازي، باب: ١٢ (٤٠٠١/٣٦٧/٧).

(2) أخرجه النسائي في كتاب النكاح، باب: اللهو والغناء عند العرس، والحاكم (٣٠٤/٣)، وسكت عليه الذهبي.

(3) أخرجه أحمد (٤١٨/٣)، (٢٥٩/٤)، والترمذي في كتاب النكاح، باب: ما جاء في إعلان النكاح (١١١١/٢٩١/١)، والنسائي في الكبرى (٥٥٦٢/٣٣٢/٣)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب: إعلان النكاح (١٨٩٦/٦١١/١)، صححه الألباني في صحيح الجامع (٤٢٠٦/٧٧٥/٢).

دفعها خلفها وهي مقنعة، فقال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان ليفرق منك يا عمر»<sup>(١)</sup>.

قال الألباني -رحمه الله-: «قد يشكل هذا الحديث على بعض الناس لأن الضرب بالدف معصية في غير النكاح والعيد، والمعصية لا يجوز نذرها ولا الوفاء بها، والذي يبدو لي في ذلك أن نذرها لما كان فرحاً منها بقدومه ﷺ صالحاً سالماً منتصراً اغتفر لها السبب الذي نذرته لإظهار فرحها خصوصية له ﷺ دون الناس جميعاً فلا يؤخذ منه جواز الدف في الأفراح كلها ؛ لأنه ليس هناك من يفرح به كالفرح به ﷺ، ولمنافاة ذلك لعموم الأدلة المحرمة للمعازف والدفوف وغيرها إلا ما استثنى كما ذكرنا آنفاً»<sup>(٢)</sup> ثم نقل كلام الخطابي في موضع آخر.

قال الخطابي: ضرب الدف ليس مما يعد في باب الطاعات التي يعلق بها النذور، وأحسن حاله أن يكون من باب المباح، غير أنه لما اتصل بإظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله ﷺ حين قدم المدينة من بعض غزواته وكانت فيه مساءة الكفار وإرغام المنافقين، صار فعله كبعض القرب التي من نوافل الطاعات، ولهذا أبيح ضرب الدف.

**قلت -القائل الشيخ الألباني-:** «ففيه إشارة قوية إلى أن القصة خاصة بالنبي ﷺ فهي حادثة عين لا عموم لها كما يقول الفقهاء في مثيلاتها، والله -سبحانه وتعالى- أعلم»<sup>(٣)</sup>.

(1) أخرجه أحمد (٣٥٣/٥)، والترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب عمر بن الخطاب

(٢/٤٢٢/٩٤٠٤)، وقال: حسن صحيح غريب.

(2) الصحيحة (٤/ ١٤٢).

(3) تحريم آلات الطرب (١/ ١٢٤).

## أقوال العلماء في تخصيص ذلك للنساء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولكن رخص النبي في أنواع من اللهو في العرس ونحوه كما رخص للنساء أن يضربن بالدف في الأعراس والأفراح، وأما الرجال على عهده فلم يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف، بل قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال التصفيق للنساء والتسييح للرجال ولعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء، ولما كان الغناء والضرب بالدف والكف من عمل النساء كان السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال مخنثاً ويسمون الرجال المغنيين مخانيثاً وهذا مشهور في كلامهم». اهـ<sup>(١)</sup>.

**قال الألباني:** ويجوز له أن يسمح للنساء في العرس بإعلان النكاح بالضرب على الدف فقط، وبالغناء المباح الذي ليس فيه وصف الجمال وذكر الفجور<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر: «ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه - كما سنذكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى - وأما التفافه ﷺ بثوبه ففيه إعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الإصغاء إلى ذلك، لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره إذ لا يقر على باطل، والأصل التتره عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتاً وكيفية تقليله لمخالفة الأصل<sup>(٣)</sup>.

وقال: واستدل بقوله «واضربوا» على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بمن الرجال لعموم النهي

(1) الفتاوى (١١ / ٥٦٥).

(2) آداب الزفاف (١ / ١٠٧).

(3) الفتح (٥ / ٤٤٣).

عن التشبه بهن<sup>(١)</sup>.

### ويشترط في الغناء المباح لهن:

١ - ألا يكون مهيجاً للطباع ولا مثيراً للهوى ولا فحش فيه.

قال الحافظ ابن رجب: «الغناء المهيج للطباع المثير للهوى لا يباح لرجل ولا لامرأة فعله ولا استماعه، فإنه داع إلى الفسق والفتنة في الدين والفجور فيحرم كما يحرم النظر بشهوة إلى الصور الجميلة، فإن الفتنة تحصل بالنظر وبالسماع، ولهذا جعل النبي ﷺ زنا العينين النظر، وزنا الأذن الاستماع»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: «فهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء إذا كان الشعر سالماً من الفحش والحنأ، وأما الغناء الذي كرهه العلماء فهذا الغناء بتقطيع حروف المهجاء وإفساد وزن الشعر والتمطيط به طلباً للهو والطرب وخروجاً عن مذاهب العرب، والدليل على صحة ما ذكرنا أن الذين أجازوا ما وصفنا من النصب والحنأ هم كرهوا هذا النوع من الغناء وليس منهم من يأتي شيئاً وهو ينهى عنه»<sup>(٣)</sup>.

قال العيني: «قوله «وليستا بمغنيتين» أي: ليس الغناء عادة لهما ولا هما معروفتان به، وقال القاضي عياض أي ليستا ممن تغني بعادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال وما يحرك النفوس، كما قيل: الغناء رقية الزنا، وليستا أيضاً ممن اشتهر بإحسان الغناء الذي فيه تمطيط وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن ولا ممن اتخذ صنعة وكسباً، وقال الخطابي: هي التي

(1) الفتح (٩/ ٢٢٦).

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (٨/ ٤٢٦-٤٣٩).

(3) التمهيد (٢٢/ ١٩٨).



اتخذت الغناء صناعة وذلك مما لا يليق بحضرة النبي، وأما الترنم بالبيت والبيتين وتطريب الصوت بذلك مما ليس فيه فحش أو ذكر محذور فليس مما يسقط المروءة، وحكم اليسير منه خلاف حكم الكثير<sup>(١)</sup>.

٢ - أن يغنين لبعضهن أو لمحارمهن لا يسمعها أجنبي عنها.

قال الإمام القرطبي في «تفسيره» (١٤ / ٤٧): قال القاضي أبو بكر بن العربي: وأما سماع القينات فيجوز للرجل أن يسمع غناء جاريتها، إذ ليس شيء منها عليه حراماً لا من ظاهرها ولا من باطنها، فكيف يمنع من التلذذ بصوتها؟

أما أنه لا يجوز انكشاف النساء للرجال ولا هتك الأستار ولا سماع الرفث، فإذا خرج ذلك إلى ما لا يحل ولا يجوز منع من أوله واجتث من أصله.

وقال أبو الطيب الطبري: أما سماع الغناء من المرأة التي ليست بمحرم فإن أصحاب الشافعي قالوا: لا يجوز، سواء أكانت حرة أم مملوكة.

قال: وقال الشافعي: وصاحب الجارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفيه ترد شهادته، ثم غلظ القول فيه فقال: فهي دياثة.

وإنما جعل صاحبها سفيهاً؛ لأنه دعا الناس إلى الباطل، ومن دعا الناس إلى الباطل كان سفيهاً. اهـ.

والحكمة من وراء الترخيص للنساء في الغناء بغير حضور الرجال؛ إنما هو لعدم افتتان الرجال بأصوات النساء.

قال الإمام الطاهر بن عاشور في «تفسير التحرير والتنوير» (١٨ / ٢١٣) في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ

(1) عمدة القاري (٦/٢٧٤).

زَيْنَتِهِنَّ<sup>ج</sup> وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ  
تَفْلَحُونَ ﴿ [النور: ٣١]، وهذا يقتضي النهي عن كل ما من شأنه أن  
يذكر الرجل بلهو النساء ويثير منه إليهن من كل ما يرى أو يسمع من زينة أو  
حركة كالثني والغناء وكلم الغزل، ومن ذلك رقص النساء في مجالس الرجال،  
ومن ذلك التلطخ بالطيب الذي يغلب عبقه، وقد أوماً إلى علة ذلك قوله تعالى: ﴿لِيُعَلِّمَ مَا تُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾.

وأيضاً خصت النساء بالرخصة لهن في الغناء دون الرجال؛ لأن الغناء يتنافى مع  
المروءة ومكارم الأخلاق بالنسبة للرجال:

قال الإمام الألويسي في «تفسيره» (٢١ / ٦٨): «الغناء جاسوس القلب وسارق  
المروءة والعقول، يتغلغل في سويداء القلوب ويطلع على سرائر الأفئدة، ويدب إلى بيت  
التخيل فينشر ما غرز فيها من الهوى والشهوة والسخافة والرعونة، فبينما ترى الرجل  
وعليه سمت الوقار وبهاء العقل وبهجة الإيمان ووقار العلم كلامه حكمة وسكوته عبرة،  
فإذا سمع الغناء نقص عقله وحيأؤه وذهبت مروءته وبهاؤه، فيستحسن ما كان قبل  
السماع يستقبحه وييدي من أسرار ما كان يكتمه ويتنقل من بهاء السكوت والسكون  
إلى كثرة الكلام والهذيان والاهتزاز كأنه جان وربما صفق بيديه ودق الأرض برجليه إلى  
غير ذلك» اهـ.

ولهذا قرر جمهور العلماء أن الضرب بالدف والغناء في الأفراح خاص بالنساء،  
ولا يباح فعله للرجال، أما الترنم بالبيت والتطريب للصوت إذا لم يكن فيه فحش  
فهو غير محظور ولا قادح في الشهادة، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا ينكر من  
الغناء النصب والحداء ونحوهما، وقد رخص فيه غير واحد من السلف.

وقد صحت الأخبار عن النبي ﷺ بدم من يستمع القينات في آخر الزمان، وهو  
إشارة إلى تحريم سماع آلات الملاحى المأخوذة عن الأعاجم.





وفي قول عائشة في حديث الجاريتين -وليستا بمغنيات- بينت ذلك؛ لأن المغنية: التي اتخذت الغناء صناعة وعادة، وذلك لا يليق بمحضرتها.

هذا قول الأوزاعي وأحمد، وكذا ذكره الحليمي، وغيره من الشافعية، وإنما كان يضرب بالدفوف في عهد النبي ﷺ النساء أو من يشبهه بهن من المخنثين.



## المسألة الرابعة والعشرون

يرضخ<sup>(١)</sup> للنساء في الغنيمة ولا يقسم لهن منها

أما بسهم<sup>(٢)</sup> فلم يضرب لهن بل يعطين تلك العطية وتسمى الرضخ، وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجمهير العلماء، وقال الأوزاعي تستحق السهم إن كانت تقاتل أو تداوي الجرحى، وقال مالك لا رضخ لها، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح.

أخرج الإمام مسلم: عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلل، فقال ابن عباس: لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه، كتب إليه نجدة أمّا بعد: فأخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهنّ بسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ ومتى ينقضي يتم اليتيم؟ وعن الخمس لمن هو؟ فكتب إليه ابن عباس: كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهنّ فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة، وأمّا بسهم فلم يضرب لهنّ، وإنّ رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان، وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم، فلعمري إنّ الرّجل لتنبت لحيته وإنّه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم، وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإنّا كنّا نقول: هو لنا، فأبي علينا قومنا ذاك<sup>(٣)</sup>.

(1) والرضخ: العطية القليلة، شرح النووي على صحيح مسلم: (٣/ ١٤٤٤).

وانظر: لسان العرب (٣/ ١٩)، النهاية (٢/ ٢٢٨).

(2) السهم: النصيب. مختار الصحاح (ص ١٣٤).

ويختلف باختلاف آلة القتال فالمقاتل ماشياً غير الراكب في مقدار ما يأخذ من الغنيمة.

(3) مسلم في كتاب الجهاد، باب: النساء الغازيات يرضخ لهن (١/ ٧٩٧ - ٧٩٨/ ٤٧٨٧).

وأخرج الإمام أحمد: عن ابن عباسٍ قال كان رسول الله ﷺ يعطي المرأة والمملوك من الغنائم ما يصيب الجيش<sup>(١)</sup>.

وأما ما أخرجه أبو داود وأحمد: من حديث حشر بن زيادٍ عن جدته أم أبيه أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر سادس ست نسوة، فبلغ رسول الله ﷺ فبعث إلينا فجئنا فرأينا فيه الغضب فقال: «مع من خرجت وبإذن من خرجت» فقلنا: يا رسول الله، خرجنا نغزل الشّع ونعين به في سبيل الله ومعنا دواء الجرحى ونناول السّهام ونسقي السّويق فقال: «قمن» حتّى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرّجال، قال: قلت لها: يا جدّة وما كان ذلك، قالت: تمرًا. فضعيف لا تقوم به حجة.

رافع بن سلمة وحشر بن زياد لا يعرفان كما قال الذهبي وغيره ووثقهما ابن حبان<sup>(٢)</sup>.

**وقال البيهقي:** هو منقطع لا تقوم به حجة<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر رافع بن سلمة البجلي الكوفي: مجهول، وكذا الذهبي.

وأما حشر بن زياد: قال ابن حجر: وقال فيه النخعي وقال ابن حزم وابن القطان إنه مجهول، وقال عبد الحق: لم يرو عنه إلا رافع، وقرأت بخط الذهبي لا يعرف.



(1) أحمد (٣١٩/١)، وقال الألباني في الإرواء (٧٠/٥): وهذا إسناد ضعيف لا ضرابه ولجهالة الراوي عن ابن عباس.

(2) إرواء الغليل (٧١/٥).

(3) السنن الكبرى (٣٣٢/٦).

## المسألة الخامسة والعشرون

### سفر المرأة بدون محرم

وفيه خمسة مذاهب:

**القول الأول:** مذهب الحسن البصري والزهري وقتادة<sup>(١)</sup> قالوا: لا يجوز للمرأة أن تسافر ليلتين بلا زوج أو محرم، فإذا كان أقل من ذلك يجوز، ودليلهم: عن قرعة مولى زياد قال سمعت أبا سعيد وقد غزا مع النبي ﷺ ثني عشرة غزوة قال: أربع سمعتهن من رسول الله ﷺ، أو قال: يحدثهن عن النبي ﷺ فأعجبني وآتقني «أن لا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها أو ذو محرم، ولا صوم يومين الفطر والأضحى، ولا صلاة بعد صلاتين بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا تشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجدي ومسجد الأقصى»<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** وهو قول عطاء وسعيد بن كيسان وقوم من الظاهرية<sup>(٣)</sup> قالوا: لا يجوز سفرها بدون محرم إلا فيما دون البريد، واستدلوا بهذا الحديث: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافر امرأة بريداً إلا ومعها ذو محرم»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر: البريد: اثنا عشر ميلاً بالهاشي.

**وقال العيني:** والبريد: فرسخان، وقيل: أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال،

(1) التمهيد (٢١/ ٥٣)، عمدة القاري (٧/ ٢٦٤).

(2) رواه البخاري، جزاء الصيد، كتاب الحج، باب: حج النساء (٤/ ١٨٦٤)، ومسلم كتاب الحج/سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره (١/ ٣٣٢٥/٥٤٨).

(3) عمدة القاري (٧/ ٢٦٤).

(4) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب: في المرأة تحج بغير محرم (٢/ ١٤٣/١٧٢٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٣٥٠ ١٣٤/ ٢٥٢٦)، وقال الشيخ الألباني: شاذ.

والميل: أربعة آلاف ذراع<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** وهو قول الثوري والأعمش والأحناف<sup>(٢)</sup> قالوا: لا يجوز لها السفر بدون محرم فيما كان ثلاثة أيام فصاعداً ويجوز فيما دون ذلك، ودليلهم:

١- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم»<sup>(٣)</sup>.

٢- عن أبي سعيدٍ روايةً يبلغ به النبي ﷺ «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم»<sup>(٤)</sup>.

قال الطحاوي: «قالوا ففي توقيت رسول الله ﷺ الثلاث في ذلك دليل على أن حكم ما دون الثلاث بخلاف ذلك، ومن قال بهذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد -رحمهم الله تعالى- فقد اتفقت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ في تحريم السفر ثلاثة أيام على المرأة بغير ذي محرم، واختلفت فيما دون الثلاث فنظرنا في ذلك فوجدنا النهي عن السفر بلا محرم مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً ثابتاً بهذه الآثار كلها وكان توقيته ثلاثة أيام، وفي ذلك إباحة السفر دون الثلاث لها بغير محرم، ولولا ذلك لما كان لذكره الثلاث معنى ونهى نهياً مطلقاً ولم يتكلم بكلام يكون فضلاً، ولكنه ذكر الثلاث ليعلم أن ما دونها بخلافها، وهكذا الحكيم يتكلم بما يدل على غيره ليغنيه عن ذكر ما يدل كلامه ذلك عليه، ولا يتكلم بالكلام الذي لا

(1) عمدة القاري (٧/٢٦٤).

(2) بدائع الصنائع (٢/٢٩٦) والتمهيد (٢١/٥٤).

(3) رواه البخاري تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة (٢/١٠٨٦/٦٥٩)، ومسلم كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١/٥٤٨/٣٣٢٢).

(4) رواه أحمد (٣/٧)، ومسلم في كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١/٥٤٨-٣٣٢٧/٥٤٩، ٣٣٢٨).

يدل غيره وهو يقدر أن يتكلم بكلام يدل على غيره، وهذا تفضل من الله ﷻ لنبيه ﷺ بذلك إذ آتاه جوامع الكلم الذي ليس في طبع غيره القدرة عليه، ثم رجعنا إلى ما كنا فيه فلما ذكر الثلاث وثبت بذكره إياها بإباحة ما هو دونها ثم ما روى عنه في منعها من السفر دون الثلاث من اليوم واليومين والبريد، فكل واحد من تلك الآثار ومن الأثر المروي في الثلاث، متى كان بعد الذي خالفه نسخه، إن كان النهى عن سفر اليوم بلا محرم بعد النهى عن سفر الثلاث بلا محرم فهو ناسخ له، وإن كان خبر الثلاث هو المتأخر عنه فهو ناسخ له، فقد ثبت أن أحد المعاني التي دون الثلاث ناسخة للثلاث أو الثلاث ناسخة لها فلم يخل خبر الثلاث من أحد وجهين: إما أن يكون هو المتقدم أو يكون هو المتأخر، فإن كان هو المتقدم فقد أباح السفر أقل من ثلاث بلا محرم ثم جاء بعده النهى عن سفر ما هو دون الثلاث بغير محرم فحرم ما حرم الحديث الأول وزاد عليه حرمة أخرى وهو ما بينه وبين الثلاث فوجب استعمال الثلاث على ما أوجبه الأثر المذكور فيه، وإن كان هو المتأخر وغيره المتقدم فهو ناسخ لما تقدمه والذي تقدمه غير واجب العمل به فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها، وما خالفه فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ولا يجب إن كان هو المتقدم، فالذي قد وجب علينا استعماله والأخذ به في كلا الوجهين أولى مما قد يجب استعماله في حال وتركه في حال<sup>(١)</sup>.

**القول الرابع:** وهو قول ابن سيرين والأوزاعي ومالك والشافعي<sup>(٢)</sup> قالوا: لا يجوز لها السفر بدون محرم إلا في سفر الفريضة كالحج، وسيأتي مناقشة قولهم في مسألة اشتراط المحرم للحج.

(١) شرح معاني الآثار (٢/ ١١٤).

(٢) اختلاف الحديث (١/ ٥١٣ - ٥١٤) والتمهيد (٢١/ ٥٠) والجواهر النقي (٥/ ٢٢٥).

**القول الخامس:** وهو مذهب إبراهيم النخعي والشعبي وطاوس وأحمد في المشهور عنه وابن المنذر والظاهرية<sup>(١)</sup> فإنهم قالوا: لا يجوز للمرأة أن تسافر مطلقاً سواء كان السفر قريباً أو بعيداً إلا إذا كان معها زوج أو ذو محرم لها، وأدلتهم:

عن ابن عباس سمعت النبي ﷺ يخاطب يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله، إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال: انطلق فحج مع امرأتك»<sup>(٢)</sup>.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم»<sup>(٣)</sup>.

**قال النووي:** قوله ﷺ: «لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم» وفي رواية: فوق ثلاث، وفي رواية: ثلاثة، وفي رواية: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعها ذو محرم، وفي رواية: لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعها ذو محرم منها أو زوجها، وفي رواية: نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين، وفي رواية: لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها ذو حرمة منها، وفي رواية: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم، وفي رواية: مسيرة يوم وليلة وفي رواية لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم، هذه روايات مسلم، وفي رواية لأبي داود: ولا تسافر بريداً، والبريد: مسيرة نصف

(١) الشرح الكبير (٣/ ١٩٩) التمهيد (٢١/ ٥٠) الجوهر النقي (٥/ ٢٢٥) سبل السلام (٣/ ١٩٩).  
(٢) البخاري في كتاب جزاء الصيد، باب: حج النساء، فتح (٤/ ١٨٦٢)، ومسلم في كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١/ ٥٤٩/ ٣٣٣٦).  
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١/ ٥٤٩/ ٣٣٣٠، ٣٣٣١).

يوم.

**قال العلماء:** اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين واختلاف المواطن، وليس في النهي عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم والليلة أو البريد.

**قال البيهقي:** كأنه عليه السلام سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم فقال: لا، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم؟ فقال: لا، وسئل عن سفرها يوماً؟ فقال: لا، وكذلك البريد فأدى كل منهم ما سمعه، وما جاء منها مختلفاً عن رواية واحد فسمعه في مواطن فروى تارة هذا وتارة هذا، وكله صحيح، وليس في هذا كله تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر ولم يرد عليه السلام تحديد أقل ما يسمى سفراً، فالحاصل أن كل ما يسمى سفراً تنهى عنه المرأة بغير زوج أو محرم سواء أكان ثلاثة أيام أم يومين أم يوماً أم بريدًا أم غير ذلك؛ لرواية ابن عباس المطلقة لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم، وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً<sup>(١)</sup>.

**قال المنذري:** الأخذ بأقل ما ورد هو الظاهر؛ لأن ما فوقه منهي عنه بالأولى، والتنصيص على ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم والليلة واليومين والليلتين لا ينافية؛ لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر، وغاية الأمر أن النهي عن الأكثر يدل بمفهومه على أن ما دونه غير منهي عنه، والنهي عن الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم.



(١) شرح صحيح مسلم (٩/ ١٠٢ - ١٠٤).



## اشتراط المحرم في سفر الحج

فيه قولان:

**الأول:** وهو قول ابن سيرين والأوزاعي ومالك ورواية عن أحمد والشافعي في المشهور عنه<sup>(١)</sup>: أنه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة، وجعلوه مخصوصاً من عموم الأحاديث بالإجماع، ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج، وأجيب بأن المجمع عليه إنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار<sup>(٢)</sup> واستدلوا بـ:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

٢ - أذن عمر رضي الله عنه لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف.

**قال ابن حجر:** من الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب لاتفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي ﷺ على ذلك، وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك، ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فإنما أباه من جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر، ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير العجوز التي لا تشتهي وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة، قال ابن دقيق العيد: الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر إلى

(1) الشرح الكبير (١٩٩/٣) ومنار السبيل (١٦٧/١) التمهيد (٥٠/٢١ - ٥٤)، وشرح النووي (١٠٣/٩ - ١٠٥).

(2) نيل الأوطار (١٤/٥).

المعنى، يعني مع مراعاة الأمر الأغلب، وتعقبوه بأن لكل ساقطة لاقطة والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط، قال: والمتعقب على الباجي، يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضًا إلى المعنى يعني فليس له أن ينكر على الباجي، وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح خلافه وقد احتج له بحديث عدي بن حاتم مرفوعاً «يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها...» الحديث، وهو في البخاري، وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز<sup>(١)</sup> وهو الدليل الآتي:

٣ - أخرج البخاري عن عدي بن حاتم قال: بينا أنا عند النبي ﷺ إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل فقال: يا عدي، هل رأيت الحيرة؟ قلت: لم أرها وقد أنبت عنها قال: فإن طالت بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله - قلت فيما بيني وبين نفسي فأين دعار طيء الذين قد سّعروا البلاد؟ - ولئن طالت بك حياة لتفتحن كنوز كسرى، قلت: كسرى بن هرمز! قال: كسرى بن هرمز، ولئن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج ملء كفه من ذهب أو فضة يطلب من يقبله منه فلا يجد أحداً يقبله منه، وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه وبينه ترجمان يترجم له، فليقولن له: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك؟ فيقول: بلى، فيقول: ألم أعطك مالاً وأفضل عليك؟ فيقول: بلى، فينظر عن يمينه فلا يرى إلا جهنم، وينظر عن يساره فلا يرى إلا جهنم، قال عدي: سمعت النبي ﷺ يقول: «اتقوا النار ولو بشقّة تمر» فمن لم يجد شقّة تمر فبكلمة طيبة» قال عدي: فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله، وكنت فيمن افتتح كنوز كسرى بن هرمز،

ولئن طالت بكم حياة لترون ما قال النبي أبو القاسم ﷺ يخرج ملء كفه<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** وهو مذهب الثوري وأهل الكوفة والحسن البصري والنخعي والأحناف -إلا إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاث عندهم- والمشهور من مذهب أحمد وقال به إسحاق وأبو ثور وابن المنذر<sup>(٢)</sup>.

**قالوا:** لا يجب الحج على المرأة إذا لم تجد محرماً وعدّوه من السبيل، ودليلهم:

١- عن ابن عباس سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» فقام رجل فقال: يا رسول الله، إن امرأتي خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، قال: «انطلق فحج مع امرأتك»<sup>(٣)</sup>.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «لا تسافر المرأة إلا ومعها ذو محرم»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن دقيق العيد: إن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ عموم شامل للرجال والنساء، وقوله ﷺ: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» مخصص لعموم الآية، ثم الحديث عام للشابة والعجوز.

**وقال جماعة من الأئمة:** يجوز للعجوز السفر من غير محرم؛ وكأنهم نظروا إلى

(1) رواه البخاري، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام (٣٥٩٥/٧٠٧/٧٠٦/٦).

(2) المصادر السابقة.

(3) سبق تخريجه في (ص١١٧).

(4) سبق تخريجه في (ص١١٧).

المعنى فخصصوا به العموم، وقيل: لا يخص بل العجوز كالشابة، وهل تقوم النساء الثقافات مقام المحرم للمرأة؟ فأجاز البعض مستدلاً بأفعال الصحابة، ولا تنهض حجة على ذلك لأنه ليس بإجماع، وقيل: يجوز لها السفر إذا كانت ذات حشم والأدلة لا تدل على ذلك<sup>(١)</sup>.

أما استدلالهم بحج نساء النبي ﷺ فيجاء عليه بما قاله العيني: «هذا جواب أبي حنيفة لحكام الرازي فإنه قال: سألت أبا حنيفة رحمه الله هل تسافر المرأة بغير محرم؟ فقال: لا نهى رسول الله أن تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها، قال حكاهم: فسألت العزمي، فقال: لا بأس بذلك، حدثني عطاء: أن عائشة كانت تسافر بلا محرم فأتيت أبا حنيفة فأخبرته بذلك، فقال أبو حنيفة: لم يدر العزمي ما روى، كان الناس لعائشة محرماً فمع أيهم سافرت فقد سافرت بمحرم، وليس الناس لغيرها من النساء كذلك، ولقد أحسن أبو حنيفة في جوابه هذا؛ لأن أزواج النبي كلهن أمهات المؤمنين، وهم محارم لهن؛ لأن المحرم من لا يجوز له نكاحها على التأييد، فكذلك أمهات المؤمنين حرام على غير النبي إلى يوم القيامة، والعزمي هو محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان الراوي الكوفي فيه مقال»<sup>(٢)</sup>.

**وقال ابن المنذر:** تركوا القول بظاهر الحديث واشتراط كل واحد منهم شرطاً لا حجة معه عليه، واحتجوا بأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة، وقال لعدي بن حاتم: «يوشك أن تخرج الطعينة تؤم البيت لا جوار معها لا تخاف إلا الله» ولأنه سفر واجب فلم يشترط له المحرم كالمسلمة إذا تخلصت من أيدي الكفار.

(1) سبل السلام (٩١/١).

(2) عمدة القاري (٢٢٠/١٠).

ولنا ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا ومعها ذو محرم»<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم» فقام رجل فقال: يا رسول الله، إني كنت في غزوة كذا وانطلقت امرأتي حاجّة، فقال رسول الله ﷺ: «انطلق فحج مع امرأتك»<sup>(٢)</sup> متفق عليهما، وروى ابن عمر وأبو سعيد رضي الله عنهما نحوه من حديث أبي هريرة، قال أبو عبد الله: أما أبو هريرة فيقول يوم وليلة، ويروى عن أبي هريرة: لا تسافر سفراً أيضاً، وأما حديث أبي سعيد فيقول: ثلاثة أيام، قلت: ما تقول أنت؟ قال: لا تسافر سفراً قليلاً ولا كثيراً إلا مع ذي محرم، وروى الدارقطني بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا تحجن امرأة إلا ومعها ذو محرم»<sup>(٣)</sup> وهذا نص صريح في الحكم؛ ولأنها أنشأت سفراً في دار الإسلام فلم يجز بغير محرم كحج التطوع، وحديثهم محمول على الرجل بدليل أنهم شرطوا خروج غيرها معها فجعل ذلك الغير المحرم الذي بينه النبي ﷺ في أحاديثنا أولى مما اشترطوه بالتحكم من غير دليل، ويحتمل أنه أراد أن الزاد والراحلة توجب الحج مع كمال بقية الشروط، ولذلك اشترطوا تخلية الطريق وإمكان المسير وقضاء الدين ونفقة العيال، واشترط مالك إمكان الثبوت على الراحلة وهي غير مذكورة في الحديث، واشترط كل واحد منهم شرطاً في محل التزاع من عند نفسه لا من كتاب ولا سنة، فما ذكره النبي ﷺ أولى بالاشتراط، ولو قدر التعارض فحديثنا أصح وأخص وأولى بالتقدم، وحديث عدي يدل على وجود السفر لا على جوازه؛ ولذلك لم يجزه في غير الحج المفروض ولم يذكر فيه خروج غيرها معها،

(1) سبق تخريجه في (ص ١١٧).

(2) سبق تخريجه في (ص ١١٧).

(3) أخرجه الدارقطني (٢/٢٢٣)، وذكره الحافظ في الفتح (٤/٨٩)، ثم قال: والحفوظ مرسل عكرمة.

وأما الأسيرة إذا تخلصت من أيدي الكفار فإن سفرها سفر ضرورة لا يقاس عليه حالة الاختيار؛ ولذلك تخرج فيه وحدها؛ ولأنها تدفع ضرراً متيقناً بتحمل الضرر المتوهم فلا يلزم تحمل ذلك من غير ضرر أصلاً<sup>(١)</sup>.




---

(١) الشرح الكبير (٣/١٩٩).

## حالات جواز سفر المرأة بغير محرم

سفر الضرورة<sup>(١)</sup>:

قال الشوكاني: يجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب، والمخافة على نفسها، ولقضاء الدين، ورد الوديعة، والرجوع من النشوز، وهذا مجمع عليه.

## جواز السفر القليل بغير محرم:

ودليل ذلك حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - في نقلها النوى على رأسها، ففي البخاري عن أسماء قالت: كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ على رأسي وهي مني على ثلثي فرسخ وقال أبو ضمرة عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضاً من أموال بني النضير<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني: هو حجة في سفر المرأة اليسير بغير محرم<sup>(٣)</sup>.



- 
- (1) شرح النووي لصحيح مسلم (١١/ ١٠٢).
  - (2) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب: الغيرة (٩/ ٢٣٠/ ٥٢٢٤)، ومسلم، كتاب السلام، باب: جواز إرداف الأجنبية إذا أعيت (٢/ ٩٦٤ - ٩٤٧/ ٥٨٢١).
  - (3) نيل الأوطار (٦/ ٤٣)، وانظر التمهيد (٢١/ ٥٢).

## المسألة السادسة والعشرون

نفقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها

هل للمرأة الرشيدة التبرع في مالها بغير إذن زوجها؟

فيه ثلاثة أقوال:

الأول: لها ذلك مطلقاً بلا قيد، وهو مذهب الجمهور أبي حنيفة والشافعي وإحدى الروایتين عن أحمد<sup>(١)</sup>.

ودليلهم على ذلك:

أولاً: من القرآن الكريم:

١ - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ زُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

٢ - قوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

٣ - قوله ﷺ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ خِلَّةٍ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

ووجه الدلالة فيها ما قاله الشافعي - رحمه الله - في الأم: «فإن قال قائل: المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطي المرأة من مالها بغير إذن زوجها، قيل له: كتاب الله ﷻ في أمره بالدفع إلى اليتامى إذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت؛ لأن من أخرج الله ﷻ من الولاية لم يكن لأحد أن يلي عليه إلا بحال يحدث له من سفه وفساد، وكذلك الرجل والمرأة، أو حق يلزمه لمسلم في ماله، فأما ما لم يكن

(1) الأم (٢٤٧/٣)، والكاظمي (١٠٦/٢)، وشرح معاني الآثار (٣٥٠/٤)، (٣٥٣).



هكذا فالرجل والمرأة سواء، فإن فرقت بينهما فعليك أن تأتي ببرهان على فرقك بين المجتمع».

**فإن قال قائل:** فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطي من مالها شيئاً بغير إذن زوجها قيل: قد سمعناه، وليس بثابت فلا يلزمنا أن نقول به، والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول.

**فإن قال:** فاذكر القرآن.

**قلنا:** الآية التي أمر الله ﷻ بدفع أموالهم إليهم، وسوى فيها بين الرجل والمرأة، ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم.

فإن قال: أفتجد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا؟ قيل: نعم، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصِّفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فدلّت هذه الآية: على أن على الرجل أن يسلم إلى المرأة نصف مهرها، كما كان عليه أن يسلم إلى الأجنبية من الرجال ما وجب لهم، ودلت السنة على أن المرأة مسلطة على أن تعفو من مالها وندب الله ﷻ إلى العفو، وذكر أنه أقرب للتقوى، وسوى بين المرأة والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفوّه إذا دفع المهر كله، وكان له أن يرجع بنصفه فعفاه جاز، وإذا لم يدفعه فكان لها أن تأخذ نصفه فعفته جاز لم يفرق بينهما في ذلك.

وقال ﷻ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء: ٤] فجعل في إيتائهن ما فرض لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه إليهن دفعهم إلى غيرهم من

الرجال ممن وجب له عليهم حق بوجه، وحل للرجال أكل ما طاب نساؤهم عنه نفساً كما حل لهم ما طاب الأجنيون من أموالهم عنه نفساً، وما طابوا هم لأزواجهم عنه نفساً لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم، والأجنيين غيرهم وغير أزواجهم فيما أوجبه من دفع حقوقهن، وأحل ما طبن عنه نفساً من أموالهن، وحرّم من أموالهن ما حرّم من أموال الأجنيين فيما ذكرت<sup>(١)</sup>.

### الأدلة من السنة:

١- عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يقول أشهد على رسول الله ﷺ لصلى قبل الخطبة قال: ثمّ خطب فرأى أنّه لم يسمع النساء فأتاهنّ فذكرهنّ ووعظهنّ وأمرهنّ بالصدقة وبلالٌ قائلٌ بثوبه فجعلت المرأة تلقي الخاتم والخرص والشيء<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «وفي هذا الحديث جواز صدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، ولا يتوقف ذلك على ثلث مالها، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال مالك: لا يجوز الزيادة على ثلث مالها إلا برضاء زوجها، ودليلنا من الحديث أن النبي ﷺ لم يسألن آستان أزواجهن في ذلك أم لا؟ وهل هو خارج من الثلث أم لا؟ ولو اختلف الحكم بذلك لسأل.

وأشار القاضي -يعني القاضي عبد الوهاب المالكي- إلى الجواب عن مذهبهم بأن الغالب حضور أزواجهن فتركهم الإنكار يكون رضاء بفعلهن وهذا الجواب ضعيف أو باطل؛ لأنهن كن معتزلات لا يعلم الرجال من المتصدقة منهن من غيرها،

(1) الأم (٢٤٧/٣).

(2) رواه البخاري كتاب العلم، باب: عظة الإمام النساء وتعليمهن (١/٩٢/٩٨)، ومسلم كتاب صلاة العيدين (١/٣٤٥/٢٠٨٢).

ولا قدر ما يتصدق به، ولو علموا فسكوتهم ليس إذناً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: «وفي هذا الحديث جواز صدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، وأن الصدقة تمحو كثيراً من الذنوب التي تدخل النار»<sup>(٢)</sup>.

وقال العيني: «فيه جواز صدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، ولا يتوقف في ذلك على ثلث مالها»<sup>(٣)</sup>.

٢- عن زينب امرأة عبد الله<sup>(٤)</sup> قالت: كنت في المسجد فرأيت النبي ﷺ فقال: «تصدقن ولو من حليكن»، وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها قال: فقالت لعبد الله: سل رسول الله ﷺ أيجزي عني أن أنفق عليك وعلى أيتامي في حجري من الصدقة؟ فقال: سلي أنت رسول الله ﷺ، فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي، فمر علينا بلال فقلنا: سل النبي ﷺ أيجزي عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري؟ وقلنا: لا تخبر بنا فدخل فسأله فقال: «من هما؟» قال: زينب، قال: «أي الزينب؟» قال: امرأة عبد الله، قال: «نعم لها أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة»<sup>(٥)</sup>.

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧٣/٦).

(2) فتح الباري لابن حجر (١٩٣/١) بتصرف يسير.

(3) عمدة القاري (١٢٤/٢).

(4) هي الصحابية الفاضلة زينب بنت معاوية وقيل بنت أبي معاوية روت عن النبي ﷺ وعن زوجها ابن مسعود وعن عمر روى عنها ابنها أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود وبسر بن سعيد وعبيد بن السباق وغيرهم وحديثها في الصحيحين انظر الإصابة (١١٢٥١) وتهذيب الكمال (٧٨٤٩).

(5) صحيح البخاري في كتاب الزكاة، باب: الزكاة على الزوج والأيتام فتح (٣٨٤/٣) - (١٤٦٦/٣٨٥)، وليس في إخبار بلال عن المرأتين كذب، ولا خيانة أمانة؛ لأن النبي ﷺ سأله عنهن فلا يسعه ترك الجواب.

**قال الطحاوي:** «فقد أباحها رسول الله ﷺ الصدقة بجليها على زوجها وعلى أيتامه ولم يأمرها باستثماره فيما تصدق به على أيتامه، وفي هذا الحديث أيضاً أن رسول الله ﷺ وعظ النساء فقال: تصدقن ولم يذكر في ذلك أمر أزواجهن فدل ذلك أن لهن الصدقة بما أردن من أموالهن بغير أمر أزواجهن»<sup>(١)</sup>.

٣- أخرج البخاري ومسلم: من طريق كريب مولى ابن عباس أن ميمونة بنت الحارث -رضي الله عنهما- أخبرته أنها اعتقت وليدة ولم تستأذن النبي ﷺ فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أنني اعتقت وليدتي؟ قال: «أو فعلت؟» قالت: نعم، قال: «أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك»<sup>(٢)</sup>.

قال الطحاوي: «فلو كان أمر المرأة لا يجوز في مالها بغير إذن زوجها لرد رسول الله ﷺ عتاقها وصرف الجارية إلى الذي هو أفضل من العتاق، فكيف يجوز لأحد ترك آيتين من كتاب الله ﷻ وسنن ثابتة عن رسول الله ﷺ متفق على صحة مجيئها إلى حديث شاذ لا يثبت مثله؟! ثم النظر من بعد يدل على ما ذكرنا؛ وذلك أنا رأيناهم لا يختلفون في المرأة في وصاياها من ثلث مالها أنها جائزة من ثلثها كوصايا الرجال، ولم يكن لزوجه عليها في ذلك سبيل ولا أمر، وبذلك نطق الكتاب العزيز قال الله ﷻ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء:

(1) شرح معاني الآثار (٤/٣٥١).

(2) رواه البخاري كتاب الهبة وفضلها، باب: هبة المرأة لغير زوجها وعتقها (٥/٢٥٧/٢٥٩٢)، ومسلم كتاب الزكاة، باب: فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج (٥/٢٥٧/٢٥٩٠).

[١٢]، فإذا كانت وصاياها في ثلث مالها جائزة بعد وفاتها فأفعالها في مالها في حياتها أجوز من ذلك، فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد -رحمة الله عليهم أجمعين-<sup>(١)</sup>.

٤- أخرج البخاري ومسلم حديث: عن أسماء -رضي الله عنها- قالت: قلت: يا رسول الله، ما لي مالٌ إلّا ما أدخل عليّ الزبير فأتصدّق؟ قال: «تصدّقني ولا توعي فيوعي عليك»<sup>(٢)</sup>.

يدل على أن للمرأة التي لها زوج أن تتصدق بغير إذن زوجها<sup>(٣)</sup>.

قال في الفتح وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** من قال لا يجوز للمرأة شيء من مالها ولا الصدقة به دون إذن زوجها، وهو مروي عن أنس، وقال به الليث والحسن البصري وهو الرواية الثانية عن أحمد<sup>(٥)</sup>، وأدلتهم:

١- عن عبد الله بن يحيى رجلٌ من ولد كعب بن مالك عن أبيه عن جدّه أن جدّته خيرة امرأة كعب بن مالك أتت رسول الله ﷺ بحليٍّ لها فقالت: إنّي تصدّقت بهذا، فقال لها رسول الله ﷺ: «لا يجوز للمرأة في مالها إلّا بإذن زوجها فهل استأذنت كعباً» قالت: نعم، فبعث رسول الله ﷺ إلى كعب بن مالك زوجها فقال: «هل

(1) شرح معاني الآثار (٣٥٣/٤).

(2) رواه البخاري كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: هبة المرأة لغير زوجها وعقتها (٢٥٧/٢٥٩٠)، ومسلم كتاب الزكاة، باب: الحث على الإنفاق وكراهة الإحصاء (٤٠٤/١ - ٤٠٥/٢٤٢٢، ٢٤٢٣).

(3) عمدة القاري (١٥/١٣).

(4) عون المعبود (٣٣٥/٩ - ٣٣٦).

(5) الكافي (١٠٦/٢) وعمدة القاري (١٥١/١٣).

أذنت خيرة أن تتصدق بجليها؟» فقال: نعم، فقبله رسول الله ﷺ منها<sup>(١)</sup>.

والجواب عنه: أنه حديث ضعيف لا تقوم به الحجة.

٢ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك زوجها عصمتها»<sup>(٢)</sup>.

قال الشوكاني في النيل: «وقد استدلل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطي عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة». وحكي مذاهب العلماء في المسألة.

**قال البيهقي:** الطريق في هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح، ومن أثبت أحاديث عمرو بن شعيب لزمه إثبات ذا، إلا أن الأحاديث التي مضت في الباب

(1) رواه ابن ماجة كتاب الهبات، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (٢/٨٩٨/٢٣٨٩)، والطبراني في الكبير (٢٤/٢٥٤/٦٥٤)، والأوسط (٨/٣٥٢/٨٦٧٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/١٢٦/٣٣٤٧) دار الراية بالرياض، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣٥١) كلهم من طرق عن الليث بن سعد عن عبد الله بن يحيى الأنصاري - رجل من ولد كعب بن مالك - عن أبيه عن جده عن خيرة به. وعبد الله بن يحيى: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/٥٩) وذكره البخاري أيضاً في التاريخ (٥/٢٣٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وقال ابن حجر في التقریب: مجهول، وأبوه: مجهول أيضاً. قاله ابن حجر في اللسان (٧/٤٣٩)، وفي التقریب.

وعلى هذا فالإسناد ضعيف ضعفاً شديداً، وقد قال الطحاوي: حديث شاذ لا يثبت، وقال ابن عبد البر: ضعيف لا تقوم به حجة، وقال البوصيري: في إسناده يحيى وهو غير معروف في أولاد كعب، وضعفه الألباني من حديث كعب بن مالك كما في الصحيحة (٢/٣٩٨ - ٣٩٩/٨٢٥)، ولكن صححه لورود معناه من طرق أخرى إسناده حسن كما في الصحيحة (٢/٣٩٨)، وكذا في الجامع الصغير (٢/١٢٦٣/٧٦٢٥، ٧٦٢٦).

(2) رواه أبو داود كتاب البيوع، باب: في عطية المرأة بغير إذن زوجها (٣/٢٩١ - ٢٩٢/٣٥٤٦، ٣٥٤٧)، والنسائي كتاب العمري، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (٦/٢٧٨، ٢٧٩).

قبله أصح إسناداً، وفيها وفي الآيات التي احتج بها الشافعي - رحمه الله - دلالة على نفوذ تصرفها في مالها دون الزوج فيكون حديث عمرو بن شعيب محمولاً على الأدب والاختيار<sup>(١)</sup>.

٣- وعن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس لامرأة أن تنتهك من مالها شيئاً إلا بإذن زوجها إذا ملك عصمتها»<sup>(٢)</sup>.

قال العيني: «وقد اختلف العلماء في المرأة المالكة لنفسها الرشيدة ذات الزوج على قولين: أحدهما: أنه لا فرق بينها وبين البالغ الرشيد في التصرف وهو قول الثوري والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي، والقول الآخر: لا يجوز لها أن تعطي من مالها شيئاً بغير إذن زوجها روي ذلك عن أنس وطاوس والحسن البصري، وقال الليث: لا يجوز عتق الزوجة وصدقها إلا في الشيء اليسير الذي لا بد منه من صلة الرحم أو ما يتقرب به إلى الله - تعالى -، وقال مالك: لا يجوز عطاؤها بغير إذن زوجها إلا من ثلث مالها خاصة قياساً على الوصية<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: وهو «يجوز لها ذلك في حدود الثلث فقط، وهو مذهب الإمام مالك وروي عن طاوس».

قال في المدونة: وقال مالك: لا يجوز لها إذا زادت على الثلث قليل ولا كثير لا ثلث ولا غيره، وكل ما فعلته المرأة ذات الزوج من معروف في مالها أو تصدقت أو وهبت أو أعتقت أو تكفلت فكان ذلك أكثر من الثلث لم يجز منه قليل ولا كثير

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٦/٦٠).

(٢) سبق تخريجه في الحديث قبل السابق.

(٣) عمدة القاري (١٣/١٥١).

في قول مالك<sup>(١)</sup>.

والراجح من هذه الأقوال هو قول الجمهور لقوة أدلته، وموافقته للقياس والفطرة، والعقل والنقل، والله -تعالى- قد سوي بين الرجل والمرأة في عامة التكاليف إلا ما قام الدليل الصحيح الصريح علي اختصاص المرأة به أو الرجل.



(1) المدونة الكبرى (١٢٣/٤).



# اختبرتك لك من الترات



في هذا المبحث حاولت جهد الطاقة أن أقرب لك طريقة التعليم وقد جعلتها أقسامًا:

أولًا: القراءة الإجبارية والتي يتحقق بها فرض العين من العلوم اللازمة فأول ما تجب العناية به.

١- القرآن الكريم حفظًا وتلاوة وتدبرًا وتحاكمًا واستشفاءً؛ فإن أكثر بلايا الأمة بسبب إعراضها عن القرآن الكريم في الصور التي ذكرتها مجتمعة أو في أغلبها، ومهما أهملنا من شيء من ذلك فإننا نشقى بمقدار ما نهمّل، والقرآن سهل قد يسره الله للذكر، ووجد في صفوف أطفال الأمة بنين وبنات من يحفظ دون العاشرة بالملئات بل الألوف.

والقرآن ممتع: ففي قراءته نشاط الروح، وشفافية النفس، وصيانة العقل وقوته، ولا يوجد علي مدار التاريخ من حفظة القرآن من أصيب في عقله، أثبتت ذلك جملة من الدراسات الطبية المعاصرة.

وعماره للقلب بالحياة؛ فإن القلب الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الحارب كما قال ابن عباس وغيره من السلف.

٢- العقيدة: عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، وهي بشرح الشيخ أحمد النقيب علي موقع الأكاديمية الإسلامية التابع لقناة المجد.

٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة، والعقيدة لحافظ حكيم.

المأمول من معارج القبول، لحافظ حكيم، اختصار وتهديب د/ بدران العياري.

٣- الفقه: عمدة الفقه، لابن قدامة المقدسي.

وتدرس: أبواب الطهارة والصلاة والصيام والحضانة والنفقة والعدة، والوقف، والهبة؛ لأنها الأهم، وهو مشروح علي موقع الأكاديمية الإسلامية.

صفة صلاة النبي ﷺ، وأحكام الجنائز كلاهما للألباني.

تيسير أحكام الحيض للنساء، لمحمد حسن عبد الغفار.

#### ٤- الحديث: كتاب رياض الصالحات.

جمع فيه مؤلفه خطاب النبي ﷺ الخاص بالمرأة من جميع الأحاديث الصحيحة الماثورة في دواوين السنة، ورتبه علي الأبواب مع تعليقات يسيرة، فكان النبي ﷺ يخاطبك وحدثك.

#### ٥- الأذكار: كتاب الوابل الصيب من الكلم الطيب، لابن القيم.

وهو من أجل كتب الأذكار وأجملها؛ إذ قدم المصنف -رحمه الله- لكتابه بمقدمة رائعة في العبودية استغرقت عشر صفحات تقريباً، وذكر أكثر من مائة فائدة للذكر وختمه بالأذكار الموظفة «اليوم والليلة والدخول والخروج والنوم واليقظة... الخ».

#### ٦- الأخلاق: مختصر منهاج القاصدين، لابن قدامة المقدسي.

وهو من أفضل مختصرات الإحياء، ومثله بل أرقى لباب إحياء علوم الدين اختصره أبو حامد الغزالي نفسه، ورب البيت أدري بما فيه «وهو من مطبوعات المحدثين طبع علي ثلاث نسخ خطية منهم نسخة عليها خط أبي حامد -رحمه الله-».

#### ٧- كتب التربية:

أ- الداء والدواء.

ب- حادي الأرواح إلي بلاد الأفراح.

ج- إغاثة اللفهان.

د- تحفة الودود بأحكام المولود، لابن القيم.

وهو مفيد في معرفة حق المولود منذ أول وهلة وما لم تقدمي لمولودك حقه في هذا الوقت فأجدر بك أن تضعيه بعد ذلك، مع فوائد في ثنايا الكتاب يطول الوصف لها.

هـ- عودة الحجاب، للداعية المجدد الشيخ محمد إسماعيل -حفظه الله-.

وهو من أجل كتب المرأة في العصر الحديث، وينبغي العكوف عليه قراءة وتعليماً، خاصة في قسم الأدلة، وهو يقع في ثلاثة مجلدات كبار، الأول منه في بيان معركة السفور والحجاب... واستوعب الكلام علي القضايا الفكرية المتعلقة بالحجاب كقضية صراع بين الحق والباطل، ونفي الشبهات ومواطن تكريم الإسلام للمرأة وسبل وقايتها والمحافظة عليها، وكشف مخططات الأعداء ومؤامراتهم.

والثاني بعنوان: المرأة بين تكريم الإسلام وإهانة الجاهلية.

والثالث في أدلة الحجاب، ويعني أدلة وجوب تغطية الوجه مع استيفاء الأدلة ومناقشة مذهب القائلين بالجواز، ثم الإجابة علي الشبهات المثارة حول هذه القضية «قضية وجوب تغطية الوجه».

٨- ومن المسموعات الجيدة العظيمة النفع:

سلسلة محو الأمية التربوية، للشيخ المجدد محمد إسماعيل -حفظه الله- وهي تقع في ١٨ شريطاً يحتاجها كل أب وأم غيورين علي إخراج أولادها للمجتمع بصورة ترضي الله ﷻ.

## ٩- التفسير: وهو قسمان:

أ- قسم يتعلق بالفهم العام للآيات القرآنية، ويجزئ فيه ما تيسر من كتب التفسير المعاصرة، وأرشد منها: أيسر التفاسير لأبي بكر الجزائري، أو عمدة التفاسير لأحمد شاكر وهو اختصار جيد لتفسير ابن كثير، أو تفسير السعدي.

ب- القسم الثاني: تفسير يعتمد إلى تحصيل قدر جيد من التدبر القرآني، ويسهم في هذا الباب: تفسير الجلالين مع النسفي أو البيضاوي، وهذه الطريقة لا تعني بالنصوص وأقوال السلف كثيراً، فهذه متوفرة في كتب التفسير بالمأثور، كابن كثير ومختصراته التي أشرت إليها في الطريقة الأولى، وإنما تهتم باللغة والغريب، والبلاغة، وتعميق الفهم لآيات الكتاب من خلال وضع الافتراضات، وإثارة التساؤلات، ولماذا أثر هذا التعبير علي غيره؟ إلى غير ذلك مما يعين علي التدبر في فهم آيات القرآن الكريم.

وهي الطريقة التي يعتمدها منذ عشر سنوات تقريباً شيخنا المبارك الشيخ المصلح محمد إسماعيل -حفظه الله- في درسه الأسبوعي، وقد انتهى من معظم القرآن الكريم.

فيمكن الاستفادة من الكتاب مع الاستعانة بدروس الشيخ المسجلة في المواقع الإسلامية.

١٠- الدعوة: وهي مهمة للمرأة المسلمة فإن للنساء دور في الدعوة لا يقوم به الرجال من غشيان مجالس النساء، ومحاوره المدعوات، ودفع الشبهات، ومعايشة مشاكل الجدد، والتوسط في التزويج، وتوصيل المعونات للأسر المحتاجة، والإشراف علي العمل النسوي في الجمعيات الخيرية إلى غير ذلك كثير، ولذا تعين علي المساهمات في عمل الدعوة مدارس ما يعمق الفهم، ويعين علي مواصلة الطريق،

والقناعة بما في يدها من نور الوحيين، والوقوف علي مثالب الحضارة الغربية،  
وأساليب الغزو الفكري، وأرشح لهذا:

أ- أصول الدعوة، لعبد الكريم زيدان، وثقافة الداعية، للدكتور القرضاوي.

ب- مجموعات الداعية المبدع محمد أحمد الراشد، سلسلة إحياء فقه الدعوة:  
المنطلق والعوائق والرقائق «حبذا لو يقوم لها أحد بالاختصار والتهديب ويقرب  
لغتها لمجموع الدعاة؛ لكون لغتها لا تناسب إلا طائفة معينة من الدعاة لا كلهم  
فضلاً عن النساء».

سلسلة رسائل العين: معا نترقى نحو المعالي، صناعة الحياة، وتقرير ميداني، ولا  
يعنيني هنا كتابات تلميذه عادل الشويخ فإن بينهما بوناً شاسعاً.

ثانيًا : القراءة الحرة:

واقصرت هنا علي كتب المرأة عمومًا في قضايا متفرقة منها:

١ - المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، للدكتور عبد الكريم زيدان، ويقع في عشرة مجلدات، ونال به مؤلفه جائزة الملك فيصل.

٢ - ففروا إلي الله.

٣ - يا فتاة الإسلام اقربي حتى لا تخدعي، الشيخ/ صالح بن إبراهيم البليهي.

٤ - المرأة في القصص القرآني، لأحمد محمد الشرقاوي.

٥ - التبرج، للأستاذة نعمت صدقي، وهو علي صغره يحكي تجربة صادقة للكاتبة، وفيه نفع.

٦ - المتبرجات، للزهراء فاطمة بنت عبد الله.

٧ - مواقف نسائية مشرفة، لنجيب العامر.

٨ - المرأة المسلمة بين موضوعات التغيير وموجات، التغير د/ فؤاد عبد الكريم.

٩ - أخبار النساء - المنسوب إلى الإمام ابن الجوزي.

١٠ - حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، العلامة/ محمد ناصر الدين

الألباني - مع التنبيه إلي أن مذهب الشيخ هو استحباب ستر الوجه لا وجوبه-، مع تشنيع الشيخ علي مخالفه، يرى هذا في أول وهلة من هذا العنوان: «الرد المفحم علي من خالف العلماء وتشدد وتعصب، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب، ولم يقنع بقولهم: «إنه سنة ومستحب».

وغاية ما عند الشيخ من أدلة فصل فيها في هذا النزاع هو تحسين حديث أسماء: إن المرأة إذا بلغت المحيض لا يحل لها إلا أن تظهر هذا وهذا وأشار إلي وجهه وكفيه.

معتمداً في تحسين الحديث علي تحسين حال ابن لهيعة، مع أن في الحديث عللاً أخرى غير ابن لهيعة، منها ضعف سعيد بن بشير الراوي عن خالد بن دريك عن عائشة ومنها الانقطاع؛ لأن خالد لم يدرك عائشة.

وقد ناقش الشيخ مناقشة علمية هادئة عميقة الأخ الفاضل الشيخ طارق عوض الله في كتابه: «النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء» فليراجع فإنه بحث نفيس.

إضافة إلي أن الشيخ الألباني -رحمه الله- قد صادر آراء أئمة الإسلام في القديم والحديث وهم بالعشرات فيهم أمثال ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ممن أفتوا بوجوب تغطية الوجه، وسماهم من خلال عنوان كتابه: متعصبين، ومتشددين.

١١- الإسفار عن الحق في مسألة السفور والحجاب، الدكتور/ محمد تقي الدين الهاللي، سلسلة مقالات بمجلة الجامعة السلفية بالهند.

١٢- إعداد المرأة المسلمة، الدكتور/ السيد محمد علي نمر.

١٣- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، الأستاذ/ عمر رضا كحالة.

١٤- إلى كل أب غيور يؤمن بالله، الدكتور/ عبد الله ناصح علون.

١٥- إلى كل فتاة تؤمن بالله، الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي.

١٦- تبرج الحجاب - الشيخ محمد بن حسان.

١٧- تحريم الخلوة بالأجنبية والاختلاط المستهتر -الدكتور/ محمد بن لطفي



الصباغ.

- ١٨- تفسير سورة النور - شيخ الإسلام أحمد بن تيمية.
- ١٩- تفسير سورة النور - الأستاذ الشيخ أبو الأعلى المودودي.
- ٢٠- الحجاب - الأستاذ أبو الأعلى المودودي.
- ٢١- حجاب المرأة في الإسلام - محمد فؤاد البرازي.
- ٢٢- حجاب المرأة ولباسها في الصلاة - شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، بتحقيق الألباني - مكتبة السنة المحمدية.
- ٢٣- حقوق المرأة في الإسلام - العلامة أبو بكر الجزائري.
- ٢٤- خطر التبرج والاختلاط - الأستاذ عبد الباقي رمضون.
- ٢٥- الرسالة الأمينة في اللباس والزينة - الأستاذ درويش مصطفى حسن.
- ٢٦- رسالة الحجاب - العلامة محمد بن صالح العثيمين.
- ٢٧- رسالة الحجاب في الكتاب والسنة - الشيخ عبد القادر بن حبيب الله السندي - مطابع دار الثقافة - مكة - الزاهر - ١٣٩٧هـ.
- ٢٨- السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين - العلامة محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري.
- ٢٩- الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور - الشيخ حمود بن عبد الله التويجري.
- ٣٠- صون المكرمات برعاية البنات - الأستاذ جاسم الفهيد الدروسي.
- ٣١- فصل الخطاب في المرأة والحجاب - الشيخ أبو بكر الجزائري.

٣٢- فصل الخطاب في مسألة الحجاب والنقاب - الأستاذ درويش مصطفى

حسن.

٣٣- قولي في المرأة ومقارنته بأقوال مقلدة الغرب - الشيخ مصطفى صبري.

٣٤- اللباس والزينة في الشريعة الإسلامية - الدكتور محمد عبد العزيز عمرو.

٣٥- المؤامرة على المرأة المسلمة - الدكتور السيد محمد فرج.

٣٦- ماذا عن المرأة؟ - الدكتور نور الدين عنتر.

٣٧- المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها - الأستاذ عبد الله عفيفي.

٣٨- المرأة العصرية وصفاتها المنافية للإسلام - الشيخ محمد الزمزمي الغماري.

٣٩- المرأة المسلمة - الشيخ وهي سليمان غاوجي الألباني.

٤٠- المرأة المسلمة [ضمن سبع رسائل للمرأة المسلمة] - الشيخ حسن البنا-

بتحقيق الألباني.

٤١- مسئولية المرأة المسلمة - الشيخ عبد الله جار الله.

### ثالثاً : التعليم بالسماع:

وهذه الطريقة من أيسر وأنفع الطرق لمن لم يكن لها صبر علي القراءة، أو لا تستطيع الخروج لدروس العلم، أو تخرج لكن لا تقدر علي المتابعة، والذي أراه الآن أن الساحة تعج بمئات الأشرطة، والأقراص المدججة (CD) فضلاً عما تبثه القنوات الإسلامية من برامج ودروس، والزمان أشرف من أن يضيع في التتبع، أو السماع غير المدروس والمنظم، بل الواجب الاستفادة من الفرص المتاحة، والوقت الطويل الضائع لتخرج المرأة بعد شهر أو شهرين من السماع المنظم، وقد حصلت علماً يري (وليست ثقافة تنقضي بها المجالس).

وقد قامت قناة المجد بجهد مشكور مبارك خلال السنوات الثلاث الماضية ووضعت علي موقعها جميع الكتب التي تم شرحها بصوت الشيخ المحاضر، ووضعت مادة الكتاب المشروح مكتوبة أيضاً، وهذا مسرد بالمواد الموجودة وأسماء المشايخ المحاضرين، وأنا أعلم أن بعض هذه المواد قد لا تحتاجها المرأة في حياتها العملية، وإنما وضعتها للتنبيه، ومزيد الفائدة.

#### \* كتب الاعتقاد.

- شرح مجمل أصول أهل السنة، للدكتور ناصر العقل.
- الأصول الثلاثة، للإمام محمد بن عبد الوهاب، بشرح الشيخ محمد حسان.
- عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، بشرح الدكتور أحمد النقيب.
- شرح لمعة الاعتقاد، لابن قدامة المقدسي، للدكتور ناصر العقل.
- كتاب التوحيد الذي هو حق الله علي العبيد، بشرح الدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.
- العقيدة الطحاوية، بشرح الدكتور عبد العزيز بن محمد العبيد اللطيف.
- التفسير: المنهج المقرر تفسير ابن كثير وشرح منه:
- تفسير سورتي الكهف ومريم، للشيخ الدكتور عبد العظيم بدوي.
- تفسير سورتي طه والأنبياء، للشيخ الدكتور عبد البديع أبي هاشم.
- ومن أول الحج إلي الشعراء، للشيخ الدكتور عبد الله شاکر الجنيد.
- علوم القرآن: ست عشرة محاضرة، للشيخ الدكتور محمد الخضير.
- شرح مقدمة أصول التفسير، لشيخ الإسلام ابن تيمية، بشرح الشيخ

الدكتور مساعد الطيار .

- اللغة العربية - شرح المقدمة الآجرومية، للدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهن.

- شرح البلاغة الواضحة لعلي الجارم، للدكتور ناصر بن عبد الرحمن.

- شرح قطر الندي وبل الصدي، لابن هشام، للدكتور محمد السبيهن.

- الحديث الشريف - شرح عمدة الأحكام لابن قدامة، لفضيلة الشيخ مصطفى محمد، والدكتور محمد يسري.

- مصطلح الحديث - شرح نخبة الفكر، للشيخ سعد الحميد.

- شرح الباعث الحثيث، للشيخ/ طارق عوض الله.

- الفقه - شرح عمدة الفقه.

- أصول الفقه - شرح متن الورقات لأبي المعالي الجويني، للدكتور عياض السلمي.

- القواعد الفقهية، للدكتور عبد المحسن بن عبد الله الزامل.

- القواعد الفقهية لعزت الدعاس، شرح الدكتور عبد المحسن الزامل.

- مقاصد الشريعة الإسلامية، للدكتور عياض السلمي.

- المواريث: شرح متن البرهانية في علم الفرائض، للشيخ علاء عامر، وقد أبدع -حفظه الله- في طريقة تعليمها بما لفت أنظار الكثيرين من المتعلمين والمراقبين.

فهذه جملة من علوم الإسلام منها ما هو فرض عين كالعقيدة والفقه المتعلق

بإصلاح العبادات من طهارة وصلاة وصيام، ومنها ما هو فرض كفاية قام بشرحها ثلة من أفاضل مشايخ العالم الإسلامي من مصر والسعودية، وقام بتسجيلها، وكتابتها، ووضعها علي موقع الأكاديمية:

(eslam academy.net) كثير من الجنود المجهولين -أعظم الله لهم المثوبة والأجر- ولا تزال الدروس مستمرة يمكن متابعتها وتحصيلها بسهولة ويسر.

هذا ما أردت إيصاله إليك لتنهضي من رقتك، وتنبهي من غفوتك؛ فالزمان شريف، ولا يندم المرء يوم القيامة ندمه علي وقت ضيعه لم يستفد فيه شيئاً.

وما كان في الكتاب من صواب وتوفيق فمن الله وحده وهو المانّ به، وما كان من زلل فمنا ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

وقد صرنا غرضاً بهذه المقالات لسهام الراشقين فـ:

إن تجد عيًّا فسد الخلا فجلّ من لا عيب فيه وعلا

والحمد لله رب العالمين وصلي الله وسلم وبارك علي نبينا محمد وآله.

المؤلفان



فهرس

الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث
١٠	أبوك
٦٨	أتؤدين زكاته
٦٨	عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أتعطيان زكاته
٦٧	أتعلمون أن رسول الله ﷺ فمى عن لبس
١٢	أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله
٦٧	أحل الذهب والحرير
٥٠	أخروهن حيث جعلهن الله
١٠٠	أدركنا الناس على أن دية
٣٣	إذا استأذنكم نساؤكم (ابن عمر)
٣٥	إذا استأذنكم نساؤكم (ابن عمر)
٧٤	إذا استعطرت المرأة (ابن عمر)
٣٥	إذا شهدت إحداكن العشاء (أبو موسى)
٣٠	إذا صلت المرأة فلتصل
٣٧	إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره
١١	اذهب فالزمها فإن الجنة
١٣٠	أشهد على رسول الله ﷺ من يصلي قبل ابن
٢٤	اصنعوا كل شيء إلا النكاح
٥٧	اغسلوه بماء وسدر وكفنوه

الصفحة	طرف الحديث
٦٥	ألقيهما عنك واجعلي
١١	ألك والدّة
٢٢	أليس شهادة المرأة
١٣٢	أما أنك لو أعطيتها
٦٨	أما تخافان أن يسوركما الله
٤٦	أمتنا أم سلمة في صلاة
٦٦	أمرنا النبي ﷺ بسبع وهانا
١٢	أمك
١٢	أمك ثم أمك
١١٩	انطلق فحج مع امرأتك
٥٣	إن ابن عمر صلى على سبع
١٥٢	إن الشيطان ليفرق منك
١٢٧	إن النبي ﷺ أقطع الزبير
٦٧	إن النبي ﷺ قام يوم الفطر
٤٦	إن النبي ﷺ لما غزا بدرًا قالت
٧٠	إن النبي ﷺ نهى عن الجلوس على
٦٨	إن امرأة من أهل اليمن
١٠٧	إن أمة سوداء أتت رسول الله ﷺ
٢٨	إن سائلاً سأل رسول الله ﷺ
٩٤	إن سيعة الأسلمية نفست بعد
٣٦	إن عمر كان يكره أن تخرج امرأته

الصفحة	طرف الحديث
٩٠	إن فاطمة ابنة أبي حبيش
١٠٧	إن كنت فعلت فافعلي
١٣٢	إن ميمونة بنت الحارث أخبرته أنها
١١٤	إن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله
١٠٠	إن هشام بن هبيرة كتب إليه يسأله
٩٣	إنما أمة أمية لا تكتب
٨٩	إنما الأقرء الأطهار
٧١	إنما النساء شقائق
٩٠	إنما ذلك عرق فانظري
١٥	إنما يغسل من بول
١٢	إنه أتاه رجل فقال إني
٨٩	إنه طلق امرأته وهي حائض
٩٤	إنه كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة
٦١	إنه ليعجبني أن لا تكثر المرأة
١٦	إنها أبصرت أم سلمة تصب
٩٦	إنها احتلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها
٤٥	إنها أمتهن فقامت في حجرية بنت حصين
٩٦	إنها أمرت أن تعتد بحیضة
٩١	إنها ليست بحیضة ولكنها
٥٠	إنهن مع بني إسرائيل يصففن مع
١٢	إني كنت لا أعلم عملاً أقرب



الصفحة	طرف الحديث
١٣٢	أو فعلت
٢٨	أو لكلكم ثوبان
٦٨	أيسرك أن يسورك الله بهما
٣٥	إيما امرأة أصابت بخوراً
١٢٢	بيننا أنا عند النبي ﷺ إذ أتاه
٦١	تأخذ من ناصيتها
٤٦	تؤم المرأة النساء تقوم في
١٢	تب إلى الله ﷻ وتقرب
٦١	تجمع المرأة شعرها ثلاثاً بجمع المحرمة شعرها
٩١	تدع الصلاة أيام أقرائها
١٣٣	تصدقني ولا توعي
٢٩	تصلي المرأة في ثلاثة أثواب
٦٢	تقصّر المرأة من شعرها
٢٢	تكثرن اللعن وتكفرن
٨٠	تكثرن اللعن وتكفرن
٥٢	التسبيح للرجال والتصفيق للنساء
١٠٦	جاء رسول الله ﷺ فدخل على صبيحة
١٠٠	جراحات النساء على النصف
٧٤	جزوا الشوارب وأرخوا اللحى
٥٩	حضت فأمرني رسول الله ﷺ أن أقضي
٧٤	خالقوا المشركين

الصفحة	طرف الحديث
٢٨	خرجت مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره
٥٠	خير صفوف الرجال أولها
١٠٧	دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري
٢٨	دخلنا على جابر بن عبد الله وهو يصلي
١٠٧	دعي هذا وقولي الذي
٩٨	دية المرأة على النصف
٢٧	رأيت رسول الله ﷺ
١٦	سألت الشافعي عن حديث النبي ﷺ يرش
٦١	سألت عطاء عن تقصير المرأة
٩٤	سبق الكتاب أجله اخطبها
٣٩	شبهتمونا بالحر والكلاب
٢٤	شدي على نفسك إزارك
٩٢	الشهر هكذا وهكذا
٣٢	صلاة الرجل في الجماعة تزيد
٥٠	صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم
٥٣	صليت وراء النبي ﷺ على
٧٣	صنفان من أهل النار لم أرهما
٨٥	الطلاق بالرجال والعدة
٩٩	عقل المرأة مثل عقل الرجل
١٠٠	عقل المرأة على النصف من عقل
١١٥	عن ابن زياد عن جدته أم أبيه

الصفحة	طرف الحديث
٧٦	عن الغلام شاتان
١٢	الله في برها
٥٨	فإن ذلك شيء كتبه الله
٧٩	فذلك من نقصان دينها
٥٤	فسألت عن صنيع أنس في قيامه
١٠٧	فصل ما بين الحلال والحرام
٧١	فقممت إلى حصير لنا قد اسود
٧٢	فيرخينه ذراعاً لا يزدن
٢٧	قد أجرنا من أجرت
٣٣	قد علمت أنك تحبين الصلاة
٤٦	قري في بيتك فإن الله
١٠٠	كان ابن مسعود يقول في دية المرأة
٣٦	كان الرجال والنساء في بني إسرائيل
٥٦	كان الركبان يمرون بنا ونحن
١١٥	كان رسول الله ﷺ يعطي المرأة
٣٦	كان لإبراهيم النخعي ثلاث نسوة
٣٨	كان يصلي من الليل وأنا معترضة
٨٢	كانت امرأة لعمر تشهد صلاة الصبح
٢٨	كساني رسول الله ﷺ قبطية كثيفة
٩٩	كم في أصبع المرأة
١٢٧	كنت أنقل النوى من

الصفحة	طرف الحديث
٣٨	كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي
٥٣	كنت في سكة المربد فمرت جنازة
٣٤	كن نساء المؤمنات
٣٩	لأن يقف أربعين خير له
٩٠	لا، إنما ذلك عرق
٣٠	لا بد للمرأة من ثلاثة أثواب
١٢٥	لا تحجن امرأة إلا ومعها
٨٧	لا تحد المرأة على ميت فوق ثلاث
١١٩	لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم
١١٩	لا تسافر المرأة بريدًا إلا ومعها
١١٩	لا تسافر المرأة إلا ومعها
١١٧	لا تسافر المرأة ثلاثة أيام
١١٧	لا تسافر المرأة ثلاثة أيام
١١٩	لا تسافر المرأة مسيرة
٥٥	لا تلبسوا القميص ولا السراويلات
٥٠	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٧٤	لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٣٥	لا تمنعوا نساءكم المساجد
٧٦	لا، ولكن احلقي رأسه
١٣٤	لا يجوز لامرأة هبة في مالها
٩٢	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد

الصفحة	طرف الحديث
٨٧	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تح
١٢٥	لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر
١٢٣	لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها
١٢٥	لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها
٤٥	لا يرفع الله شأن قوم ولوا
٢٤	لتشد عليها إزارها
٥٨	لعلك نفست
٧٤	لعن الله الرجل يلبس لبسة المرأة
٧٤	لعن رسول الله ﷺ الرجل
٣٨	لقد رأيتني
٤٤	لقد نفعني الله بكلمة سمعتها
٧٦	لما ولدت فاطمة حسناً
٨١	لن يفلح قوم ولوا أمرهم
٣٥	لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث
٤٤	لو جعلنا هذا الباب للنساء
٣١	لو دارت جسدها في ثوب
١١٤	لولا أن أكنتم علماً ما كتبت
٦٠	ليس على النساء الحلق
٧٢	ما أسفل من الكعبين من الإزار
٨٣	ما أفلح قوم ولو أمرهم
٣٨	ما تقولون يقطع الصلاة

الصفحة	طرف الحديث
٧٩	ما رأيت من ناقصات عقل
٦٦	ما ضر إحداكن لو جعلت
٢٩	ما لك لم تلبس القبطية
٥٨	ما يبيكيك
٢٧	مرحباً بأم هانئ
٨٩	مره فليراجعها ثم ليركها
٢٩	مرها فلتجعل تحتها غلالة
١١٥	مع من خرجتن؟
٢٥	من أتى حائضاً أو امرأة
٦٤	من أحب أن يخلق
٧٥	من تشبه بقوم فهو منهم
٧٢	من جر ثوبه خيلاء
٧٢	من جر ثوبه خيلاء لم ينظر
٥٢	من رابه شيء في صلاته
٧٥	من لبس ثوب شهرة
٢٧	من هذه؟
٥٦	المحرمة تلبس من الثياب ما
٧٠	هانا النبي ﷺ أن نشرب في
٦٦	هانا النبي ﷺ عن سبع
٦٣	هاني أن أجعل خاتمي
٧٠	هني النبي ﷺ عن الشرب في

الصفحة	طرف الحديث
٥٦	نهي النساء في إحرامهن أن
٦٣	نهي عن خاتم الذهب
٦٧	نهي عن لبس الذهب
١٣٣	هل أذنت لخيرة أن
١٢	هل بقي من والديك
٣٢	والذي نفسي بيده لقد هممت
٧٦	ولني قفاك
٦٤	ومن أحب أن يطوق جيبه
١٠٦	يا أبا بكر إن لكل قوم عيد
٨٥	يا أيها الناس، ما بال أحدكم
٢٨	يا جابر، ما هذا الاشتغال
٣٣	يا رسول الله، إني أحب الصلاة
٢٢	يا رسول الله، إني امرأة استحاض
١٠٦	يا عائشة، ما كان معكم لهو
٦٥	يا فاطمة، بالعدل إذ يقول الناس ثوبان
٨٠	يا معشر النساء، تصدقن
١٨	يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
١١	يد المعطي العليا وابدأ
٣١	يرخين شبراً
٦٥	يسرك أن يجعل الله في
٦٣	يعمد أحدكم إلى جمرة من نار

الصفحة	طرف الحديث
١٨	يغسل ما مس المرأة منه
٧٦	يغسل من بول الجارية ويرش
١٦	يغسل من بول الجارية وينضح على
٣٧	يقطع الصلاة المرأة والحمار
١٤	ينضح بول الغلام ويغسل على



## فهرس المراجع والمصادر

- آداب الزفاف، للشيخ الألباني.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الأمير علاء الدين علي بن لبان الفارسي، ت ٧٣٩، ط/ الرسالة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- اختلاف الحديث، لمحمد بن إدريس الشافعي.
- إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ الألباني، طبع المكتب الإسلامي، ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الاستذكار، لابن عبد البر.
- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، للشنقيطي.
- إعلام الموقعين، لابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ.
- الأم، للإمام الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ.
- بدائع الصنائع، للكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، المتوفى ٥٨٧هـ.
- بداية المجتهد، لابن رشد، تحريم آلات الطرب.
- تفسير الوجيز.
- تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر أبي عمر يوسف بن

- عبد الله بن محمد بن عبد الله النمري الأندلسي، المتوفى ٤٦٣هـ.
- تهذيب الكمال، للمزي جمال الدين بن أبي الحجاج المزي، المتوفى ٧٤٢هـ.
- الثقات، لابن حبان [محمد بن أحمد بن حبان].
- جامع البيان عن تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة ٣١٠هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي [محمد بن أحمد الأنصاري]، توفي سنة ٦٧١هـ.
- الجواهر النقي، لابن التركماني، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، المتوفى سنة ٧٤٥هـ.
- الديارات، للشابسي أبي الحسن علي بن محمد، المتوفى ٣٨٨هـ.
- روح المعاني، للألوسي.
- زاد المستقنع.
- سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، المتوفى سنة ١١٨٢هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي.
- سنن ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، توفي ٢٧٥هـ، ط/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب.
- سنن أبي داود، المتوفى ٢٧٥هـ، سليمان بن أحمد السجستاني، ط/ دار الحديث - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- سنن الترمذي، ط/ المكثر.

- سنن الترمذي، ط/ المكتز.
- محمد بن عيسى بن سودة، ط/ جمعية المكتز الإسلامي ١٤٢١هـ.
- سنن الدارقطني (علي بن عمر)، المتوفى ٣٨٥هـ، ط/ عالم الكتب.
- السنن الكبرى، للبيهقي أحمد بن الحسن المتوفى ٤٥٨هـ، الناشر/ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- السنن الكبرى للنسائي، أحمد بن شعيب، المتوفى ٣٠٣هـ، حققه د/ عبد الغفار سليمان البنداري، والشيخ/ سيد كروء حسن، ط/ دار الكتب العلمية.
- سنن النسائي، ط/ دار الحديث، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شبهات المشككين، وزارة الأوقاف.
- شرح سنن ابن ماجة.
- الشرح الصغير.
- شرح عمدة الأحكام.
- الشرح الكبير.
- شرح مشكل الآثار للطحاوي، المتوفى ٣٢١هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم.
- صحيح ابن خزيمة [محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى ٣١١هـ]، حققه د/ محمد مصطفى الأعظمي، ط/ المكتب الإسلامي.
- صحيح الأدب المفرد، للشيخ الألباني، دار صديقة للنشر والتوزيع، مكتبة ابن تيمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- صحيح أبي داود، للألباني، ط/ دار غراس للنشر والتوزيع ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، للألباني، ط/ المكتب الإسلامي ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- صحيح مسلم بن الحجاج، طبع ونشر/ جمعية المكثر الإسلامية ١٤٢١هـ.
- ضعيف الجامع الصغير، للشيخ/ الألباني، ط/ المكتب الإسلامي.
- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني [بدر الدين أبي محمود محمود بن أحمد العيني].
- الفتاوى الكبرى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ، ط/ المكتبة السلفية، ط٣.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي.
- فتح القدير، للشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.
- فقه العبادات (مالكي).
- قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، محمد الغزالي.
- الكافي.
- لسان العرب، لابن منظور.
- مباحث البيان في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، رسالة دكتوراة للدكتور/ أحمد شكيم بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنين القاهرة.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، طبع ونشر/ مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية.
- المجموع، للنووي.
- المحلى، لابن حزم.
- مراقي الفلاح.
- مستدرک علی الصحیحین، للحاکم، حققه د/ محمود مطرchi، ط ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ط ونشر/ دار الفكر للطباعة والنشر.
- مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، ط/ دار صادر - بيروت.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، المتوفى ٣٠٧هـ، حققه/ حسين سليم أسد، ط/ ١٤١٢هـ، ط/ دار الثقافة العربية.
- مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، حققه د/ محفوظ الرحمن زين الله ١٤٢٤هـ، ط/ مكتبة العلوم والحكمة.
- مسند الشافعي، محمد بن إدريس، ترتيب/ الأمير أبي سعيد سنجر بن عبد الله الناصري، المتوفى ٧٤٥هـ، حققه د/ ماهر ياسين الفحل، ط/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، طبع ونشر/ دار غراس النشر والتوزيع.
- مصنف عبد الرزاق بن الصنعاني، حققه/ حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، طبع ونشر/ المكتب الإسلامي.
- مصنف عبد الله بن محمد بن أهيم بن أبي شيبة، المتوفى ٢٥٠م، حققه/ حمد بن عبد الله، جمعه محمد بن إبراهيم اللحيان، طبع ونشر/ مكتبة الرشد، ط ١،

١٤٢٥هـ.

- المعجم الأوسط، للطبراني [سليمان بن أحمد الطبراني]، حققه د/ محمود الطحان ط/ مكتبة المعارف ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المعجم الصغير للطبراني، حققه ابن صالح شعبان سيد أحمد إسماعيل، ط ونشر/ الحديث - القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المعجم الكبير، للطبراني، المتوفى ٣٦٠هـ، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، حققه/ عبد المجيد السلفي.
- المغني، لابن قدامة.
- مغني المحتاج.
- منار السبيل.
- الموسوعة الفقهية.
- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، حققه الشيخ/ عبد الوهاب بن عبد اللطيف ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ط/ وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- نيل الأوطار، للشوكاني.
- ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، للأستاذ/ محمود أنور.

## فهرس الموضوعات

### الصفحة

### الموضوع

٥	المقدمة.....
٧	بحث في: بيان تكريم الإسلام للمرأة.....
١٠	المسألة الأولى: تقديم الأم على الأب في البر.....
	المسألة الثانية: الغسل من بول الصبية والرش من بول الغلام ما لم يطعما.....
١٤	.....
١٨	المسألة الثالثة: حكم رطوبة فرج المرأة.....
٢٢	المسألة الرابعة: ترك الحائض الصلاة والصيام.....
٢٤	المسألة الخامسة: حرمة الجماع حال الحيض.....
٢٧	المسألة السادسة: ستر العورة.....
٣٢	المسألة السابعة: الخروج إلى المساجد.....
٣٧	المسألة الثامنة: هل تقطع المرأة صلاة الرجل إذا مرت من أمامه؟....
٤٣	المسألة التاسعة: حكم إمامة المرأة للصلاة.....
	المسألة العاشرة: إذا انتابها شيء في الصلاة فلها التصفيق، والتسبيح للرجال.....
٥٢	.....
٥٣	المسألة الحادية عشرة: موقف الإمام من المرأة في صلاة الجنائزة.....
٥٥	المسألة الثانية عشرة: إحرام المرأة في وجهها.....
٥٨	المسألة الثالثة عشرة: لا تطوف بالبيت حائض.....
٦٠	المسألة الرابعة عشرة: التقصير دون الحلق في مناسك الحج.....
٦٣	المسألة الخامسة عشرة: جواز لبس الحرير والذهب.....
٧٢	المسألة السادسة عشرة: الإسبال تحت الكعبين.....

الموضوع	الصفحة
المسألة السابعة عشرة: أحكام العقيقة .....	٧٦
المسألة الثامنة عشرة: تولي المرأة القضاء أو الخلافة أو غير ذلك من	
الرياسات .....	٧٨
المسألة التاسعة عشرة: الطلاق بيد الرجل، لماذا؟ .....	٨٥
المسألة العشرون: انفراد المرأة بأحكام العدة عن الرجل .....	٨٦
المسألة الحادية والعشرون: دية المرأة علي النصف من دية الرجل ....	٩٨
المسألة الثانية والعشرون: ميراث المرأة .....	١٠٢
المسألة الثالثة والعشرون: الرخصة للنساء في الغناء وضرب الدف	
في الأفراح والأعياد .....	١٠٦
المسألة الرابعة والعشرون: يرضخ للنساء في الغنيمة ولا يقسم لهن	
منها .....	١١٤
المسألة الخامسة والعشرون: سفر المرأة بدون محرم .....	١١٦
المسألة السادسة والعشرون: نفقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها ...	١٢٨
اخترت لك من التراث .....	١٣٧
الفهارس .....	١٥١
فهرس الأحاديث والآثار .....	١٥١
فهرس المصادر والمراجع .....	١٦١
فهرس الموضوعات .....	١٦٧

